وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

العنوان

أثر العلاقات المدنية العسكرية على عملية التحول الديمقراطي في مصر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية.

إعداد الطالبين:
نذير قربوسي
نعيمة حركاتي

اشراف الأستاذ:
محمد الصديق بوحريص

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب.	الرتبة العلمية.	الصفة.
د/ أمين البار	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د/فتحي معيفي	أستاذ محاضر ب	مناقشا
أ/ محمد الصديق بوحريص	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2020/2019

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والعرفان لكل من ساهم في مساعدتنا

كذلك شكر خاص للمشرف:

محمد الصديق بوحريص.

وجميع الأساتذة.

شكرا جزيلا.

الملخص

تناولت هذه الدراسة أحد مجالات الدراسات السياسية متقاطعة الاختصاصات الفرعية، وهو العلاقات المدنية العسكرية وتأثيره على التحول الديمقراطي في الدول، وركز هذا البحث في البداية عن كيفية تطور المجالين عن طريق العديد من المقاربات التي فصلت فيهما، إذن فالعلاقات المدنية العسكرية هي تخصص المؤسسة العسكرية بحفظ أمن الدولة، والمؤسسات المدنية التي تعنى بباقي المجالات، لذلك فالعلاقات المدنية العسكرية لها دور كبير في إنجاح أو إفشال التحول الديمقراطي، وبدراستنا للثورة المصرية التي كانت إحدى بوادر انطلاق التحول الديمقراطي بها حيث قامت المؤسسة العسكرية باستغلال ضعف المؤسسات المدنية والسيطرة على السلطة السياسية، ثم قامت بصياغة وتغير مواد دستورية لصالحها، ومنه أدى ذلك تأخير عملية التحول الديمقراطي التي طالب بها غالبية الشعب المصري، وأصبحت البلاد من جديد في ظل حكم عسكري.

Summary.

This study examined one of the areas of Cross interests political studies, which is the civil-military relations and its impact on the democratic transformation in the countries, and this research initially focused on how the two fields developed through many of the approaches that were separated in them, so civil-military relations are the military institution that specializes in preserving state security, and institutions Civilization, which deals with the rest of the fields, therefore, civil-military relations have a major role in the success or failure of the democratic transition, and our study of the Egyptian revolution, which was one of the first signs of democratization, as the military institution exploited the weakness of the institutions Civilian and control of political power, and then drafted and changed constitutional articles in their favor, and from this led to the failure of the process of democratic transformation demanded by the majority of the Egyptian people, and the country became Under military rule.

مقدمة

مقدمة

يندر هذا البحث في مجال تقاطع اختصاصيات فروع العلوم السياسية من العلاقات الدولية خاصة، ودراسة وتحليل الدراسات الاستراتيجية وعلم الاجتماع السياسي والتحول الديمقراطي والتركيز على أحد أهم القطاعات وهو القطاع العسكري.

احتل موضوع العلاقات المدنية العسكرية اهتماما كبيرا من قبل الباحثين المختصين في الدراسات الاستراتيجية كونه مرتبط بالسلطة السياسية ونظام الحكم، فالدولة تديرها مجموعة من المؤسسات التي لكل منها وظائف واختصاصات محددة، ومن بين هذه المؤسسات نجد المؤسسة العسكرية التي تعتبر من أهم المؤسسات التي تعنى بحماية الدولة من أي تهديد خارجي وتحاول توفير الأمن لها، بالإضافة إلى المؤسسات المدنية التي تهتم ببقية الجوانب كالإدارة والتنمية والحكم.

تختلف العلاقات المدنية العسكرية بين الدول، فنجد الدول المتقدمة فيها فصل تام بين المؤسسات المدنية والمؤسسة العسكرية وتخضع الأخيرة للأولى، لكن في دول العالم الثالث نجد أن المؤسسة العسكرية لها تدخلات في المسائل السياسية، وهذا راجع لضعف الديمقراطية في هذه الدول.

شهدت العديد من الدول العربية منذ سنة2011، انتفاضاتuprisings شعبية أدّت إلى إسقاط بعض الأنظمة السياسية الحاكمة التي فشلت في تحقيق التنمية لشعوبها، وأطلق على هذه الانتفاضات اسم "الربيع العربي" وكانت الانطلاقة من تونس مرورا بمصر ثم ليبيا وسوريا واليمن، وكان المطلب الأساسي لهذه الشعوب المنتفضة هو المطالبة بالديمقراطية وإسقاط الأنظمة المستبدة، لعبت المؤسسة العسكرية دورا حاسما في هذه الثورات واختلف دورها من دولة لأخرى، ففي بعض الدول كانت مراقب ومساعد على الانتقال في السلطة، وبعض الدول الأخرى ساهمت في إفشال الثورات.

كانت مصر من بين الدول التي شهدت ثورة للإطاحة بنظام حكم "حسني مبارك" الذي دام حوالي الثلاثين سنة واتسمت فترة حكمه بالاستبدادية، واستطاعت الثورة الشعبية الإطاحة بهذا النظام وذلك بمساعدة المؤسسة العسكرية التي وضعت نفسها كمراقب ومساعد لهذه الثورة، وكان في نظر الشعب المصري أنهم نجحوا في إحدى خطوات التحول الديمقراطي، لكن تغير دور المؤسسة العسكرية من داعم للثورة إلى لعب أدوارا سياسية في المشهد المصري، واختلف من فترة الحكم الانتقالي إلى فترة وصول الرئيس محمد مرسي من جماعة الإخوان المسلمون.

مقدمة

لقد كان الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية حاسما في الثورة المصرية، التي تعتبر كبادرة للتحول الديمقراطي واختلف الشعب المصري حولها بين داعم لها وموافق لها، وهذا الجدل ظهر بعد وصول الرئيس مرسي للحكم لذلك انعكس دور المؤسسة العسكرية بشكل كبير على الثورة المصرية لذلك في موضعنا سوف نرى مدى هذا التأثير والتداعيات لتدخل المؤسسة العسكرية.

➢ أهمية الدراسة.

1/ الأهمية العلمية.

هذا الموضوع يندرج ضمن مجال تخصصنا، ويقدم نفسه كمحاولة لإبراز مدى استفادتنا من التكوين النظري والمنهجي في مجال الدراسات الاستراتيجية والأمنية، من خلال موضوع العلاقات المدنية العسكرية الذي يعتبر موضوعا حديثا، كما انه فيه العديد من الاختلافات بين المفكرين، وهذا الموضوع لها صلة وثيقة بالتحولات الديمقراطية والثورات التي تحدث في الدول، وتبرز كذلك أهمية في انه له صلة بنظام الحكم داخل الدولة.

2/ الأهمية العملية.

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في إعطاء تصور واضح لعلاقة العلاقات المدنية العسكرية بالتحولات الديمقراطية، وقمنا بدراسة التحول الديمقراطي الذي حدث في مصر سنة 2011، حيث نرى تداخلا كبيرا بين مؤسسات الدولة في مصر في تلك الفترة، خاصة المؤسسة العسكرية التي لعبت دورا كبيرا في مجال ليس من اختصاصها نظريا.

➢ مبررات اختيار الموضوع.

1/ المبررات الموضوعية.

الإحاطة بأحد المواضيع المهمة والمتمثل في العلاقات المدنية العسكرية والتعمق فيه بشكل كبير حيث يعتبر احد أهم الموضوعات في الدراسات السياسية عموما وموضوعا مهما لدراسي الدراسات الاستراتيجية والأمنية، كما أن هذا الموضوع يعد الفاصل في أي تحول ديمقراطي يحدث خاصة في الدول العربية، حيث تحدد العلاقات المدنية العسكرية نجاح التحول الديمقراطي أم فشله وذلك عنطريق تدخل المؤسسة العسكرية.

2/ المبررات الذاتية.

رغبتنا الخاصة في دراسة احد أهم الملفات المطروحة في الدراسات الاستراتيجية، وهو العلاقات المدنية العسكريةخاصة في الدول العربية، حيث هناك تداخل كبير في هذه العلاقات وتجاوزات للحدود المسموح لكل مؤسسةفي مجالها، حيث عانت الأنظمة العربية تدخلات للمؤسسة العسكرية في السياسة بشكل كبير، واخترنا مصرلأنها تعتبر كابر دول حصل فيها تدخلات للمؤسسة العسكرية في السلطة.

➢ الدراسات السابقة.

نقصد بالأدبيات السابقةجميع البحوث والدراسات العلمية التي تتشابه مع البحث الراهن أو تقترب منه في جانب ما.

1/ الدراسات الخاصة بالجانب النظري.

- مجموعة باحثين، تحرير حمدي عبد الرحمان، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، (قطر:منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)

هذا الكتاب يتناول ستة مقالات تتعقل بالشأن العسكري، حيث نجد مقالين نظريين حول العلاقات المدنية العسكرية، مقال تحت عنوان الاتجاهات الحديث في دراسة الدور السياسي للجيوش لأحمد عبد ربه، حيث ركز على المقاربات الحديثة والتي ترى أن المؤسسة العسكرية لها جانب من التدخل في السياسية، عكس المقاربات التقليدية، كما تتكلم بقية المقالات عن نماذج للتدخلات في افريا مثلك نيجيريا موريتانيا وجنوب إفريقيا.

2/ الدراسات الخاصة بدراسة الحالة.

- هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، (قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات، 2015)

يدرس هذا الكتاب العلاقات المدنية العسكرية وإشكالية التحول الديمقراطي في الدول، وقام بالتركيز على مصر وذلك راجع لحداثة الثورة فيها، وتعتبر أهم نموذجا للتدخلات العسكرية التي حدث بعد ثورة ينار، وحاول فهم العلاقة التي تربط التدخلات العسكرية بالدول العربية.

- رباب المهدي، العلاقات المدنية العسكرية في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، (القاهرة، 2011)

يتحدث هذا المقال حول استلام الجيش للسلطة في ضوء انتفاضة شعبية شاملة 2011، عن طريق انقلاب عسكري، كما فصل في جذور العلاقات المدنية العسكرية في الحالة المصرية منذ انقلاب 1952 وحرب 1973، واستنتجت أن المؤسسة العسكرية المصرية تحمل ملامح متناقضة تجعل من المراقبة المدنية أكثر تعقيدا.

➢ إشكالية الدراسة.

ازداد الاهتمام بموضوع العلاقات المدنية العسكرية بشكل كبير خاصة بعد الثورات العربية التي حصلت في الدول العربية، حيث شهدت العديد من الدول العربية تظاهرات شعبية تنادي بتغيير الحكم، وهي بوادر للتحولات الديمقراطية، وفي موضوعنا سوف نتطرق إلى فشل أو نجاح هذا التحول الديمقراطي انطلاقا من العلاقات المدنية العسكرية، فالمؤسسة العسكرية تكون لها القدرة على التدخل دائما أثناء الثورات، وتدخلها يؤدي إلى العديد من النتائج.

تبع إشكالية الدراسة من العلاقة الوثيقة بين العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في الدول العربية، لذلك ستكون الإشكالية كالتالي:

- **كيف أثرت العلاقات المدنية العسكرية في الدولةالمصر، على مسار التحول الديمقراطي في ظل انتفاضة 25 يناير 2011 ؟**

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي بعض الأسئلة الفرعية لتبسيط الإشكالية أكثر:

1/ ما هي أهم المقاربات التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية ؟

2/ ما هي أهم العوامل المساهمة في انجاح أو إفشال التحول الديمقراطي؟

3/ كيف يمكن فهم العلاقة بين العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي؟

4/ كيف ساهم تدخل المؤسسة العسكرية في تحديد مصير التحول الديمقراطي في مصر؟

فرضيات الدراسة.

تبعا للأسئلة التي تم طرحها كإشكالية للدراسة نقترح الفرضيات التالية:

1/ **كلما** كان للمؤسسة العسكرية دور في المجال السياسي، **كلما** زاد ذلك في إفشال أي عملية تحول ديمقراطي، ويبرز ذلك في مصر حيث قامت المؤسسة العسكرية بإفشال التحول الديمقراطي.

2/أدى هشاشة وضعف المؤسسات المدنية المصرية في ظل ثورة يناير، إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، لتصبح هي المتحكم الفعلي في نظام الحكم.

3/ نجاح التحول الديمقراطي في أي دولة، يؤدي إلى إعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية بشكل يحد من تدخل المؤسسة العسكرية، وهذا ما لم يحدث في مصر.

➢ حدود الدراسة.

1/ الحدود الزمنية.

تدور أحداث حول البحث حول العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي، وبالتحديد الثورة المصرية التي اندلعت في 2011، وأدت إلى تغيرات كبيرة في النظام المصري..

2/ الحدود المكانية.

اخترنا دراسة حالة مصر وهي دولة تعرضت لثورة سنة 2011، وتعتبر كأحسن نموذج لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

3/ الحدود العلمية.

يندرج هذا البحث في إطار الدراسات الأكاديمية وبالتحديد ضمن مجال الدراسات الاستراتيجية، فموضوع العلاقات المدنية العسكرية له علاقة كبيرة بالتحولات الديمقراطية، وطرح فيه عدة اطر نظرية ودراسات وأبحاث.

➢ الإطار المنهجي للدراسة.

من أجل معالجة الموضوع استخدمنا في هذا البحث مجموعة من المقاربات المنهجية التقليدية والجديدة تبع لما تفرضه أهداف ومستوى التحليل فقد استخدمنا:

1/ المنهج التاريخي.

هو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخير تأليفها ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة، وقد استخدمنا هذا المنهج في بحثنا بالعودة إلى تاريخ تطور لعلاقات المدنية العسكرية، كذلك عدنا إلى تاريخ المؤسسة العسكرية في مصر، بالإضافة إلى التطرق لتدخل الجيش في السياسة

2/ دراسة حالة:

وهو منهج يهدف الوصول إلى معلومات شاملة عن الحالة المدروسة وذلك بالاهتمام بمختلف جوانبها وكذا مختلف العوامل المؤثرة فيها، حيث يهدف التعمق في جوانب حالة لظاهرة معينة بهدف تثبيت الفهم بناءا على كافة العوامل المؤثرة في تلك الحالة، وفي هذا الشأن استخدم لدراسة حالة مصر، وكيف تعرضت الثورة المصرية التي كانت عبارة عن بوادر للتحول الديمقراطي إلى الفشل.

3/ الاقتراب النسقي (ديفيد إيستون).

يقوم على فرضية مفادها وجود مجموعة من التفاعلات الحاصلة بين البيئة الخارجية والبيئة المؤسساتية، من خلال ما يعرف بالمدخلات والمخرجات، وقد تطرق إليه في البحث من خلال التعرض للثورة التي قام بها الشعب المصري من اجل تغير الأوضاع المعيشية، أي كانت المخرجات عكس ما يتوقع المواطنين، فالشعب كان يطالب بالديمقراطية لكن المؤسسة العسكرية أفشلت ذلك.

4/ اقتراب الدور.

تستخدم نظرية الدور لدراسة طبيعة الأدوار التي تضطلع بها مؤسسات الدولة والآثار التي قد تترتب عن هذه الأدوار، واعتمدت لدراسة دور المؤسسة العسكرية في مصر، وهل تطابق أدائها مع دورها الفعلي أم تجاوزته.

- **تقسيم الدراسة.**

للإجابةعلىهذهالإشكاليةالمركزيةوالأسئلةالفرعيةللدراسة ولاختبارمدىصحةالفرضياتالمقترحةستتم دراسةالموضوعباعتمادخطةمكونةمنثلاثةفصول:

تطرقنا في **الفصل الأول** المعنون **إطار تحليلي لدراسة العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي،** أينقسمإلى ثلاثة مباحث خصصنا **المبحث الأول** للبحث حول **العلاقات المدنية العسكرية كمقاربة معرفية**للتعمق في هذا الموضوع المرتبط بالمؤسسة العسكرية، أما بالنسبة **للمبحث الثانيالإطار المفاهيمي للتحولالديمقراطي**وفصلنا فيه بشكل كبير من ذكر لأهم تعريفاته وأشكاله وأنماطه، بالإضافة إلى أهم النظريات في التحول الديمقراطي، أما **المبحث الثالث** فيلقي الضوء على **العلاقاتالمدنيةالعسكريةوعلاقتها بالتحولالديمقراطي**ومعرف تفاصيل العلاقة التي ترتبط بين المتغيران وكيف أنهما يؤثران في بعضهما البعض.

أما **الفصل الثاني** والذي عنوانه: **تدخلالمؤسسة العسكرية في السياسة المصرية،** قسم كذلكإلى ثلاثة مباحث وهي كالاتي:**المبحث الأول** وتطرقنا فيه إلى **التدخل العسكري في الأنظمة العربية**حيث رأينا كيف أن التدخل العسكري يكون إما مباشرا أو بطرق أخرى حديثة، كذلك رأينا أهم المعوقات للتحول الديمقراطي في الوطن العربي، كما عنون **المبحث الثانيبالثورةالمصرية: الأسباب والتطورات،** وفصلنا في كل جوانب وأسباب الثورة المصرية واهم الأطراف الفاعلة فيهاأما **المبحث الثالث:المؤسسة العسكرية والانتفاضة المصرية**حيث قمنا بدراسة بداية تدخل الجيش في الثورة وذلك عن طريق دعمها ثم الانقلاب عليها.

أما بالنسبة **للفصل الثالث** والذي تمحور حول **المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحولالديمقراطيفي مصر** وقد قسم إلى ثلاثة مباحث كذلك، **المبحث الأولالتدخلات العسكرية بعد ثورةيناير**وركزنا على أهم تدخل وهو "انقلاب"2013، ، كذلك "انقلاب"2015 والذي فشل، أما**المبحث الثانيالعلاقات المدنية العسكرية بعد إسقاط نظام مرسي**ورأينا كيف أن المؤسسة العسكرية بدأت بالتوغل في دواليب الحكم بالتعديلات الدستورية، **والمبحثالثالث** والأخير **تغلغل المؤسسةالعسكرية في المجالات المدنية**ومنها قطاع الصحة، التعليم، النقل، وباقي القطاعات المدنية الأخرى.

أما**الخاتمة**فسنعرضفيهانتائجالبحث،حيثسنحاولالإجابةعلىالتساؤلاتالمكونةللإشكاليةالمطروحةفيبدايةالدراسة،وسبر مدىصدقالفرضياتالتيقمنابإقتراحها.

الفصل الأول

اطار تحليلي لدراسة العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي

الفصل الأول: إطار تحليلي لدراسة العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي.

مقدمة الفصل.

يعتبر موضوع العلاقات المدنية العسكرية من أهم المواضيع التي ظهرت في الدراسات الاستراتيجية، كونها تدرس احد أهم المواضيع الذي يتمحور حول السلطة داخل الدولة، فالدولة تقوم على المؤسسات التي لكل منها دور في تحقيق الاستقرار، ومن بين هذه المؤسسات نجد المؤسسة العسكرية التي دائما تكون من اجل حفظ الأمن والسلم عن طريق التصدي لأي عدوان خارجي يهدد استقرار الوطن.

دائما يرتبط موضوع العلاقات المدنية العسكرية بالتحولات الديمقراطية، ففيها تكون السلطة غائبة تماما أو غير شرعية لذلك تحاول المؤسسة العسكرية التدخل في السياسية ومحاولة السيطرة عليها.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقات المدنية العسكرية: مقاربة معرفية

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي

المبحث الثالث: العلاقاتالمدنيةالعسكريةوعلاقتها بالتحول الديمقراطي

المبحث الأول: العلاقات المدنية العسكرية: مقاربة معرفية.

تمارس السلطات المدنية عملها في المجال السياسي في جميع الدول، لكن تحدث بعض التدخلات من طرف المؤسسة العسكرية في الجانب السياسي، وهذا ما اصطلح عليه عند المفكرين بالعلاقات المدنية العسكرية.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية–العسكرية

في هذا المطلب سنحاول التفصيل في المفاهيم المتعلقة بالدراسة في الجانب الخاص بالعلاقات المدنية العسكرية.

- **أولا: ظهور العلاقات المدنية العسكرية كموضوع بحثي**

لا تعد العلاقات المدنية العسكرية ظاهرة سياسية حديثة النشأةنظرا لارتباطها وجودا وعدما بقيام جيوش نظامية للدفاع عن الدولة تتولى إدارتها قيادات عسكرية وهي ظاهرةارتبطت ببدايات الاجتماع البشري والعمراني، إلا أن غالبية الباحثين في حقل العلاقات الدولية يعيدون تبلور العلاقات المدنية العسكرية إلى ظهور الدولة القومية الحديثة التي اتجهت لتكوين جيش يقوم على الخدمة العسكرية الإجبارية للمواطنين وجاءت مقولات كلاوزفيتش حول أن الحرب استمرار للسياسة بوسائل أخرى عام 1831، لتضع الأساس النظري لتفسير العلاقة بين الجيش والقيادات السياسية.

كانت عوامل قيام الحربين العالميين الأولى والثانية ونشوب الحرب الباردة منذ خمسينيات القرن العشرين من أهم دوافع الباحثين لدراسة العلاقات المدنية العسكرية بصورة أكثر تفصيلا، وكان كتاب صامويل هانتجتون الجندي والدولة 1957، من أوائل الإسهامات النظرية في هذا المجال، ثم جاءت دراسات أخرى لتضيف إلىإسهامات هنتجتون مثل دراسة أموس بيرلميتر العسكريون والسياسات في العصور الحديثة ومورس بانوفيتش الجندي المحترف.[1]

إذن فبداية ظهور العلاقات المدنية العسكرية كان في فترة الحربين العالميتين، وذلك راجع للدور الكبير التي قامت به الجيوش في الحروب، وبدا الاختلاف هل تصلح هذه الجيوش للحروب فقط أم أنها تصل كذلك للسياسة.

---

[1] محمد عبد الله يونس،" القيم في دراسة العلاقات المدنية العسكرية: خصوصية الحالة الإسرائيلية "، كتاب من تأليف نادية محمود مصطفى، **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، (دار البشير للثقافة والعلوم، مصر 2011) ص 490.

وفي هذا الإطار فان إعادة طرح موضوع العلاقات المدنية العسكرية في فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة يرتبط بما أطلق عليه بعض المتخصصين في هذا المجال: أزمة العلاقات المدنية العسكرية، والتي شملت كافة أطراف المعادلة وهم الدولة والحرب والمؤسسة العسكرية، بالنظر إلى عدة متغيرات محورية تواكبت مع تسعينيات القرن العشرين مثل تحولات مفهوم السيادة الوطنية ومودة التحول الديمقراطي عالية النطاق وثورة الاتصال والمعلومات وتصاعد فاعلين دوليين من غير الدول ومن ثم تلاشي احتكار مؤسسات الدولة لاستخدام الأدوات العسكرية في ضوء الاعتماد المتصاعد على تلك الأدوات من جانب التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة التابعة لحركات التحرر الوطني وتغير طبيعة المواجهات العسكرية وتصاعد نمط الحروب اللامتماثلة فضلا عن زيادة عدد عمليات حفظ السلام الدولية، كما تتسم العلاقات المدنية العسكرية في إطارها بطابع متعدد الأطراف. [1]

نظرا للتغيرات التي حدثت بعد الحرب الباردة ظهرت خلافات في التوجه نحو العلاقات المدنية العسكرية.

لم يكن الخلاف بين المدارس المختلفة فدراسة العلاقات المدنية العسكرية سوى خلافا حول منظومة القيم العليا الحاكمة للتفاعلات بين المؤسسات السياسية المدنية والمؤسسات العسكرية والى أي مدى يؤثر تغيير تلك المنظومات القيمية على هيكل النظام السياسي وتداول السلطة في إطاره، فحينما وضع أسس النظرية التقليدية للعلاقات المدنية العسكرية كارل فون كلاوزفيتش بتأكيده أن الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى وان وظيفة المؤسسة العسكرية تكمن في تنفيذ القرارات التي تصدرها القيادة السياسية على المستوى الميداني، إنماكان يرجح قيم الطاعة على حساب فيم الفاعلية من المنظور العسكري وهو ذات المنظور الذي تبناه صمويل هانتجتون في كتابه الجندي والدولة: نظرية وسياسات العلاقات المدنية العسكرية. [2]

إذن لقد تطورت العلاقات المدنية العسكرية منذ بداية الحرب العالمية، حيث بدا الباحثون في دراسة هذا الجانب المهم المتعلق بمؤسسات الدولة وكيف تتدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، لذلك فدراسة العلاقات المدنية العسكرية أكاديميا بدأت مع صامويل هنتيغتون الذي حاول معرفة دور الجندي وموقعه في المؤسسة العسكرية والجانب السياسي.

---

1 محمد عب الله يونس، **المرجع السابق**، ص 490، 491.

2**المرجع نفسه**، ص 492.

- **ثانيا: العلاقات المدنية العسكرية والمفاهيم ذات الصلة.**

1/ المؤسسة العسكرية: اعتبرتبعضالدارساتالأكاديميةأنالمؤسسةالعسكريةجاءتكنتيجةحتميةبعدظهورمايسمي بالدولةالقومية وفيالأنظمةالسياسيةاعتبرتعاملارئيسافيالسياسةالخارجيةللدوللهذاطالبالعديدمن الزعماءورؤساءالدول،بالاهتماموتطويرهذهالمؤسسة،وهوماكانلهتأثيرعلىالمجتمع والسياسة، ومن هذاالمنطلقظهرتالعديدمنالدراساتالتيتنظرإلىالمؤسسةالعسكريةعلىأنهاواحدة منمؤسسات الدولةالمناطبهامسؤوليةالدفاععنأراضيالدولة،ضدأيعدوانمندولةأخربويمكن الإشارةإلىأربعة وظائفرئيسيةتقومبهاالمؤسسةالعسكرية،وهيكالتالي:

1/ **الدفاعالتقليدي:** لايزالالدفاعالخارجيالتقليديوظيفةرسميةللمؤسساتالعسكرية،فجميعالجيوش فيالعالمتصر علىالإبقاءعلىالدفاععنأراضيهاكمهمةأساسيةلها.

2/ **حفظالسلامالدولي:** إنمشاركةالمؤسسةالعسكريةفيعملياتحفظالسلامالدوليتعتبرمنالمهام التيتقومبها،فهيتوفر لضباطهاوجنودها،الخبرةالمهنيةالكافيةبعدالاحتكاكمعجيوشدولالعالم بالإضافةإلىأنهاتساهمفي دمجحكومتهامعالعالمالخارجي.

3/ **الأمنالداخلي:** بالنسبةلهذاالجانبفالمؤسسةالعسكريةلهامجموعةمتنوعةمنوظائفالأمنالداخلي تشمل: مكافحةالتمرد،محاربةالمخدرات،مكافحةالجريمةالمنظمة .

4/ **العملالمدنيووظائفالتنمية:** ترتبطهذهالأدواربتوفيرالغذاءوالخدماتالصحيةفيالمناطقالفقيرة خاصةفي ظلغيابمبادراتالقطاعالخاصأوالوكالاتالمدنية. [1]

رأنوظيفةالمؤسسةالعسكريةإلىجانبمهمتهافيالدفاععنالبلادضدالتهديدات الخارجيةوالحفاظعلىالأمنالداخليوالنظام،فإنهاأيضاتبحثعنالمصالحالمؤسسيةللحفاظ على التماسكالداخلي،وحمايةصورتهاوكذلكلحمايةالشرعيةالوطنية،ويكونذلكمنخلالتحقيق الأمن الداخلي ومراقبة جميع الاختلالات.

1 نور الدين حفيظي، **"المؤسسةالعسكريةوالعمليةالسياسيةدراسةفيالمنطلقاتالنظرية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية،** المجلد 09، العدد 03، (ديسمبر 2018) ص 453، 454.

2/ **الانقلاب العسكري**: يعرفه**أناتولرابابورت** بأنه: حركة مفاجئة خادعة وغير شرعية، تحتاج إلى مهارة عالية من جانب القائمين بها من العسكريين، وهدفها تغيير الحكومة.

أما **هرزي وايتر** فيعرفه بأنه: محاولة منظمة تنظيما دقيقا من العسكريين هدفها قلب نظام الحكم المدني، هذه المحاولات رغم مظهرها العسكري إلا أن مضمونها سياسي وهدفها سياسي وهو قلب نظام الحكم. [1]

إذن فالانقلاب العسكري دائما ما يكون هدفه تغير النظام، ودائما ما يجد مصوغات لذلك كفشل هذا النظام أو فساده.

3/ الظاهرة العسكرية : هي نزعة واتجاه يهدفان الى هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة وفرض نظامها الصارم على الحياة المدنية وتقوى هذه النزعة عندما تعجز المؤسسات الدستورية والهيئات السياسية عن مواجهة التحديات المطروحة. [2]

4/ العسكريتارية: هي تدخل العسكريين في الشؤون السياسية، وهم طبقة الضباط الذين تسلموا الحكم عن طريق انقلاب عسكري فأساءوا إلى دولهم. [3]

اذن فوصول العسكر للحكم ودخولهم للسياسة يعتبر أمرا خطير لأنهم لا يصلحون لها.

5/ الجيش: تنظيم تسلسلي هرمي يضم رجالا مسلحين، ويستطيع صد المعتدي ونقل الحرب الى خارج البلاد وحفظ النظام في الداخل، وتميز الدراسات العسكرية بين عدة انواع من الجيوش التي كثيرا ما اعتمد مقياس طريقة واسباب تكوينها ونشاتها للتمييز بينها، فهناك جيش المرتزقة، جيش الفئة، الجيش الوطني، الجيش الشعبي. [4]

ثالثا: تعريف العلاقات المدنية العسكرية.

1فتحي سيد فرج،" الحكومات العسكرية في العالم العربي "، **الحوار المتمدن**، العدد 2625، (2008/04/23) ص 6

2عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية**، الجزء الرابع، (بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر) ص108.

3فؤاد الأغا، **علم الاجتماع العسكري**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008) ص 202.

4الاخضاري منصور، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائركلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2006) ص 26.

يعرف **أديدجو إيبو adedeji ebo** العلاقات المدنية العسكرية على أنها:

شبكة العلاقات بين الجيش والمجتمع الذي يعمل فيه والذي هو بالضرورة جزء منه، وتشمل هذه العلاقات جوانب دور المؤسسة العسكرية (كمؤسسة محترفة، سياسية، اجتماعية واقتصادية) في الحياة العامة بصورها المختلفة، وتشمل تلك العلاقات القضايا المتعلقة بسلوك الجيش تجاه المجتمع المدني، إدراك المجتمع المدني وموقفه وسلوكه تجاه الجيش، وأخيرا ما تعلق بالدور الذي تلعبه القوات المسلحة في علاقتها بالدولة.[1]

فأديدجو يركز في تعريفه على ذلك الجانب الذي يعتبر المؤسسة العسكرية جزء من المجتمع لذلك فان تدخلاتها ضرورية في إطار الحدود والقانون.

كمجاللدراسةالعلاقاتالمدنيةالعسكريةهيمعنيةبدراسةالعلاقةبينالجيشوالسلطاتالمدنيةأوبمعنىأوسعبينالجيشوالمجتمعككل كماأنالعلاقاتالمدنيةالعسكريةهيأحدجوانبسياسةالأمنالقوميوالهدفمنسياسةالأمنالقوميهوتعزيزسلامةالمؤسساتالاجتما عية،الاقتصادية،السياسيةفيالبلادضدالتهديداتالناشئةعنالدولالمستقلةالأخرى،
والعلاقاتالمدنيةالعسكريةهيالمكونالمؤسسيالرئيسيللسياسةالأمنيةالعسكرية.

أما**صمويلهنتغتون** فيعرف العلاقات المدنية العسكرية بأنها:
تعارضابينالمدنيينوالعسكريينكجماعتينمنظمتينلهمامصالحمتنافسة. [2]

فهنتغتون يرى أن العسكري والمدني لا يلتقيان أبدا بل يتنافسان في ظل مصالح الدولة وحماية سيادتها كل من المكان الخاص به، وقد يكون هذا التعريف الوحيد الذي يحاول الفصل بين ما هو عسكري ومدني عكس بقية التعاريف التي تركز على تغلغل المؤسسة العسكرية في الوظائف المدنية والسياسية.

يعرف**بولشامبرس واورالي كراوسن**and Aurel croissantPaul chambersبأنها:العلاقات المدنية العسكرية حسب التفاعلات بين العسكريين والفاعلين المدنيين بخصوص سلطة اتخاذ القرارات السياسي، وحسب هذا التعريف يشر إلى أن العلاقات المدنية العسكرية تختلف وتتنوع بحسب الدول ويشبهها بخط

1 بومدين عربي،" العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011: المؤسسة العسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية"، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد 10، العدد 2، (جوان 2019) ص 26.

2 جلالأحمد،**صراعالقوىالمدنيةالعسكريةوأثرهعلىالسياسةالخارجيةالتركيةفيمنطقةالشرقالأوسط**(مصردار المكتبالعربيللمعارفللنشروتوزيع 2015) ص139.

مستقيم يمثل توزيعات مختلفة لسلطة اتخاذ القرارات بين المدنيين والعسكريين، جعلا من مسالة السيطرة المدنية احد طرفي هذا الخط، فعندما نكون أمام حالة سيطرة المدنيين تماما، فهم يصنعون القواعد ويغيرونها من دون قيود، على الجانب الأخر من هذا الخط نجد حالة النظام العسكري التي يكون فيها العسكريون مسيطرون تماما. [1]

يشيركلمن **وغووإيبتناك**Wogu and Ibietanإلىأنمفهوممصطلحالعلاقاتالمدنية العسكريةبمعناهالواسعيعني: العلاقةبينالمجتمعالمدنيككل،والمؤسسةالعسكريةأوالمؤسساتالتيأنشأت منأجلحمايتهوبمعناهالضيقهي: العلاقةبينالسلطةالمدنيةلمجتمعمعين،والسلطةالعسكرية،وتنظر مختلفالدراساتالتيتناولتالعلاقاتالمدنيةالعسكريةأنالسيطرةالمدنيةعلىالجيشهيأفضلمن سيطرةالجيشعلىالدولةوتبقيالمشكلةالتيتدرسهوكيفيةإنشاءسيطرةمدنيةعلىالجيشوالحفاظعلى استقلالهاالسيادي. [2]

في هذا التعريف يركز على التعريف الواسع الذي يرى تداخل بين العلاقات المدنية والعسكرية.

وقدحدد"**Arthur Smith** آرثرسميث"أربعةنماذجمنالتفاعلاتفيالعلاقاتالمدنيةالعسكرية وهي:

- **السيطرة:** تشيرإلىسيطرةالعسكرييننعلىالحياةالسياسيةبحيثينظمونديكتاتوريةعسكرية.
- **التأثير:** تشيرإلىتأثيركلاالجانبينالمدنيينوالعسكرييننعلىكلمنهما.
- **التبعية:** المؤسسةالعسكريةهيمؤسسةمحايدةسياسياوالتيتسيطرعليهاقيادةمدنية منتخبة.
- **المشاركة:** وتشيرإلىحدوثنوعمنالتوازنبينالطرفين. [3]

رابعا: الضوابط التي تحكم العلاقات المدنية العسكرية.

يرجع الباحثين العلاقات المدنية العسكرية لطبيعة تركيبة الجيش والتي تنقسم إلى النماذج التالية:

1احمد عبد ربه،" العلاقات الدنية العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟ "، **مجلة عمران**، العدد 6، (2013) ص 147.

2 Wogu Ikedinachi, Ibnietan Jide,"civil military relations and leadership crisis in 21 st century africa: An inquiry", **International Journal of Innovative Social Sciences and Humanities Research**, Vol 2, March 2014 ,p.48

3نور الدين حفيظي، **المرجع السابق**، ص 456.

1/ **النموذج القبلي**: وهو الجيش الذي تسيطر على عناصره النزعة القبلية، وتتضح ذلك جليا عند احتواء قبيلة معينة المناصب الحساسة، ما يخلق نوعا من التآزر بين أبناء القبيلة المسيطرة وتطغى المصالح الضيقة.

2/ **النموذج الفئوي**: وهو الجيش الذي تسيطر عليه فئات دينية أو عرقية مثل العديد من الدول الإفريقية حيث يكون خاضعا لسيطرة طوائف دينية متباينة كالمسيحيين أو المسلمين، ويخضع لسيطرة قادة ينتمون إلى اثنيات مسيطرة تستغل مناصبها لتهميش الاثنيات غير المتمكنة.

3/ **النموذج التحرري**: ذلك الذي يتبلور خلال حروب التحرير الوطنية والذي يمكن ربطه بتركيبة الجيوش التي خاضت تجارب التحرر من الاحتلال الأجنبي.

4/ **النموذج القومي**: وهو نموذج الجيش الذي يصبو إلى إقامة دولة قومية ضمن الحدود الجغرافية للبلد، وطموحاته تبقى محدودة ضمن حدوده السياسية، حيث تتكون لدى العسكريين نظرة خاصة عن أنفسهم ودورهم داخل المجتمع، تجعل الجيش ينظر إلى الساسة المدنيين نظرة انتقاص ولا مبالاة وحتى نظرة ازدراء أحيانا، بالنسبة له العملية التنافسية ما هي إلا سعي منهم وراء مصالحهم الشخصية والسياسية، وهذا ما يجعل العسكر مهيئين للتدخل سياسيا، وذلك تحت غطاء أن الصراع السياسي القائم هو سبب الأزمات التي يتخبط فيها البلد. [1]

المطلب الثاني: نظريات للعلاقات المدنية العسكرية.

تعددت الأدبيات والنظريات الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية، لذلك في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أهم النظريات الكلاسيكية والحديثة التي تطورت مع الزمن، كما أنها تتماشى مع موضوع دراستنا.

- **أولا: المقاربات التقليدية للعلاقات المدنية العسكرية.**

1/ **نموذج صمويلهانتنجتون**SamuelHuntington.

يقترحصامويل فينظريتهأنالسيطرةالمدنيةعلىالعسكرييننتتحققعنطريقأسلوبينهما:

1أمحمد رفيق غراب،" العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصر أنموذجا)"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، (جويلية 2018) ص 113، 114.

***سيطرة مدنية ذاتية:** والتي تشمل رقابة ذاتية من خلال رفض أي وجود سلطة متغلغلة داخل المدنيين.

***سيطرة مدنية موضوعية:**

ويلخص ملامح السيطرة المدنية الموضوعية على النحو التالي: مستوى عالي من الاحتراف العسكري والاعتراف من قبل الضباط العسكريين لحدود اختصاصهم المهني، التبعية الفعالة من الجيش للقيادة السياسية المدنية التي تتخذ القرارات الأساسية في السياسة الخارجية والعسكرية.

من خلال هذه السيطرة حسبها تنتجتون فإنها توفر وسيلة لإضعاف الجيش سياسيا، وفي الوقت نفسه تسمح له أن يكون قوة عسكرية، وبالتالي يضمان السيطرة المدنية والفعالية العسكرية على حد سواء، وهذا النموذج الذي طرحه منذ ما يقرب من نصف قرن، مازال هو النموذج الأكثر تناولا في إطار تحليل دور العسكريين في العملية السياسية، حيث يتمثل دورهم في تنفيذ وإنجاز السياسة الدفاعية التي يقوم بوضعها القائد المدني، في حين أن المؤسسة العسكرية لا تضطلع بدور في تشكيل السياسة العامة، كما أنها لا تشارك في العمليات السياسية، وتتأكد السيطرة المدنية من خلال وضع قيادة مدنية على قمة المؤسسة العسكرية.[1]

2/ نموذج موريس جانووتيز Maurice Janotis.

أكد موريس جانووتيز على أنه في ظل النظم الديمقراطية فإن تدخل العسكريين يكون محدودا وعادة ما يقتصر تأثيرهم على المجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، وتقوم المؤسسة التشريعية بدور الرقابة على المؤسسة العسكرية معتمدة على ما يتحلى به العسكريون من أخلاقيات الاحتراف مما يؤدي إلى دعم السيطرة المدنية. ويؤكد جانوويتز على حدوث تطور في النظرية الديمقراطية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش حيث أن نظرية الإجماع الديمقراطي يجب أن تتضمن أيضا العسكريين وأن نموذج العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية يؤكد على ضرورة مشاركة العسكريين في وضع أسس النظام الديمقراطي،[2]

---

1 نور الدين حفيظي،" المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية "، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد 12، ص 173.

2**المرجع نفسه**، ص 175.

ففيظل التغييراتفيالتكنولوجياوالمجتمعوالمهماتالتيتقومبهاالمؤسسةالعسكريةأصبحدورالجنديالمحترف سياسيا أكثر،وهذاالرأيلايتفقمعهانتنجتون إذيعتقدأنأخلاقيات الجنديتمنعه منالانخراطفيالسياسة. [1]

– ثانيا: المقارباتالحديثة للعلاقات المدنية العسكرية.

1/ نظريةالتوافقريبيكاشيف RebeccaL.Schiff.

طرحت هذه النظرية بهدف تحليل العلاقات المدنية العسكرية، وأطلق وجاءت كرد فعل للنظريات التقليدية في التحليل للعلاقات المدنية العسكرية، والتي تري ضرورة الفصل بين العسكريين والمدنيين، وتنطلق هذه النظرية من التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع، بالإضافة إلى التأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري، كما ترى انه كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل، تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون بين العسكريين والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل،كما ترى أن العسكريين والقيادة السياسية والمواطنين هم شركاء، وعندما يكون هناك اتفاق بينهم بشأن طبيعة دور العسكريين فإن ذلك يقلل من احتمالات تدخل العسكريين.[2]

2/ نظرية بيتر فيفر PeterFeaver.

يقترحبيترفيفرنظريةبديلةللعلاقاتالمدنيةالعسكريةتستندعلىمبدأالوكالةأوالوكيل،وتتميزهذهالنظريةبملمحينهما:التفاعلا تالاستراتيجيةمنناحية، والهيراركيةأوالنظاماالهرميوالبناءالتنظيميمنناحيةثانيةويقصد بالتفاعلاتالاستراتيجيةأنخياراتالقادةالمدنيينويقصدبالمدنيينهنامنهمفيموقعالقيادةالعليامثلالرئيسأورئيسالوزراءتتوقفعلىر غباتالعسكرينوخططهم،[3]

---

1 شادية فتحي إبراهيم،" العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية"، **مجلة النهضة**، العدد 04، (أكتوبر 2006) ص10.

2**المرجع نفسه**، ص 17.

3زينبشنوف،" جدليةتحليلالعلاقاتالمدنيةالعسكرية"، **مجلةالدراساتالإستراتيجيةوالعسكرية**، المجلد01،العدد02، (ديسمبر 2018)، ص 19.

يقصد بالنظام الهيراركي أنا المدنيين يمسكون بأعمدة السلطة في النظام السياسي، ثم يمارسون قدرا من الرقابة والسيطرة على القوات والقوة الرئيسية في نظريته هي التشاركية بين الحكومة المدنية والمؤسسة العسكرية، وعلى أساس ذلك افترض **فيفر** Feaver أن الجيش يتصور نفسه كخادم للحكومة، توجد طريقتان ينفذ بها الجيش عمله المطلوب من جانب الحكومة المدنية، الأولى أن يقوم الجيش بعمله منقبلا الحكومة وفق رؤيتها وأهدافه، والثانية أن يقوم بعمله وفق رؤية الحكومة المدنية إدراكا منه بأنه سوف يعاقب إذا لم ينفذ هعلى النحو المطلوب[1]

3/ نظرية اقتسام المسؤولية دوجلاس بلاند.

في إطار التوجه للبحث عن نظرية بديلة يرى دوجلاس بلاند أن النظرية المعاصرة في دراسة علاقة المؤسسة العسكرية بالعملية السياسية غير قادرة على تحديد كيفية السيطرة على العسكريين بواسطة المدنيين، وما هي السياسات والأبنية التي تؤدي للسيطرة المدنية، وما هو النمط الأمثل للعلاقات المدنية العسكرية الذي يدعم مصالح الديمقراطيات على المدى البعيد، وتقوم هذه النظرية على افتراضين أساسين:

* هو أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام المسؤولية حيث أن لكل من المدنيين والعسكريين مسئوليات تتجاهج وانب معينة يحاسبون عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

* أن السيطرة المدنية تعني أن هناك مصدرا وحيدا وشرعيا لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا عملية ديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة.

يرى **دوجلاس بلاند** أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في عدد من القضايا أهمها:

- **القضايا الاستراتيجية:** التي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراته. **القضايا التنظيمية:** التي تتعلق بالقوات المسلحة والمجتمع. - **القضايا العملية:** المتعلقة باستخدام القوات المسلحة. [2]

1 زينب شنوف، **المرجع السابق**، ص 19.

2 نور الدين حفيظي، **المرجع السابق**، ص 462، 463.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي.

خضعمفهومالتحولالديمقراطي باعتبارهأحدالمفاهيمالمطروحةعلىالساحةالفكريةلمحاولاتمعمقة للتأصيلالمفاهيميوذلك منخلالالاهتمامالمتناميللعديد من المفكرين والباحثين بهذا الموضوع،كما أن طبيعةمفهومالتحول الديمقراطيالذياتسم بالاتساعوالشمول.

– المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم الديمقراطية، ومعرفة وأين يكون الخلل في الديمقراطية أو تطبيقها.

أولا: مفهوم الديمقراطية.

تعتبرالديمقراطية كلمةيونانيةالأصلتتكونمنكلمتينالأولىبمعنىالشعبوالثانيةبمعنىالحكومة وتعنيحكمالشعب،وقدعرفتهادائرةالمعارفالبريطانيةعلىأنهاشكلمنأشكالالحكميمارسفيه مجموعةمنالمواطنينمباشرةحقاتخاذالقرارالسياسيبطريقةمباشرةأوغيرمباشرة.

فالديمقراطيةالمباشرةهيالنظامالذييمقتضاهيحكمالشعبنفسهبنفسهوهونظاميستحيلتطبيقهإلافي المجتمعاتالمغلقة،أمافيالمجتمعاتالكبيرةفيتمتطبيقالديمقراطيةغيرالمباشرةالتيتمارسعن طريقالممثلينوتعرفأيضابالديمقراطيةالنيابية؛وفيهذاالنوعالأخيرلابجبأنتكونالديمقراطية مطلقةوإلاكانتأقربإلىالديكتاتورية،حيثيتمإفراغهامنمضامينهاالأساسية؛فيتمحرمانالمواطنين منحرياتهمفيالاختياروالتعبيروالتمتعبالحقوقالأساسيةويطلقالباحثونعلىالديمقراطيةالتيلا تخضعللضوابطالقانونيةوالأخلاقيةبالدكتاتوريةالمنتخبةالمؤديةإلىانتهاكالحرياتالعامةوحقوقالإنسانفيالعديدمنمناطقالعالم .

ويذهبعالمالاجتماعالأمريكي**جوزيفشومبيتر JosephSchumpeter**إلىتعريف الديمقراطية بأنها: ذلكالترتيبالمنظمالذييهدفإلىالوصولإلىالقراراتالسياسية، والذييمكنللأفرادمن خلالهاكتسابالسلطةللحصولعلىالأصواتعنطريقالتنافس.[1]

---

1 خلواتي مصعب،" حمايةالديمقراطيةبينالتدخلوعدمالتدخل:دراسةحالتيهايتيومصر"، **المجلةالأفريقيةللدراساتالقانونيةوالسياسية**، المجلد :02،العدد:02، (جامعة ادرار الجزائر، ديسمبر2018)، ص 90.

ارتبط هذا التعريف بالقرارات السياسية التي تصدر من المسؤولين لخدمة الشعب الذي هو سيد الديمقراطية.

وثمةتعريفآخريطرحه **ديفدهيلد**،مؤداهأنالديمقراطيةتتضمنالعناصرالتالية:

- وجودقواعدأساسيةلمايطلقعليه مبدأالاستقلاليةالديمقراطي، بمعنىأنيتمتعالأفرادبحقوق متساويةومنثمعليهمالتزاماتمتساويةفيتحديدالإطارالذييولدالفرصالمتاحةلهمأويحد منهاشريطة ألايستخدمهذاالإطارليتجاهلحقوقالآخرين.
- ضرورةتوافرحقوقوحرياتاقتصاديةواجتماعيةليتمتعبهاالمواطنونجنباإلىجنبمعالحقوق السياسيةحتيتحققمبدأالاستقلالالوطني،فبدونالحقوقالاقتصاديةوالاجتماعيةلايمكنالتمتع بالحقوق السياسية،وبدونالتمتعبالحقوقالسياسيةفإنأشكالاجديدةمنعدمالمساواةفيتوزيع السلطةوالثروة والمكانةيمكنأنتظهرلتنتهكتطبيقوإقرارالحرياتالاقتصاديةوالاجتماعية[1].

كما توجد بعض الأبعاد التي يجب أن تتوفر في الديمقراطية وهي كالتالي:

1/ **الوعيالديمقراطي**: بحيثيكونلدىالمواطنينوعيكاملبحقوقهمووواجباتهماتجاهدولتهم.

2/ **المشاركةالواسعة**: بحيثتصابالديمقراطيةبأشدأمراضهافتكاإذالمتحظبأكبروأوسعمشاركةشعبية بفعالياتهاالسياسية، سواءفياستخدامحقالتصويتوالانتخاب، أوالمساهمةفيالعملالعاممحلياووطنيا.

3/ **التسامحوالاحتمال**: حيثلايمكنممارسةالديمقراطيةبدونتحليممارسيهاباحتمالبعضهموالتسامح فيما بينهم، حيثيساعدالاحتمالوالتسامحعلىتشجيعظهورالآراءوالأفكارالبديلةوتعددها.

4/ **الإجماعالسياسي**: ذلكأنمنأهمشروطالديمقراطية، الإجماععلىالالتزامبالنظاموالقواعدالتيتنظم المجتمع والحكومة، والإيمانبالمثلالعليالتيستندإليهاالحاكمبحقهفيالحكم.[2]

وأخيرايمكنالقولعنالديمقراطيةبأنهاليستكلمةمجردةتغنيعنالممارسة،أوهيمؤسسةتمثل مجلسامنتخبافحسب، فالديمقراطيةوفقماسبق،هيعبارةعنطريقةمنطرقتنظيمالحكميقررفيهاالشعبحاكمهالذي يخضع لإرادته وسلطته.

---

1 أحمدجمالعبدالعظيم، **التحولالديمقراطيفيالصين**،أطروحةدكتوراه(جامعةالقاهرة، كليةالاقتصادوالعلومالسياسية،2003) ص 18.

2 عدنانعويد، **الديمقراطيةبينالفكروالممارسة**، (عمان: مطبعةدارالعلم، 1994) ص 09.

- **ثانيا: تطبيقاتالديمقراطية.**

الحقيقةالمثبتةوالثابتةأنالمشكللميعدفيالديمقراطية كموضوعنظريوفقماأشرنااليهسابقا، بلفيأطرممارسةهذهالديمقراطية وكيفيةتثبيتهاداخلالمجتمع،فالناخبونفيبقاعكثيرةمنالعالم حتتلكالتيتناديبالديمقراطية لميعودوايشعرونبأنهممممثلونخاصةفيظلتعرضالمواطنةإلى الوهنوشعورالكثيربأنهممستهلكونأكثرمماهمموا طنون، وعندمايتوصلفهمهؤلاءأنالديمقراطية لاتؤديإلىالمغزىولاتوصلإلىالمتوخىمنها؛فتبددهايكونمنبابأولىسواءمنفوقعنطريق سلطةفوقيةولوكانتخارجيةأومنتحتعلىدالفوضىوالعنفوالحروبالأهليةولعلاالأمثلةفي ذلككثيرةوتتجلىأكثرفيالقارةالإفريقية. وإذاكانصحيحاأنهلاوجودللديمقراطية بدونحريةاختيارالحاكمينمنطرفالشعوبدون تعددية سياسية؛ففينفسالوقتلايمكننااالكلامعنالديمقراطية فيظلحجزالاختيارات؛فلايملك الناخبونالاختيارإلابينجناحينمنأجنحةالأوليغارشيةأوالجيشأوأجهزةالدولةأوعنطريق كاستمنالكاستاتالمغلقةفيذاتها، ولايمكنلأيديمقراطية أنتنجحإذاكانتالدولةتعوزهاالقدرة للسيطرةعلىاتخاذقراراتهاالديمقراطية ووضعنتائجهاموضعالتطبيقوهذهالناحيةهيأشدوضوحافي موضوعحمايةقراراتهاومنعالآخرينمنأنيحولوادونتنفيذها.[1]

ومنخلالماسبق،نستشفأنمواطنالخللكثيرةفيالديمقراطية ؛فقدتكونسببلمنسبلهدم بنيةالدولةكماقدتكونمحطةمنمحطاتالاستبداد؛وقدتؤديإلىحكمأكثريةرغمجهالتهمبأصول الحكموقواعدالتسييرالأمرالذييجعلالشعوبتبحثعنطرقللخلاصمنديمقراطياتفاشلةسعيا وراء حياةأفضلوأحسن؛كماقديتماختطافإرادةالشعبعنطريقالانقلاباتوالتدخلاتالعسكرية فأيديمقراطيةأولىبالحماية.

بعد ما تم سرده نقفأمامتساؤلمفادهإلىأيمدىحققتالديمقراطية أهدافها المنشودة والتي منأسماهاحكمالشعبعنطريقالشعبلصالحالشعب،خاصةوأنالشعوبفيالأنظمة الديمقراطيةلها يومواحديتمثلفييومالانتخابوللحاكمسنوات.

إذن فالديمقراطية هي ارقي أنواع الحكم التي توصلت لها النظام الدولي.

ثالثا: تعريف التحول الديمقراطي.

1 آلانتورين، ت:حسنقبيسي،**ما هيالديمقراطية**،ط2(لبنان: دارالساقي،2016) ص14. 20.

باتالتحولنحوالديمقراطيةفيالحكميشكلإحدىالموجاتالكبرىالتييشهدهاالعالم المعاصر،والتيبدأتتبلورمنذمنتصفسبعينياتوثمانينياتالقرنالماضي،حتىتأكدتملامحهاخلال فترةالتسعينياتفبعدأنكانتقضيةالاستقلالالوطنيهيقضيةالخمسينيات،والتنميةفيالستينيات والسبعينيات، أصبحتقضيةالديمقراطيةفيمقدمةقضاياالدولالعالمالثالثثمانينياتالقرن العشرين[1]، وذلكلعددمنالعواملالتينجملهافيمايلي:

1/ إنعددمنهذهالدولأصبحيعيشفيظلمستوياتأدنىمنالمعيشةعمّاكانعليهعشيةالاستقلال الوطني،خاصةفيأفريقيا.

2/ إنالدولالتينجحتفيإنجازدرجاتمختلفةمنالتنميةوجدتنفسهافيإطارمنالتبعيةالدولية التي جعلتمناستقلالهاالوطنيرهنًابالمؤسساتالماليةالدوليةوأسواقالدولالمستعمرةسابقًا.

3/ فيالحالةالأخيرةفإنتفاوتًااجتماعيًاشديدًاأدىإلىاستقطابشديدفيهذهالمجتمعاتنجمتعنها مظاهرعدةمنعدمالاستقرارالاجتماعيوالسياسيأسفرتعنظاهرةالانقلاباتالعسكريةوالعنفالمدني.

4/ فيمعظمالحالاتفإنالتنميةوالتخلفقدارتبطتبدرجاتمختلفةفيالشدةوالعنف،بمظاهرالاستبداد السياسيوقهرحقوقالإنسانالأساسيةوالعنفالاجتماعيمتمثلًافيالقهرالاجتماعيوالاستغلال الاقتصادي، وهذهالظواهرمجتمعةقدارتبطتفيذهنالكثيرينمنمفكريالعالمالثالثبطبيعةالنظم السياسيةفي هذاالعالم،وبداعدمنجاحهافيتحقيقمهامالتحريرالإنسانيوالاجتماعيوالسياسيمرهون بعدمقدرتها علىإنجازنظاممللحكميكفللجموعالمواطنينالمشاركةفيإنجازهاهذهالمهام،ونتيجةلذلكفإن دولالعالم الثالثقدعادتمرةأخرىإلىالنظرفيالديمقراطيةوملائمتهالنظمالحكم،حتىباتتمسألة إنجازمهام التحولالديمقراطيواحدةمنأهمالمهاممللحركاتالثوريةفيالعالمالثالث.[2]

التحول الديمقراطي يعرفه **فيليب شميتر** بأنه:عمليةتطبيقالقواعدالديمقراطيةسواءفيمؤسساتلم تطبقمن قبلأوامتدادهذهالقواعدلتشملأفرادأوموضوعاتلم تشملهممنقبل،إذنهيعمليات وإجراءاتيتم اتخاذهاللتحولمننظامغيرديمقراطيإلىنظامديمقراطي مستقر.

---

1 حسنينتوفيقإبراهيم،**"التطورالديمقراطيفيالوطنالعربيقضاياوإشكاليات"،السياسةالدولية**،العدد142،(أكتوبر 2000)،ص8.

2 إيمان احمد،" قراءة نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي"، دراسات سياسية، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**،(28 فيفري 2016)، ص 04.

أما **صامويل هانتجتون** فيعرفه: عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من اجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح.[1]

الملاحظ أن التعريفان يركزان على الانتقال من نظام تسلطي إلى نظام غير تسلطي أو من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح، لذلك فقد ركز على الجانب السياسي المتعلق بالسلطة فقط.

يعرف المفكر **محمد عابد الجابري** التحول الديمقراطي بأنه: الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترمفيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على المؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداولفيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم كيانها على ثلاث أركان:

1/حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية.

2/ دور المؤسسات وهي الدولة التي يقوم كيانها على المؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي.

3/ تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية المتعددة، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حرية الأقلية.[2]

يظل التحول الديمقراطي عملية نسبية تؤدي إلى تغير النظم السياسية من السلطوية نحو الديمقراطية حيث إن احتمال تعرض عملية التحول الديمقراطي لانتكاسات تظل واردة، ولتخفيف من هذه الأخيرة لابد من اختيار الأسلوب الأنسب لعملية التحول الديمقراطي.

وهناكتعريفأكثروضوحوذلكلوضوحعناصره، والذيقدمه**اتلسولينجن** solingen etal

يعرف**التحولالديمقراطي**بأنه :حركةالنظامالسياسياتجاهالأخذبالإجراءاتالتالية:نوابمنتخبونعبر انتخاباتحرةنزيهة،

1 شهرزادصحراوي، **هيكليةالتحولالديمقراطيفيالمنطقةالمغاربية: دراسةمقارنة،** رسالة ماجستير (جامعةمحمدخيضربسكرة، كليةالحقوقوالعلومالسياسية، قسمالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية، 2013) ص 10.

2 محمد عابد الجابري، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994) ص86.

حقتوليالمناصبالعامةوالوصوللسلطة،حريةالتعبيروتوافرمصادربديلةللمعلومات مدعومةقانونيا، واستقلاليةمؤسسية، منهنايتضحأنالتحولالديمقراطيهو:

- عمليةانتقالمنوضعاستبداديإلىوضعديمقراطي.
- عمليةتدريجيةومرحلية،وليستطفرةأوفجائية.
- ليسهوالديمقراطية، وإنماهوشرطللوصولغليهاوقدأخذبعضملامحهاكالتعددديةالحزبية. [1]

لذلكفإنعمليةالتحول الديمقراطيةعمليةتراكميةتبعاًلشروطمعينةوفقمراحلزمنيةمتدرجة،والإرادة الإنسانيةتلعبدور أساسيفيتسريععمليةالتحولالديمقراطية،والذييتطلبنضالايومياًمنكلفردفي المجتمع وعلىجميعالمستويات نضالاً شاقاومستمرالإثباتالعكس،وهذاالنضاليسفيمواجهةالأنظمة السياسية فقط،بل يجبأنيشملالمؤسساتالسياسيةوالمهنيةوالقومية،وهذهالعمليةالتراكميةتحقق الانجازاتتولدالمناخالمناسبلإرساءعمليةالتحولالديمقراطية. [2]

– المطلب الثاني: أنماط واتجاهات التحول الديمقراطي.

أولا: أنماط التحول الديمقراطي.

هناكثلاثأنماطللتحولمنالنظامالسلطويللنظامالديمقراطي وفقالاجتهاد هنتجتون وهي كالتالي:

1/ التحولعنطريقالتفاوض: تأتيالمبادرةمشتركةمنقبلقيادةالنظاموالقوى الاجتماعيةالمختلفةفيهوذلكمنخلالانخراطالنظامالحاكمفيحوارمثمرمعالقوىالسياسية المختلفة وذلكرغبةفيالوصولإلى ميثاقيحافظعلىمصالحكلالقوىالسياسيةالفاعلة، ومنثمالوصول إلىنظامديمقراطي[3].

2/ التحولمنأعلى: حيثتلعبالقيادةالسياسيةدورامهمافيقضية التحولخاصةفيالنظمالسلطويةأو النظمالعسكرية،ويربالبعضأنالنظمالعسكريةهيأكثرالنظم استعدادالعمليةالتحول،وذلكلأنهاعندما

---

1 عمر مرزوقي، **حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي**، أطروحة دكتوراه (جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012) ص 100.

2 شفيقأحمدعبدالرحمنأبوحشيش، **البعدالسياسيلعمليةالتحولالديمقراطيفيالوطنالعربي**، رسالة ماجستير (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014) ص 35.

3 عمر مرزوق **المرجع نفسه**، ص 111.

قامتبانقلابعسكريكانتتهدفإلىتصحيحبعض الأخطاء فيالنظامالسابق،وبعدتصحيحهذه المساوئوالأخطاءيقودالعسكريونعمليةالتحولأوالإصلاح الديمقراطيولكنهمفيالوقتنفسهيحتفظون ببعضالأوراقالتيتضمنلهمقدرامنالفاعليةوالتأثيرفيالنظام الجديد،بالإضافةإلىذلكنجدأنهناك بعضالقياداتالسياسيةفيالنظمالسلطويةيؤمنونبفكرةالإصلاح السياسيوالتحولالديمقراطي فنجدهم يقودونالمجتمعوالنظامإلىالديمقراطية.

3/ التحولمنأسفل: ويسمىهذاالنمطأيضابالتحولمنخلالالشعب ويأتيهذاالتحول الديمقراطيفي أعقابالصراعاتوالمظاهراتالشعبيةالعنيفة،والمطالباتمنقبلالشعببالإصلاحاتومنثم يستسلم النظامالقائملهذهالمطالبالشعبيةفيقومبعمليةالتحولالديمقراطي،ويعدهذاالنمطمنأكثرالأنماطاتساما بالعنفحيثتمرالبلادبأزماتسياسيةواقتصاديةحادة، وتجدرالإشارةإلىأنهفيهذاالنمطتكونالقيادة السياسيةضعيفة،بحيثلاتستطيعمواجهةالقوى الشعبيةالغاضبة،ممايضطرهاللاستسلاملمطالبالشعبية والقيامبعمليةالإصلاح.[1]

ثانيا: اتجاهات التحول الديمقراطي.

هناك ثلاثةاتجاهات أو مداخلنظريةرئيسيةلتفسيرأنماطالانتقالإلىالديمقراطية، كالتالي:

1/ مدرسة التحديث: تنطلقالمقاربةالتحديثيةمنفرضيةأساسيةمفادهاالتأكيدعلى عددمن المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعمليةالتحولالديمقراطي،فهي ترتبط بين الديمقراطيةوالتنميةالاقتصادية،ويتميز المدخلالتحديثيبالتركيز علىنشوءولاء وطنييترافق معوجودالمؤسساتالسياسيةالقائمةوالتسليم بشرعيتها،وينبثقهذا الولاء وتنموثقافةالقبولبالشرعيةالسياسيةمعمؤشراتتدلعلىزيادةنمودخل الفرد، انتشار التعليم، تحسين الوضع الصحي. [2]

حيثيعتبر**سيمورمارتن**ليبست رائد هذهالمدرسة،منخلالمقالهُنشرلوفيسنة1959حولالشروط الأوليةالاقتصادية،حيثسيطرتهذهالمدرسةعلىالتفكيرالغربي والأمريكيبالخصوصفيالبحثعن

1 عمر مرزوق، **المرجع السابق**، ص 110. 112.

2 حملة صبرينة،" الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية"، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد السابع،(سبتمبر 2005)، ص 377.

جذورالنظامالديمقراطيفيالنصفالأولمنالقرن العشرين،والذيشكلبدايةإنتاجبحثيحولالتجارب الوطنيةالمختلف،فقدقدمتهذه المدرسةمجموعةمنالأفكاريمكنتلخيصيافيمايلي:

- تركزعلىفكرةأنالديمقراطيةتنشأفيمجتمعيتطوروينموواقتصاديا.

- تنطلقمنكونالحداثةالاقتصاديةتؤديإلىتمايزالبنيوالوظائفالاجتماعيةحيث تصبحأكثرتعقيدا نظراللنموالاقتصادي،توسعةالتكنولوجيا،انتشارالمواصلات...،وهذا مايؤديإلىصعوبةقيادةالمجتمع انطلاقامنسلطةمركزية،وكلهذايساهمفيالتطور السياسيوالذيسيؤديإلىسقوطالنظامالسلطوي.

- فينظرأنصارها،هينظريةعلميةقابلةلأنتطبقعلىكلمجتمعمهماكانت توجهاته ومعتقداتهم. حسبفيرباسيدني،ولوسيانبايفإنّالتحديثالسياسييهدفإلىتعزيزالسلطة المركزيةوإضعافنفوذ السلطاتالتقليديةإضافةإلىزيادةالمشاركةالشعبيةفي القرارالسياسيوزيادةالاتصالبينالنظام والمواطن. أما**لاريدايموند**فيعتقدبوجودعلاقةمباشرةبينالنموالاقتصاديوالانتقالالديمقراطي منخلالالمجتمع المدنيكعاملوسيط،حيثيؤديالنموالاقتصاديوالاجتماعيإلى زيادةمجموعاتالمجتمعالمدنيوالتي ستطالبالاستقلاليةوفقالقانون،وتقدمبذلكبدائل متعددةلإنهاءالسياساتالسلطوية.[1]

2/ المدرسة البنيوية: يركزالمدخلعلىالتشكيلاتالطبقيةوالبنيالاجتماعيةوالتطورالتاريخيفيإطار علاقاتالقوىالعالمية وتوازناتها،كماتحللعلىنحوخاصالعلاقاتالداخليةالمتبادلةبينالبنى الاجتماعيةوسلطةالدولة،وبروز علاقاتالإنتاجالرأسمالية،وهكذايسعىكلالفاعلين الاجتماعيينووفقالمصالحهمالاقتصادية،واستجابة لمحدداتبنيويةإلىرسمإستراتيجيةتكتسبها السلطةالسياسية.[2]

فمثلاينطلقالبنيويونمنفكرةمفادهادراسةالعلاقاتوالتفاعلبينملاك الأرضالكباروالفلاحين والبرجوازيةمنجهة،والدولةمنجهةثانية،وكيفتبدلهذهالعلاقة استجابةلديناميكيةالتطورالاقتصادي

1مولود دحماني، **اثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمن القومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي**، رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016) ص 36.

2بلعورمصطفى،**التحولالديمقراطيفيالنظمالسياسيةالعربيةدراسةحالةالنظامالسياسيالجزائري 1988 2008**، أطروحة دكتورا (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008) ص45.

الحديثفيالمجتمع،وهناتتضحمؤشراتالتحول الديمقراطيبتزأمنمعتوازنالقوىكمحصلةللصراعات الاجتماعية،وانسجاممعصعودالطبقة الوسطالتيتفرضسيطرتها وعقيدةالسياسية،أمافيحالغياب الطبقةالوسطفيخضم هذهالصراعاتالاجتماعيةالتييحددهامسارملاكالأرضوالفلاحون،فإن مؤسساتالدولة سوفتركزعلىنظامحكملاعلاقةلهبالديمقراطية،وهيبهذاتستعينبفرضالأمن والاستقرار علىالأجهزةالبوليسيةوالعسكري. [1]

تم انتقادالنظريةالبنيويةانطلاقامن كونهاتركزعلىعاملاالبنيةوتهميشهالدور الفاعلينوالنخبوتوافقهمللدفعبعمليةالتحولالديمقراطي.

3/ المدرسة الانتقالية: تنطلقالمقاربةالانتقاليةمنفرضيةأساسيةمفادهاأنالمسارالتاريخي للديمقراطية يتحددمنخلالمبادرات وأفعالالنخبفهيبذلكتركزعلىدورالفعلالبشري، وكيفيةاتخاذالقرارات والتعاملمعالخياراتالمتاحة مشددةفيالوقتنفسه على أهميةالثقافةالسياسيةالمشبعةبروحالانفتاح والاحتكامإلىالقانون،والإيمان بالتغيير السلمي،وضرورةالحفاظعلىالوحدةالوطنية. [2]

يعتبرمقال**دانكوروستو**التحولنحوالديمقراطيةعام 1970، منالأعمالالمميزةالتي أسستمنهجاًمميزا لفهمعمليةالتحولالديمقراطي،يعرفبالمدرسةالانتقالية، يمكنتلخيصأهم أفكارهذهالنظريةفيمايلي:

- يمكنلأيدولةالتحولنحوالديمقراطية،مهماكانتظروفهافالشرطالوحيدهوشرطالوحدةالوطنية.
- التحولنحوالديمقراطيةهوانتقالمننخبغيرديمقراطيةإلىنخبالديمقراطية،وهذا مرتبطبالظروف المصاحبةلمعمليةالتيتحثالنخبعلىتقبلالديمقراطية.
- المشاركةالشعبيةفيعمليةالتحول الديمقراطيلاتحتلأهميةكبيرة،فهيتعتبرضمن الظروفالتيتدفع النخبنحوتبنياللعبةالديمقراطية. [3]

المبحث الثالث: العلاقاتالمدنيةالعسكريةوعلاقتها بالتحول الديمقراطي.

1 بلعورمصطفى، **المرجع السابق**، ص 46.

2 حملة صبرينة، **المرجع السابق**، ص 381.

3 مولود دحمان، المرجع السابق، 36، 37.

ترتبط التحولات الديمقراطية بتداخل بين المؤسسات، فقد تتدخل المؤسسة العسكرية في عملية التحول مما يؤدي لإفشاله، لذلك سوف نرى في هذا المبحث العلاقات الدنية العسكرية والتحول الديمقراطي.

- **المطلب الأول: جدليةالعلاقةبينالجيشوالسلطة فيالنظمالديمقراطية**

لابدأنيكونالجيشمحايدفيالدولةالديمقراطيةبحيثلايتدخلفيالصراعاتالسياسيةالداخليةولاينتصرولورمزيالفريقضد آخرولايتدخلفيصنعالقراروإدارةالصراعإلابدايتصلبالأمنالقومي،ثمإن المجتمعلايحتاجلتدخلهفيالصراعالسياسي،لأنالاستقرارالسياسيفيأيمجتمعيتحققلأسبابمنهاعدم تدخلالجيشفيالحياةالسياسية،لأن السياسةفيهاالعبةمدنيةصرفةومجالمفتوحللمنافسةبينالمواطنين يحكمهاالدستوروالقانون وكماالقضاءيفصلالمنازعاتالمدنيةوفيالمنازعاتبينالمؤسساتوالأجهزةبمقتضىالقانون الذييعلوعلىالجميع،كذلكالجيشيمارسسلطتهالتياقرهاالوالدستوروهي:حفظكيان الوطنوالدولةالأمةمنالخطرالخارجيالذييتهددها فعلاأويمكنأنيتهددها،هيسلطةلا تخولله نقلخطوطهاالعسكريةإلىالداخل،أوالانتقالمنحدودالدولةإلىحدودالسلطة،وهذا هوالوضعالاعتباريللجيشفيالدولةالحديثةذاتالنظام الديمقراطي. [1]

ومما يفهم أن في النظم الديمقراطية توجد العديد من المؤسسات لكل منها دور في غاية الأهمية، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار داخل الدولة، ومن بين المؤسسات توجد المؤسسة العسكرية التي له دور بارز ونراه في الفقرة التالية.

تعدالمؤسسةالعسكريةفيالأنظمةالديمقراطية،مؤسسةًسياديةًعلىغرارالمؤسساتالأخرىالمنصوصعليهادستوريًامثلا برلمانوالقضاءورئاسةالدولةوتتمتعبالاستقلالوالحيادتجاهالنظامالسياسيالقائممايجعلالساحةالسياسيةفيهذهالدوللاتعرف الانقلاباتالعسكرية،أوتدخّلالجيشفيالأنظمةالسياسيةوالسيطرةعليها.

يقتضيالبناءالديمقراطيفيالدولالفصلبينالمؤسسةالعسكريةومجالالتنافسالسياسي،بليفرضخضوعالقيادةالعسكري ةللقيادةالسياسيةوالرقابةالبرلمانيةوالربطبينالمجالينالمدنيوالعسكري،منخلالوزارةالدفاع، لذلكظاهرةالانقلاباتالعسكرية،تكادتكونمنعدمةًفيالأنظمةالديمقراطية،لأنّالجيشيبقىبعيدًامنالتجاذبالسياسي.

1 احمدولدداداهوآخرون،**الجيشوالسياسةوالسلطةفيالوطنالعربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2002) ص 17.

إن تطبيق مبدأ السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية لا يزال تحديا كبيرا وهدفا صعب المنال وذلك راجع لعدة أسباب:

1/ **ضعف القدرات المؤسسية:** فالسيطرة المدنية تستلزم وجود مؤسسات قوية وخبرة في بناءالقدرات في القطاع المدني، بالإضافة إلى عدم وضوح الأدواروالسلطات الدستورية.

2/ **نقص الموارد:**إذ تفتقد معظم المجالس النيابية للتمويل الكافي وغياب الدعم، ولا شك أن ذلك ينعكس على ضعف القدرة على تطوير السياسات وتقويم الموارد المالية.

3/ ضعف أو غياب الروابط المؤسسية مع القوات المسلحة وهو مايترب عليه صعوبة الحصول على المعلومات.

4/ تقاليد إبقاءأمور الجيش والأمن في أيدي السلطة التنفيذية.[1]

حسب ما تم ذكره أن النظم الديمقراطية تقضي حيادية الجيش (المؤسسة العسكرية) لكن في الدول العربية والتي سوف تكون احدها محل دراستنا (مصر) تتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بشكل كبير، بل وتسيطر على دواليب الحكم في بعض الدول سيطرة كاملة.

يصبح للجيش سلطة يشقفيهاالجيشعصاالطاعةعلىالسلطة، ويعلوكعبهعليهامنخلالالتسلّطثمرةللانقلابالعسكري، ومنهيتحول:فيتحولعسكريونسياسيين ثممدنيين،وتديرالنخبةالعسكريةالسلطةبطريقتين:إمابطريقةمباشرةوفرضالأحكامعلىالحياةالعامة،وإمامنوراءستاربتعيينو اجهةوإمساكالجنرالاتبمفاتيحالقرار.[2]

1/ شرعيةالجيوشودورهافيالدولةالحديثة.

1حمدي عبد الرحمان،" الجيوش والسياسة في الخبرة الإفريقية"، في كتاب: **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا** تحرير حمدي عبد الرحمان، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015) ص 81، 82.

2 العربيالعربي،" المؤسسةالعسكريةفيميزانالثورتينالتونسيةوالليبية"، **مجلة سياسات عربية**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 37، (مارس 2019)ص 31.

هناكخلافواسعبينالباحثينحولطبيعةالدورالذييجبأنتقومبهاالجيوشفيالساسةوحجمهذاالدور والديناميكياتالتييجبأنيعملمنخلالها، فالجيوشحجرالزاويةفيدعمشرعيةالدولة بتوليحمايتهامن الخطرالخارجي وفرضسياساتهاداخلياً،لكنهافيالوقتذاتهيجبتخضعللإرادةالشعبيةالمتمثلةفيالسياسيين المنتخبينمنعمومالمواطنين.

وقدحذرأفلاطونمنتدخلطبقةحراس المدينةوهيأقربلمفهومالجيوشالنظاميةفيالعصرالحديثفيقطاعالمالوالأعمالمعتبراأنه ليسأضرولاأبعثعلىالخجلبالنسبةإلىالراعيمنأنيربيويغذيمنأجلحمايةقطعانهكلاباتدفعهمشراستهموجوعهم،أوأيعادةسيئةأ خرىتعودوها،إلىالتعرضبالأذىللماشية، فيتحولونمنكلابإلىمايشبهالذئابويغدونسادةشرسينبدلامنأنيكونواحماةيقظين. [1]

وعندماتبدأالجيوشفيالتدخلبالسياسةفإنهاتستندإلىشرعيتها كجهةمستقلةونزيهة،مقابلفسادوتحزبالساسةالمدنيين،واستناداًإلىرصيدهاالتحديثيوانضباطهاولكنوصولالجيوشإلىالحكم يحولهاإلىأولضحاياه، ذلكأنالفئةالتيتستوليعلىالسلطةتجتهدفيإخضاعالجيشومنعتكرار الانقلاب،مماتنتجعنهعملياتتطهير وإعادةهيكلة،وهومايؤديبسرعةإلىتسييسالجيش،وتعميقالخلافاتبداخلهوهذابدورهيزيدمنريبةالحكامفيه،فيسعونإلىمزيد منتفكيكالجيشوإضعافه،وفيالغالبإلىاختراقهحزبياًوطائفياً، وينتجعنهذاعمليةتدميرمتسارعةلبنيةالدولةثمالمجتمع،لذلكيؤكدموريسيانوفيتسمؤسسعلىماجتماع الجيشأنهناكعلاقةبينالنجاعةالعسكريةوالسيطرةالمدنيةعلىالجيش[2].

ومنأخطرالمشكلاتالتيتترتبعلىممارسةالعسكرللسياسةبشكلفجهيأنهمليسواحزبامنالأحزابلذلك فإنهمعندمايصلونللسلطةيعتبرونأنمعارضةحكمهممموقفاعدائياضدالدولةوالوطن،غالباما لايؤديخلع الحكامالثيابالعسكريةعندتوليالحكمإلىتمدينالعسكر،بلإلىعسكرةالسياسة.

– المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ودورها في إفشال التحول الديمقراطي

1 أفلاطون،ت:فؤادزكريا،**جمهوريةأفلاطون**، (القاهرة :المؤسسةالعربيةللتأليفوالنشر،دارالكتابالعرب2000)ص117.

2محمدحسن،" الدولةوالشعبفيتصورالجيشالمصري تصورالجيشالمصريلذاتهوالدولةوالشعببعدثورةيناير2011"، **دراسات، المعهد المصري للدراسات**، (28 جوان 2018) ص 03.

تعتبر أدبيات التحول الديمقراطي أن تدخل العسكر في الحياة السياسية معوق لعملية التحول الديمقراطي وتعد الديمقراطيات الغربية مثالا في مايجب أن تقوم به دول التحول الديمقراطي في مايتعلق بإعادة هيكلة العلاقات المدنية العسكرية، إذ تقوم هذه العلاقات في الدول الديمقراطية الراسخة على ركيزتين رئيسيتين هما:الفصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، وخضوع المؤسسة العسكرية للسلطة المدنية.

ففي معظم الدول حديثة العهد بالديمقراطية او التي لا زالت في مرحلة التحول الديمقراطي، كانت المؤسسة العسكرية واجهزة الأمن مكونات رئيسية في النظام السابق الغير الديمقراطي، لذلك فان التعامل معها واخضاعها لسيطرة النخب المدنية الجديدة يعتبر امرا محوريا لإرساء الديمقراطية الوليدة وتعزيزها فيالمستقبل. يضافإلى ذلك أن الاجهزة الأمنية والمؤسسات العسكرية تلعب دورا محوريا في الحفاظ على استقرار النظمغير الديمقراطية المعاصرة التي لا تعتمد على انتخابات حرة او شرعيةديمقراطية، كما انه في الدول التي تشهد تحولا للديمقراطية تعتبر المؤسسة العسكرية لاعبا مهما إمابالإيجابأو بالسلب.[1]

يرى**محمدطهبدوي**أنّالدولةالحديثةتنقسمإلىمؤسسات رسميةسياسيةوأخرىغيرسياسية،وهذابحسباختصاصكلٍمنها، ويؤكدموقعالمؤسسةالعسكريةبوصفهامؤسسةًرسميةً،لكنهاغير سياسيةلقيامهابأدوارٍدفاعيةفيتأمينالدولةمنالأخطارالتي تهدداستقرارها،سواءأكانعلىالمستوىالداخليأمالخارجي،فهي مؤسسةإداريةبحتة،دورهاالأساسيإدارةالحروبمندونااتخاذها قرارالحربويرىفيبرأنّالبناءالديمقراطيلأيدولةيقتضي الفصلالتامبينالمؤسسةالعسكريةوالسياقالسياسيالتنافسي،وهو مايعبَّعنهبدرجةالضبطالمدنيفوقالقواتالمسلحة، إنّعدمتدخّلالمؤسسةالعسكريةفيالحياةالسياسيةللدولة، سواءبطريقةمباشرةأمغيرمباشرة،هوأحدمؤشراتقياسدرجة الديمقراطيةفيالدولة،كماأنّتدخّلهامندونالاستيلاءعلىالسلطة هوإحدىتقنياتإدارةالأزمة.[2]

يؤكد لوكامluckamأنالأنظمة العسكرية عادة ما تكون مستبدة، ولكن ليس في كل الحالات، كما أن الاستبداد في كثير من الأحيان ينطوي على حكم العسكريين لكن ليس هذا بالضرورة دائما.[1]وانطلاقا من هذا

1احمد عبد ربه،" الاتجاهات الحديث في دراسة الدور السياسي للجيوش"، في كتاب: **الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا**، تحرير حمدي عبد الرحمان، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015) ص52، 53.

2محمدطهبدوي،**النظريةالسياسية:النظريةالعامةللمعرفةالسياسية** (الإسكندرية: المكتبالمصريالحديث1991)ص 218.

1احمد عبد ربه،**المرجع السابق**، ص 53.

ينظر إلى غياب السيطرة المدنية كأحد العوائق أمام التحول الديمقراطي قد ينتج عنه تدخل عسكري في الشؤون السياسية ينتهي بحكم عسكري، وكذا لذات المنطق ينظر إلى السيطرة المدنية باعتبارها احد المتطلبات الأولية للتحول الديمقراطي.

ومن المبادئ الأساسية للعلاقات المدنية العسكرية وفقا للمنظور الديمقراطي يجب: الخضوع للمسائلة من قبل السلطات المدنية وأجهزة الرقابة والمجتمع المدني، و الالتزام بالقانون بما في ذلك قواعد القانون الدولي والدساتير الوطنية، الخضوع للرقابة السياسية في كل مايتعلق بالعمليات والإنفاق العسكري. [2]

والواقعأنسيطرةالعسكرييناعلىالحياةالسياسيةيفرضقيوداعلىعمليةالتحول الديمقراطي،ويمثلمصدرالتهديدها،وذلكلسببين: أولهما أنالعقليةالعسكريةبماتقوم عليهمنأسس،مثلالنظاموالطاعةوالتسلسلالهرميومركزيةصنعالقرار،يشكلتهديدا للديمقراطيةالتيتقومعلىأسسالحريةوالمساواةوالتسامح،وثانيهماأنتعقدنظمالأسلحة والحروبمايفرضهذلكمنسريةوعدالتعرضللنقاشيقللمندورالرأيالعاميضعفالديمقراطية.

فيهذاالإطاريؤكدكلودويلشعلىأنالتحولالديمقراطيةلابدأنيرتبطبإبعادالجيشعنالتدخلفيالسياسةالداخليةولكييتحقق ذلكلابدمنوجودإحساس بالمواطنة،ووحدةوطنيةوتماسكداخليفالمشكلاتالاقتصاديةوالانقساماتالعرقيةتمثل دافعاللتدخلالعسكريفيالشؤونالسياسية خلالمرحلةالتحول الديمقراطي.[3]

يجب إبعاد الجيش تماما من اجل إنجاح أي عملية تحول ديمقراطي حسب ما أكده كلود ويلش في ما سبق.هنا نجد أن معظم الأدبيات و النظريات أكدت على أن تدخل العسكريون في الحياة المدنية يمثل عقبة في طريق عملية التحول الديمقراطي وذلك بسبب العديد من الأسباب:

1/ التناقض الواضح والكبير بين القيم الديمقراطية القائمة على أسس المشاركة وحرية التعبير وإعطاء فرص متساوية وبين القيم العسكرية ذات الطابع السلطوي والقائمة على هيراركية الأوامر من القيادات الأعلىإلى القيادات الأقل دون مناقشة أو مشاركة في اتخاذ القرار.

2حمدي عبد الرحمان،**المرجع السابق**، ص 86.

3نورالدينحفيظي، **العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن**، رسالة ماجستير(جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016) ص 75.

2/ احتكار العسكريين للاستخدام الشرعي للقوة واعتبارها المؤسسة الوحيدة التي تملك ذلك الحق، ويحمل هذا الحق تهديد كبير في حالة وجود خلافات سياسية داخلية والقيام بتصفية المعارضين بعدة أشكال.

3/ غياب ثقة العسكريين فيالسياسيين المدنيين واعتقادهم بأنهم هم المؤسسة الوحيدة القادرة على السيطرة والحكم، كما أنهم لا يعتمدوا على الحوار في اتخاذ قراراتهم ولا يتعاملوا مع القوى السياسية كجزء من فصائل الدولة.[1]

إن من المهم في إطار عملية تعزيز التحول الديمقراطي إصلاح نمط العلاقات المدنية العسكرية القائم بحيث يقوم على أساس المسؤولية المتبادلة بين ثلاثة مكونات أساسية في المجتمع وهي العسكر ولنخب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، ولاشك أن هذا الإصلاح لا بد وان يعتمد على الحوار والتوافق والالتزام بالقيم والغايات المشتركة، ويفترض هذا النمط الجديد تحديد وظائف كل طرف من أطراف المعادلة الثلاثة.

خلاصة الفصل.

من خلال ما سبق ذكره في المباحث الثلاثة السابقة نستنتج ما يلي:

- تعتبر العلاقات المدنية العسكرية من أهم المواضيع التي حاولت أن تفصل الجدال الدائر حول الحكم وتدخل المؤسسة العسكرية، وتم التفصيل في النماذج الكلاسيكية التي تمحور حول عدم التدخل

1 احمدولدداداه، **المرجع السابق**، ص 20.

الجيش في السياسة والنماذج لحديثة لتي تبيح التدخل للمؤسسة العسكرية التدخل في بعض جوانب السياسة.

- إن العلاقات المدنية العسكرية دائما ما تبرز أثناء التحولات الديمقراطية، لأنه تكون السلطة المدنية ضعيفة جدا خاصة أثناء المراحل الانتقالية، حيث في الفترة الأخير حدثت العديد من الثورات لتغيير الأنظمة، واختلف التحولات من دولة لأخرى، وتدخلت المؤسسة العسكرية في الجوانب السياسية وتبريرها لذلك حفظ الوطن من الانهيار، لكن الرافضون لتدخلها يؤكدون على أن التدخل هو الذي سوف يؤدي إلى الانهيار.

الفصل الثاني

تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة المصرية

الفصل الثاني:تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة المصرية

مقدمة الفصل.

شهد العالم العربي العديد من الثورات التي تطالب بتغيير الأنظمة السياسية العربية التي تمتاز بالاستبدادوالديكتاتورية، لذلك خرج الجميع في ثورة شاملة لإزاحتها، ومن بين هذه الدول نجد مصر التي كان يحكمهانظام غاية في الاستبداد، متمثلا في رئيسه حسني مبارك، لقد بدت الشعب المصري في مسار الانتقالالديمقراطي لكنه وجد صعوبات كبيرة في إكماله، وذلك راجع لتنوع الأحزاب السياسية وتدخل المؤسسةالعسكرية في العملية كحامية للشعب، لذلك في هذا الفصل سوف نحاول التفصيل في هذه العملية المعقدة.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التدخل العسكري في الأنظمة العربية وعملية التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني: الثورة المصرية: الأسباب والتطورات.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية والثورة المصرية.

المبحث الأول: التدخل العسكري في الأنظمة العربية وعملية التحول الديمقراطي

تعاني الأنظمة العربية جميعا من أنظمة الحكم التي تسيطر عليها، فجميعها تقريبا فيها رؤساء تجاوزت فترة حكمهم العشرون سنة وأكثر، لذلك حدثت العديد من الثورات ضد هذه الأنظمة بغية تغييرها.

المطلب الأول: التدخل العسكري في الأنظمة العربية

تعتبر الأنظمة السياسية العربية من أكثر الأنظمة الاستبدادية والتي تعرضت لتدخلات عسكرية كبيرة، وفي هذا المطلب سوف نعرج على سمات هذه الأنظمة والتدخلات فيها.

أولا: سماتالأنظمةالسياسيةالعربية

معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية هي أنظمة استبدادية، حيث جميع المظاهر الديمقراطية كالتعددية السياسية وتداول السلطة وتشكيل الأحزاب السياسية الحقيقة، وحرية الرأي والتعبير ووجود الإعلام الحر هي مظاهر محظورة إن لم تكن معدومة كليا في البلدان العربية، تمتاز الانتفاضات العربية بمجموعة من الخصائص تجعلها فريدة من نوعها، أنها تمتاز ببعض الصفات الذاتية والموضوعية الداخلية والخارجية تختلف كل الاختلاف عن الحركات الثورية السابقة من الجيل الأول إلى الجيل الرابع، فهي تمنح أفاقا جديدة لعلم السياسية من اجل تحليل ظاهرة الصراع السياسي بعيدا عن النظرية الليبرالية وتفرعاتها، حيث أن الحراك العربي أفضى إلى التشكيك حتى في افتراضات نظرية السلام الديمقراطي العلاقة المتبادلة بين مفهومي السلم والديمقراطية، على أساس المسار العنيف الذي مرت به الانتفاضات العربية خاصة سوريا، ليبيا، اليمن، مصر بدرجة اقل. [1]

لقد بنت الأنظمة العربية سلطتها اعتمادا على القرابة والعشائرية وهذا ما أنتج نظاماسلطوياًملوكيامزقاويتخذشكلالعصريةبواجهات
حديثة،واختلفتالجمهورياتالعربيةعنالدولالملكيةوالنظامالمحافظةبتبنيهاأيديولوجيةالحزب
الحاكم،ولكنهذهالفجوةضاقتبينهنمطيالأنظمةالعربيةمعتعميمسلوكياتالدولةالقومية. [2]

---

1 مراد بن سعيد،" جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد 2011 "، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 5، (مارس 2016)، ص 17.

2 عزمي بشارة،**الثورةالتونسيةالمجيدةبنيةثورةوصيرورتهامنخلاليومياتها** (بيروت،الدارالعربيةللعلوم، 2012) ص 12.

ثانيا: أنواع التدخل العسكري.

من النادر أن تجد العسكر في الدول العربية يخضعون لسلطة سياسية عليا بما يفرضه الخضوع للتوازن فيالعلاقات بين المدنيين والعسكريين، لكن إن وجد فهو استثناء، لكن القاعدة والوضع الطبيعي هو استيلاءالعسكر على السلطة أو على الأقل التدخل في الشأن السياسي العام وهكذا فان تدخل العسكريين أصبحظاهرة عامة، وقد يختلف في صوره وأشكاله والطرق التي يتدخل بها. [1]

هناك العديد من الطرق التي يتدخل بها العسكر في السياسة نحاول التفصيل فيها:

1/ الانقلاب العسكري:

هو ظاهرة شهدتها العديد من الدول العربية حيث عرفت فترة خمسينيات وستينات القرن الماضي العديد منالانقلابات العسكرية، حتى أصبح الظاهرة عادية وتعتبر سياسة عادية، وتباينت توصيفات من الناجح إلىالفاشل، الانقلاب والانقلاب المضاد، كما اختلفت تسمياتها بين التحرر ولثورة أو تصحيح المسار، واختلفتالملامح من دولة إلىأخرى لكن بقية هناك قواسم مشتركة تدل على الانقلاب بين اغلب الدول.

كان انفراد هذه البلدان التي عرفت الظاهرة في بعض الخصائص التي ميزتها عن بعضها البعض فالسودان تميزتبخاصة الثنائية المتعاقبة بمعنى حكم مدني يطيح به حكم عسكري والعكس، وسوريا تميزت بخاصية الانقلاباتالمتكررة والحكومات العسكرية المتوالية، أما العراق فتميزت بالتنوع ما بين التدخل الانقلابي للإطاحة بالسلطة. تشير الإحصائيات التي قدمتها بعض الدراسات لظاهرة الانقلابات العسكرية أن الوطن العربي استقل بحوالي53 بالمائة من جملة المحاولات الانقلابية التي عرفها العالم الثالث، وما نسبته 23 بالمائة من المحاولات الانقلابيةالناجحة. [2]

الملاحظ أن الأنظمة العربية تعرضت للعديد من التدخلات العسكرية المباشرة وقامت بتغيير أشكال السلطة وذلك راجع للعديد من العوامل أهمها استقلال هذه الدول.

1توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب1997) ص 954.

2 صالح سالم زرتوقة، **أنماطالاستيلاء على السلطة في الوطن العربي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992) ص 136.

لقد تميزت الانقلابات العسكرية العربية بعدة نتائج منها:

– حدثت بعد الاستقلال بفترات متقاربة تراوحت بين 4 و5 سنوات.

– وقع معظمها في فترات شهدت قدرا كبيرا من الاضطرابات وعدم الاستقرار شكل وضع النظم الحاكمة فيها أمام ضراوة الاعتماد على الجيوش لفرض الأمن والنظام.

– معظم هذه الانقلابات وقعت حيث لا توجد تقاليد وقواعد مقررة وواضحة للانتقال إلى السلطة فيها.

شهدت الانقلابات العسكرية تراجعا كبيرا في فترة الثمانينات وذلك راجع للعديد من الأسبابأهمها:

– تزايد حجم الجيوش العربية الذي نجم عنه تعذر الاتصال بين وحداته.

– التحول الديمقراطي الذي استلزم إعادة تعريف لدور المؤسسة العسكرية داخل النظام مافرض على الجيشالانسحاب على الأقل من واجهة الحكم.[1]

– صعوبة الحصول على اعتراف القوى الخارجية للأنظمة الانقلابية،فالتحولات الإقليمية والدولية جعلتالعديد من أنظمة الحكم تتعاون بصورة طوعية معها وتضمن عدم تعرض مصالحها للخطر.

– استحداث الأنظمة الحاكمة لأساليب واليات تضمن من خلالها عدم الانقلاب عليها وتحد من قدرة الجيشعلى التدخل المباشر (أساليب الترغيب أو الترهيب، منح زيادات في الرواتب، رعاية صحية واجتماعية...الخ)[2]

إن التغير المرتبط بالانقلابات العسكرية المباشرة أسلوبا رئيسا للاستيلاء على الحكم، واتسم بفرض سيطرة العسكريين التامة على جميع مفاصل الحياة، يتولى الجيش الإدارة المباشرة بعد الاستيلاء على الحكم إلا نادرا ولدت قصيرة ذلك أن هياكله وتنظيمه الخاص لا يوفر له الأدوات التي تمكنه من القيام، بهذه المهمة التي تحول

---

1 فاتح الشيخ،" من الجيش الوطني إلى الجيش "، على الرابط:

http://www.arflon.net/2011/09/blog-post_8342.html تصفح في: 2020/03/10.

2 صالح سالم زرتوقة، **المرجع السابق**، ص 252.

تدريجيا إلى المصالح الأمنية التابعة مباشرة للجيش أو الخاضعة لتفرده وغالبا ما تكون السيطرة العسكرية من خلال جهاز ما.

2/ أساليب التدخل الحديثة.

لا يعني غياب الانقلابات العسكرية تراجعا في سيطرة العسكريين على زمام الحكم والتدخل في معظم الدولالعربية، بأنهم غير موجودين في السلطة، وعلى الرغم أن القيادات العسكرية لم تعد تحل مباشرة محل الرؤساء إلاأن لها مصالحها التي تضل تضغط من اجل مراعاتها، حيث يتربع على السلطة عسكريين افرزتهم المؤسسةالعسكرية ذاتها.

لقد تغير شكل التدخل العسكري في السياسية وأصبح يظهر بأساليبأخرى نذكر أهمها:

- **أسلوب الضغط أو التهديد:** يسود هذا النمط غالبا في حالات عدم الاستقرار السياسي إذ يتحول لجيشإلى دور الحافظ والحامي للنظام ويكون تدخل الجيش هنا في حال انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغبالمؤسسة العسكرية بها، مثال: تدخل مجموعة من ضباط المؤسسة العسكرية في الجزائر للضغط على الرئيسالشاذلي وإجباره على تقديم استقالته، وبقيت متحكمة في زمام الأمور طيلة التسعينات. [1]

-**دعم القيادات واختيارهم:** يعتبر من الأساليب الحديثة التي اعتمدتها المؤسسة العسكرية لبقاء في السلطةظهر هذا الأسلوب في مصر بشكل واضح حين أيد المجلس العسكري الذي يدير المرحلة الانتقالية بشكلعلني المرشح للرئاسة احمد شفيق، والتي أجمعتالآراء انه مرشح الجيش في مواجهة التيار الإسلامي، وفي الحالةالجزائرية نلاحظ تزكية الجيش لمرشحة ووزير الدفاع ليمين زروال الذي فاز في انتخابات 1995.

دائما ما نجد الجيش يختار من الشخصيات الضعيفة التي لا تتمتع بأي قوة من امتداد سياسي مستقل ومتأحست هذه القيادات أن الرئيس يحاول بناء قاعدته السياسية أو الشعبية المستقلة التي تمكنه البقاء في السلطةيتدخل لإبعاده وعزله وهو ما حدث مع بن بلة، الشاذلي، بوضياف.[2]

---

1 محمد بوضياف، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتورا (جامعة الجزائر، علاقات دولية، 2008) ص 92.

2 مسلم بابا عربي، **الجيش والانتخابات في الجزائر**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، العوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005) ص 91.

إذن فدعم القيادات هو من أكثر الأساليب استعمالا في الأنظمة العربية خاصة في الوقت الحالي، فدائما ما نجد مسؤولا كبيرا معين من طرف الجيش إن لم يكن الرئيس.

– **التعيينات في المناصب الحساسة**: يكون التعيين في المناصب الحساسة والعليا للدولة خاضع للأجهزةالأمنية في الجيش، الأمر الذي يمكنه من امتلاك شبكة مهمة تؤمن لها إنجاح سياستها الخاصة بها، ويختارونجميع القطاعات المهمة التي تجعلهم يتحكمون بزمام الأمور.[1]

إضافةإلى هذه الأساليب هناك أساليبأخرى مثل دعم نخب وجماعات مدنية موالية تعمل النخب العسكريةعلى مساعدتها في تأسيسأحزاب والوصول إلى المجالس المنتخبةأو يدفعها للتغلغل في أحزاب وتنظيماتالمعارضين لشقها وتفتيتها، وكذا اختيار وتحديد قوائم ممثلي الشعب وقبول ترشيحاتهم وبهذا تكون المؤسسةالعسكرية قد كرسه نفوذها بفعل رجالها العسكريين والمدنيين في مختلف المناصب العليا.

إن الوجود الخفي المستتر للعسكر، أي حكم من وراء الستار، وفي هذا الشكل لا تظهر النخبة العسكرية فيواجهة للحكم، لكنها تبلغ أهدافها من دون أن تصل حد الظهور الصريح والعلني، ينتج عن هذا الشكلازدواجية في السلطة الأولى رسمية شكلية لا فعالية لها تسمى بالسلطة الظاهرة تمثلها المؤسسات المنتخبة علىرأسها رئاسة الجمهورية والثانية فعلية غير رسمية تسمى السلطة الخفية تجسدها المؤسسة العسكرية حيث تفوضالأخيرة للأولى تسيير شؤون الحكم مع ضرورة العودةإليها بشان القضايا المصيرية، وعليه فان سلطة أشخاصالحكم المدنيين تبقى رهينة قبول ودعم المؤسسة العسكرية الذين تكون خياراتهم السياسية محدودة باعتبار أن الذين جاءوا بهم إلى الحكم لها الحق إملاء الشروط عليهم، ولن يكونوا مطلقي الأيدي في رسم السياسة إلا إذاتخلصوا من سلطة الذين أتوا بهم فالقاعدة الميكيافلية تقول: إن الملك لا يمكن أن يحكم بصفة مطلقة طالما أنصناع الملك موجودون، فالمدنيون يحكمون لكن العسكر من يراجعونهم. [2]

---

[1] صالح سالم زرتوقة، **المرجع السابق**، ص 253.

2 مسلم بابا عربي،**"** المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي**"**، على الرابط:

http://www.arabsi.org/index.php?option=com_content&view=article&id=188:2012-05-03-09-30-21&catid=82:2012تاريخ التصفح: 2020/03/12.

إن فالتدخلات العسكرية في الأنظمة العربية موجودة منذ استقلال هذه الدول، وتنوعت هذه التدخلات بين تدخلات مباشرة وتدخلات غير مباشرة، لكن يبقى أنها تعتبر تدخل العسر في الحكم المدني وسيطرته المطلقة على الحكم، كما توجد تدخلات غير مباشرة تتمثل في الضغط على الرئيس أو دعم مرشح الجيش في الانتخابات.

المطلب الثاني: معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

تدعي الدول العربية أنها دول ديمقراطية، لكنها تمارس الاستبداد ضد أفراد المجتمع، لذلك عندما تحاول الشعوب السعي للتحول الديمقراطي تقمع ومن بين معوقات التحول الديمقراطي في الدول العربية نركز على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي كما يلي:

أولا: المعوقات السياسية.

1/ أزمةالشرعية: إنأزمةالشرعيةفيالدولالعربيةامتدتلتشملالنظامالسياسيوالدولةمعا،ومنالمؤكدأنه عندما تترافقأزمةشرعيةالنظامالحاكموأزمةشرعيةالدولةفإنهاتصبحالحالةعرضةلخطرالصراعات الاجتماعيةالممتدة،والحروبالأهلية،علىغرارماحدثفيلبنانخلالفترةالحربالأهلية،ومايحدث بأشكالمختلفةفيالسودانوالعراق،بليصلإلىحدانهيارالدولةمثلماحدثويحدثفيالصومالوليبيا حاليا، إنالنظمالعربيةسواءكانتملكيةأوجمهوريةتعانيمنأزمةشرعية،فالأنظمةالملكيةفيالمنطقة العربيةتعتمدفيتبريرشرعيتهاعلىالمصدرالتقليديالذينطويعلىالبعدالدينيأوالقبليأوعلىالبعدينمعاوبالرغممنمحاولةهذهالنظ مالتجديدفيمصادرشرعيتهاوتدعيمهابمصادر جديدة،وزيادةفاعليتها فإنهاتضيّقدائرةالمشاركةالسياسيةوتطوقأيمحاولةلتسييسالجماهير،أما باقيالأنظمةالجمهوريةفإنهاتستمدشرعيتهاإمامنإيديولوجيةثورية،أومنقيادةكاريزمية أومنهما معاوقدواجهتشرعيةهذهالنظمالعديدمنالأزماتحاولتتفاديهاباستخداموسائلالقمع،أو تضخيمالمنجزاتأوإثارةالخوفمنوصولالمعارضةللسلطة،أوافتعالالأزماتالخارجية. [1]

[1] عمر مرزوقي،**حريةالرأيوالتعبيرفيالوطنالعربيفيظلالتحولالديمقراطي**،أطروحةدكتوراه (جامعةالجزائر، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية) ص 146، 147.

فالأنظمة العربية لا تمتلك شرعية حقيقية أو اعتراف من طرف كامل المجتمع، سواء المجتمع الدولي أو المجتمع المتمثل في الشعب، خاصة من الجانب المتعلق بالمواطنين والذي يعلمون أن شرعية الحكام مبنية على التزوير الممنهج أثناء فترات العملية الانتخابية، وذلك راجع لان هذه الأنظمة لديها جهاز بيروقراطي قوي يساعدها على الاستمرار والتحكم في مقاليد الحكم.

دائما ما يكون المعوق السياسي هو الغالب على بقية المعوقات نظرا لأهمية في التداول على السلطة.

2/ بنيةالمجتمعالمدني: علىالرغممنالأهميةالتييمثلهاالمجتمعالمدنيفيالتحولالديمقراطيوترسيخالديمقراطيةعلىالصعيد النظري،وعلىصعيدتجاربالتطورالسياسيفيالعديدمندولالعالم،خاصةالدولالمتقدمة،إلاأن الدراساتالخاصةالمجتمعالمدنيفيالمنطقةالعربيةأكدتمحدوديةدورهفيتعزيزعمليةالتطورالديمقراطي فيالمنطقةالعربيةبصفةعامة،ويعودسببذلكإلىوجودالعديدمنالمشكلاتالتيتعيقعملهمنهاما يتعلقبالسلطةالحاكمة،ومنهامايتعلقبمؤسساتالمجتمعالمدني، وبالتاليييتضحلنابأنمؤسساتالمجتمعالمدنيالعربيةتعملفيالوقتالراهنضمنمناخسلبيلا يساعدعلىتفعيلأدائهاوعملهابالشكلالإيجابيمنجهة،ومنجهةأخرىفإنهذاالمناخالسائد بمشكلاتهالمعقدةيعدمعوقارئيسيالإسهاماتتلكالمؤسساتفيعمليةالتحولالديمقراطية،وذلكدون شكجانبارئيسيمنجوانبمأزقالتحولالسياسيفيالمنطقةالعربية. [1]

ثانيا: المعوقاتالاقتصادية.

الاقتصادلهدورمهمكعاملمؤثرفيعمليةالتحولالديمقراطيبرمتها،فالاقتصاددائماماكونسببا وهدفافيآنواحد،فبمطالعةتجار بالتحولالديمقراطيحولالعالمنجدأنالأزماتالاقتصادية،التيتعرضتلهاتلكالدولوفشلالأنظمةالحاكمةفيمواجهةتلكالأزما ت،أوتبنيتلكالأنظمةلسياساتاقتصاديةطالماتسببتفيانتشارالظلمالاجتماعي،كذلكفشلتلكالأنظمةفيإدارةالمواردالاقت صاديةلدولها،وفيتحقيقعدالةالتوزيعلتلكالموارد،تعدسببالانهيار شرعيةتلكالأنظمةوالبدءفيعملية التحولالديمقراطي، ومنالمعلومأنالسياساتالاقتصاديةبينالبلدانالعربيةقدتباينتبشكلملفتللنظر،وهذايرجعإلى جملةمنالأسبابأبرزها:أنسياساتالتحررالاقتصاديالحاليةلمتشكلدعماواضحالعمليةالتحولالديمقراطيفيالبلدانالعربية،ويرج

[1] الدباغزياد،سميرزكي،**"العلاقةبينتطورمؤسساتالمجتمعالمدنيوالتحولالديمقراطيفيالوطنالعربيمصرأنموذجا"،نشريهأبحاث**، (2009) ص461.

عذلكلتركيبةالقطاعالخاصالذيتسيطرعليهمافيالمالوالأعمال المشبوهة،وطبيعةالأنشطةالتيينخرطفيهاهذاالقطاعإفسادالعديدمنمؤسساتوآلياتالتجربةالديمقراطيةمنقبلعناصرالقطاعا لخاص،وهذايعنيأنالمالليعبدوراسلبيافيالبلدانالعربية. [2]

ثالثا: المعوقات الاجتماعية.

تتركسيادةالولاءاتالضيقةبدلامنالولاءللدولةالوطنيةكالعشائريةوالطائفةوالمذهبةضمنالدولةالواحدة،أثارابشكلواضحع لطبيعةالعلاقاتالاجتماعية،ونقصوغيابالثقافةالديمقراطيةعلىمستوىالشعبوالهيئةالحاكمةعلىحدسواء،مابصعبمهمةالت حولنحوالديمقراطية،غيابالوعيونقصالثقافةالسياسيةكنتيجةلتفشيالجهلوالأمية،وأيضاًانتشارالفقر،الحروبالأهليةالتيشه دتهامختلفالبلدان اللاديمقراطيةوالتيتؤديإلىالاستقرار الاجتماعي،وبالتاليالسياسي.

إنمفهومالديمقراطية السائد،هوعبارةعنإفرازات لتطوراتتاريخيةغربية،لميتمفيهامراعاةالواقع التراثيالمرتبطبالزمانوالمكان،وعندماتمنقلهذهالأفكاروالمفاهيم،مايؤديإلىغيابلغةمشتركةبينالطبقاتالاجتماعيةوقواهاالسيا سية.

إنالديمقراطية

عمليةمستمرةمتراكمة،وهيليستعمليةقائمةبذاتهابللهامتطلباتهاوشروطهاالثقافيةوالاقتصاديةوالاجتماعيةوالقانونيةوالمؤ سسية، ولذلكفإنّالعبرةليستبتحقيقالتحّولالديمقراطي فحسبولكنتوفيرضماناتاستمرارهوعدمالتراجع عنه،وهناتبرزأهميةالقدرةعلىتطويرأساليبوآلياتفعالةلتصحيحمساراتالتطورالديمقراطي،إنهمفهوميدوربصفةأساسيةحولث لاثةأبعادرئيسيةتوفيرضماناتاحتراممحقوقالإنسان،واحترام مبدأتداولالسلطةطبقاللإرادة الشعبية،والقبولبالتعددالسياسيوهكذاليسأمامالعربإذاأرادواالتعاطيالمجديمعالتحدياتالمطروحةعليهمإلاأنيفّعلواالمجتمعالم دنيوأنشطتهومؤسساتهواحترام استقلاليته،بمايؤديإلىالاعتراف بحقوقالإنسان،وإلغاءالقطيعةوالعدائيةبينالسلطةوالناس،وإطلاقحريةالتفكيروالنظرالعقلانيالنقدي،ورفضتكفيرالمثقفينوا لمفكرينوتقبلالرأيالآخر خاصة المخالف. 3

2ناظمشوافالشمري،**"**إشكاليةالتحولالديمقراطيفيالبلدانالعربية**"،نشريةالمنتصريةللدراساتالعربيةوالدولية**(2012)ص 129، 130.

3شفيقأحمدعبدالرحمنأبوحشيش، **المرجع السابق**، ص68.

وهناكعدةمعوقاتتعترضعمليةالتحولالديمقراطيفيالوطنالعربي،تتراوح
مابينالسياسيةوالثقافيةوالدينيةوالاقتصادية،ولكنيبقىأنالمعوقالأهمهوالإنسانالعربي،بموروثاتهوثقافتهوقدرتهعلىاستشراف المستقبل،وقراءة
الحاضر،وتحليلالماضي،فهناكتراكماتوموروثاتلازالتإلىاليومتؤثرفيالحياةالسياسيةالعربيةعلىالرغممنمرورمئاتالسنينعليها،مما ايجعلهاعائقاًحقيقياًأمامعمليةالتحولالديمقراطي.

المبحث الثاني: الثورة المصرية: الأسباب والتطورات.

اندلع الثورات العربية مطلع عام 2011، فانطلقت من تونس ثم إلى مصر وكانت مختلفة تماما فيها وشهدت العديد من الأحداث نفصلها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأسباب الرئيسة لاندلا ع الثورة المصرية.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى أسباب اندلا ع الثورة المصرية، وسباب تفاقمها في فترة 2010.

أولا: أسباب الثورة المصرية.

1/ مشروع خلاف الرئيس وتوريث السلطة: إن مشروع التوريث يعد من العوامل المهمة التي ساهمت فيانهيار شرعية النظام سياسي، فمنذ عودة النجل الأصغر للرئيس جمال وبدء انخراطه في العمل السياسي فيأواخر التسعينيات من القرن الماضي والتكهنات تدور حول احتمال تطلعه لاعتلاء كرسي الرئاسة، فبعد أنانظم جمال مبارك في فيفري 2002، إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وقاد ما عرف بالتيارالإصلاحي داخل الحزب ثم تحولت هذه الهواجس إلى مخاوف مع تأسيس أمانة السياسات بالحزب التي ترأسهاهو ومارس من خلالها نفوذا كبيرا على الحزب وعلى إدارة الدولة، تحولت مخاوف المصريين إلى واقع ملموسبعد تعديل المادة 76 من دستور 1971، والتي وصفت هي وما لحقها من تعديلات بأنها خطيئة دستوريةجعلت من الابن المرشح الوحيد فعليا لخلافة والده، ومن بين أهم المؤشرات التي زادت في تأكيد مشروعتوريث حسني مبارك الحكم لابنه جمال هو بقاء منصب نائب الرئيس شاغرا على مدى سنوات حكم الرئيسمبارك الممتدة من عام

1981، والى غاية 2011، الأمر الذي يتيح لابنه جمال في أن يكون الرئيس القادم علىاعتبار انه يشغل منصب الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي. [1]

يعتبر توريث السلطة من أهم الأسباب وذلك راجع لزيادة الوعي لدى الشعب المصري بالتغيير، خاصة بعدما اندلعت الثورة في تونس، أدىغيابمبدأالفصلبينالسلطات، هذه العوامل وهناك أخرى أدت بالثورة إلى الاندلاع ومحاولة إسقاط الرئيس.

2/انتخابات مجلس الشعب المصري لعام 2010، وما حفلت به من تزوير مكشوف، وتدخل أمني لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم، وممارسة البلطجية ضد مرشحي وأنصار المعارضة، والتنكر للسلطة القضائية ومنعها من الإشراف على الانتخابات، مما افرز مجلس فيه حزب واحد، وحرمت الانتخابات المزورة الأحزاب المعارضة والمستلقين من دخول مجلس الشعب، وقد أدى ذلك إلى احتجاجات متزايدة من قبل المواطنين ومختلف الأحزاب والنخب السياسية الذين لم يتقبلوا النتيجة مما مهد الطريق لقيام الثورة.

3/انتصار الثورة الشعبية التونسية ونجاحاها في إسقاط الرئيس التونسي، تلك الثورة التي قامت علىاحتجاجات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة التي تعاني منها تونس وهي ما تعاني منهامصر،ذلك النجاح أكد أن قوة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع واعتصامه في الميادينوإمام المؤسسات العامة، وأظهرت الثورة أن الجيش هو قوة مساندة للشعب وليس أداة النظام لقمعه كما كانيعتقد، مما شكل حافزا كبيرا للشعب المصري لتكرار التجربة أملا في تحقيق إسقاط نظام مبارك كما فعلالتونسيين بنظام ابن علي.[1]

الشعب المصري تقوى بالثورة التونسية، واخذ العبرة منها انه يجب أن يقوم بثورة بغية الحرية ودولة القانون.

4/ الممارسات القمعية لجهاز الأمن ضد المواطنين: إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى الثورة انهيارأسطورة الدولة القوية أو دولة المؤسسات، إذ جاءت الأزمة كاشفة عن الحالة التي ألت إليها مؤسسات الدولةالمصرية خلال عهد مبارك وكيف انهارت بشكل كامل والسوء هو كيف تحولت بعض المؤسسات

---

1 محمديطيب،" الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر"، **مجلة القانون والعلوم السياسية**، العدد 02 (جوان 2015) ص 410، 411.

1ظافر فواز، **اثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، (جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2013) ص 23، 24.

السياديةالمنوط بها حماية السلم الأهلي إلى مهدد له وأداة لترويع الأمنيين، وهو ما أمست عليه المؤسسة الأمنية يومالجمعة 28 جانفي، مرد ذلك أن مؤسسات الدولة المصرية بما فيها المؤسسة الأمنية كانت قد تحولت منذ زمنإلى مجرد جماعة المصالح، فقد أصبحت المؤسسة الأمنية في ظل حكم مبارك احد أهم اذرع النظام في أحكامالسيطرة على البلاد في منظومة ثلاثية تشمل أيضا الحزب الحاكم وطبقة من رجال الأعمال وصحافة مواليةيضاف إلى ذلك ما يمكن أن يطلق عليه الكتلة غير الرسمية للام ناو بالأحرى الكتلة المكلفة بترويع الأمنيينالمتمثلة فيما اصطلح على تسميتها ميليشيا البلطجية التي خلقت ثقافة من العنف المرخص من قبل الدولة. [2]

الممارسات القمعية هي التي كانت القطرة التي أفاضت الكأس وجعل الشعب المصري يخرج إلى الشوارع.

5/ الأوضاع الاجتماعية: حيثأصبح المواطن المصري يعيش حياة صعبة في حياته المعيشية:

– تعاظم عوامل الظلم والقهر داخل المجتمع المصري، أصبحت البنية الاجتماعية عبئ بكل عوامل الانفجار فقد شهد عصر الرئيس مبارك زيادة في الاضطرابات العالمية، وانتشار ظاهرة التعذيب في مراكز الشرطة.

– تزايد عدد الفقراء، فقد أشار تقرير نشر في فيفري 2008، إلى إن 11 مليون مواطن يعيشون في مناطق عشوائية، وتفاقمت الأزمة الاقتصادية على اثر بعض السياسات الاقتصادية، وتحكمت نسبة 2 بالمائة من المصريين في 40 بالمائة من جملة الدخل القومي، وكانت الأزمة الاقتصادية اتخذت في عهده منعطفا خطيرا بعد عام 1998.

– ازدياد معدلات التضخم بصورة كبيرة في هذا العام وتضاعفت الأسعار، وشعور المواطن المصري بالظلم واليأس والإحباط.

– غياب العدالة وانعدام الثقة بين الشعب والحكومة، وانحياز الدولة لرجال الأعمال وأصحاب النفوذ على حساب البسطاء، إن التغيرات التي شهدتها المجتمع المصري تركت اثأرا كبيرة على سلوك المواطن، وزيادة أعداء الفقراء ومن يعيشون تحت خط الفقر، دليل على الخلل الموجودة في منظومة العدالة الاجتماعية. [1]

---

2 محمديطيب، **المرجع السابق**، ص 411.

1 هبة محمد مصطفى دهمان، إشكالية الديمقراطية في ظل التحولات السياسية في مصر، رسالة ماجستير (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم السياسية، 2015) ص 72.

كل هذه العوامل أدت بالشعب المصري للخروج للشارع في ثورة عارمة كانت يوم 25 جانفي، كانت المطالبة بإسقاط النظام ورحيله، لكن هذا النظام حاول أن يماطل ويجد حلول لاحتواء هذه الثورة وهذا ما سنفصل فيه.

ثانيا: الأسباب الرئيسية وراء تفاقم الأزمة وتحولها إلى ثورة حقيقية.

هنالك العديد من الأسباب التي زادت من حدة الثورة المصرية بعد اندلاعها، وذلك راجع لفشل النظامالمصري في احتواء الحراك ومطالب الشعب، ومن بين الأسباب نجد:

– إخفاقالإدارةالإعلاميةالرسميةللأزمةوإصرارهاعليسياستهاالقديمة منالتخوينوالتشويه، ما جعل الشعب المصري لا يثق في حلول أو مبادرات من هذا النظام.

– إخفاقالقيادةالسياسيةفيإدارةالأزمة،وفشلآليةالدولةفيالتعاملمع مطالبالمحتجين،وإصرارهاعليالحلولالأمنية،دونالسياسيةمنها وعدماعترافهابمكاسبرجلالشارعوالتفاوضمعهمنهذاالمنطلق،فلميكنسقفالتنازلمنقبلالسلطةالسياسيةيتفقمعسقفالمكاسبالذي تحققلرجلالشارععليأرضالواقع،ومنهناكانتالفجوةبينماتقدمه السلطةمنتنازلات،وما يوافقعليهرجلالشارع.

– ميلالرأيالعامالدوليلنحودعوموسانداةمطالبالمحتجين، خاصةبعدثبوتإصرارالمحتجينعلى موقفهموعدمتراجعهم،وفيظلتوجهدولي غيرخفينحوإعادةترتيبخريطةمنطقةالشرقالأوسطلتحقيقماعرف اصطلاحيامشروعالشرقالأوسطالجديد.

–غيابوجودقيادةموحدةللثورةيتمالتفاوضمعها،وتعددالأصواتوالقوي المشاركةفيالأحداث،حيثاستغرقتدعوةالنظامالسابقللحواروقتاً طويلاًفيتجميعالمتحاورينوماأناجتمعواحتتفرقواثانية،دونتحقيق نتائجملموسةعليأرضالواقع.

– انتشارشائعاتومعلوماتمتباينةعنأرقامخياليةلثرواتالرئيسومكانته المهربةفيبنوكالدولالأجنبية–. غيابالقيادةالبديلةالتييجمععليهاالمواطنونويلتفونحولهاويمنحونها الشرعيةلقيادةنظاماالحكمفيالبلاد،ورفضالمصريينلنائبالرئيساللواءعمرسليمان.

كانت هذه الأسباب من بين العوامل التي زادت الشعب المصري إصرار على إسقاط نظام مبارك وتغييره، وجعلهم يرابطون في الشوارع حتى مع القمع الذي كان موجه ضدهم، وبثباتهم استطاعوا إجبار الرئيس مبارك على المغادرة. [1]

المطلب الثاني: كرونولوجيا ثورة 25 يناير 2011

انطلق شرارة الثورة المصرية وانتشرت في جميع المحافظات وخرج الشعب المصري بجميع أطياف وتوجهاته الفكرية ضد نظام مبارك الذي حكم البلاد لأكثر من 30 سنة، كان الشعب المصري على كلمة واحدة ومطلب وحيد وهو التغيير، لكن تطورت الثورة المصرية خاصة بعد أسقطها لمبارك وعرفت العديد من الأحداث التي سنفصل فيها.

لقدشهدالعالمالعربي في أواخرعام 2010، ثوراتكانتتطالببالتغيير وتحسين الأوضاعالمعيشية للمواطن، وكانتمعظممطالبالثوراتتتلخص في استيراد الحريةوالكرامةوالعدالةالاجتماعيةللمواطن بالإضافة إلى متطلبات الحياةالرئيسية التي أصبحتشبهمفقودةلدىالشبابالعربي،ولذلكباتالعصيان والقيامبالثورةضدالحكمأمرا ضروريا وملحا.

وشكلتهذهالثوراتهزاتسياسيةلميتوقعهاأحد شكلتالصدمةالكبرى للمجتمعالغربيودراستهللشرق،وكذلكأخذت السياسيين وصناع القرار على حين غرة وجعلت العديد من دول العالم تقف حائرة ومترددة قبل أن تأخذ أي موقف أو قرار تجاه هذه الثورات سواء معها أو ضدها، ولأول مرة في تاريخها تستطيع الشعوب تحقيق أهدافها عن طريق الثورات الشعبية والنزول إلى الشارع والمطالبة بالحقوق والإطاحة بحكام حكموهم لسنيين طويلة. [1]

مثليوم25يناير علامةفارقةفيتاريخمصرالحديث،فيهذااليومخرجتالمظاهراتفيعدةمحافظاتبمافيهاالقاهرةوالإسكندرية،استجابةلدعوةصدرتمنبعضالمواقعالالكترونيةبالخروجفيهذااليوملإظهاراحتجاجهمعلىالممارساتالقمعيةالعنيفةللشرطةتجاهالمواطنين،أحدهذهالمواقعالتيشاركتفيالدعوةأنشئباسمخالدسعيد،الشابالذيقتلهاثنانمنالمخبرينالسريينالتابعينلأحدأقساماالشرطةفيمدينةالإسكندرية،وكذلكاحتجاجا عليتردي

1هبة محمد مصطفى دهمان، المرجع السابق، ص 81.

1إيادجادالله، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في الثورات العربية مصر نموذجا**، رسالة ماجستير(جامعة لبنان، كلية الآداب، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، 2016) ص 7.

الأوضاعالاجتماعيةوالسياسيةوالاقتصاديةوانشغالالقيادةالسياسيةبمسألةالتوريثعلىمدارالعشرسنواتالأخيرةمنحكمالر ئيسالسابقمحمد حسنيمبارك. [2]

كانتمصر،رغمشدةعنفالنظام،مرشحةأيضاًللانتفاض،كانتروحالانتفاضةالتونسيةسرتفيالجماهيروتنتظرأنتتجسدفيانت فاضتهاالخاصة،ومنثمكانضمنالتوقعاتأنتأخذمظاهرات25يناير مساراًخاصاًحيثكانالمناخالعاممعبأبروحالانتفاضالتيبعثت هاالثورةالتونسيةويشبهبرميلالبارودالذييحتاجإلىشرارةعابرةلينفجر.

لقد مرت الأيام الأولى للثورة المصرية بالعديد من الأحداث والموجات حتى سقوط الرئيس مبارك.

أولا: الموجاتالثلاثللثورةالمصرية

بادرالشبابمستلهماالحالةالثوريةمنتونسومستخدماوسائلالتكنولوجيةالحديثةخاصةالفيسبوكبدعوة لمظاهراتضدالتعذيبوالفسادبمناسبةعيدالشرطةيوم25يناير،وهوماقوبلبسخريةمنالنخبةإذأنهمرأواأن الثوراتلاتحدثبمواعيد،ومنذذلكاليوموعلىمدار18يوماشهدتالثورةالشعبيةالمصريةثلاثموجاتإلىأن حققتانتصارها،سواءعلىمستوىالحركةالثوريةأوعلىمستوىمواجهةالحكومةلها.

1/ الموجةالأولى:كانتخلال الثلاثةأياماالأولىمن25حتى28يناير وهيموجةالمواجهةمعالذراعالأمنيللنظامفيعدةمدنكانأبرزهاالقاهرة والإسكندريةوالسويس،والتيانتهتبنصرحاسمبفرارعناصرالأمنوالانسحابالكاملللشرطةالمصريةأمامحشود الجماهيرالتيانتصرتسلمياعلىالعنفالشديدالذياستخدمتهقواتالأمنوراحضحيتهأكثرمن150شهيدا،وتم إعلانحالةالطوارئونزولالجيشالمصريلحفظالأمنفيظللفراغأمنيمتعمدمنجانبالشرطة.[1]

2/ الموجةالثانية للثورة:فيمواجهةالذراعالإعلاميللنظاموالذييلعبعلىنشرالذعربينالمواطنينمعتخوينللثوارمنجانبوجذب تعاطفلصالحرأسالنظاموالذيبلغأوجهفيخطبةالرئيسالتيأعلنفيهاعدمترشحهمرةأخربانتهاءولايتهالحالية فيشهرأيلولالقادم،وكادتالثورةتخسرهذهالمعركةإلاأنغطرسةالقوىأوحتللنظامبضرورةالقضاءعلىالحركة

2 **المرجع نفسه**، ص 7.

1 الفريقالبحثيلمنتدىالبدائلالعربيللدراسات،" الثورةالمصريةوالتجربةالبولندية فيالتحولالديمقراطي "، ورقة بحثية، مصر، **منتدىالبدائلالعربيللدراسات، المعهدالبولنديللشئونالدولية**، ص 05، 06.

عبرالعنففيمعركةبينالثواروبلطجيةالنظاموفلولجهازهالأمني،بدأتمنذظهرالأربعاء2فيفريبماسمتهبموقعةالجملحيثاقتحمالمستأجرونمنقبلالنظاميدانالتحرير، حيثيعتصمالثواربالجمالوالخيول والبغالفيمشهدسرياليتواجهفيهالدوابشبابايستخدمالكومبيوتروالانترنت،ثميليهامعركةبالطوبوزجاجات المولوتوفحتىفجراليومالتاليلتنتهيهذهالجولةبعدصمودأسطوريمنجانبالثوارعلىمدار14ساعةلمتخلمنرصاصاتقناصةتصيبر ؤوسوصدورالثواروالأهمبفقدانالنظاملأيتعاطفحيث

نزلحوالي8ملايينفياليومالتاليإلىميدانالتحريرفيالقاهرةوالميادينالرئيسيةفيمعظم مدنمصرالرئيسيةداعمينللثورة.[2]

3/الجولة الثالثة: جاءتالجولةالحاسمةأماماالذراعالسياسيللنظامالذيحاولإيهامالجماهير بأنهفي طريقهلإصلاحالنظامالقائم،عبرتعديلاتفيالحزبالوطنيوهياكلهواستبعادالوجوهالكريهةوعلىرأسهاأحمدعز مهندستزويرالانتخاباتالأخيرةونجلالرئيسجمالمبارك،وإحالةبعضالوزراءالسابقينللتحقيقبتهمفساد،ولميدركهؤلاءأنشعارا لثورة الشعبيريدإسقاطالنظاملميعدعنهرجوعبعددماءأكثرمن300شهيددفعهاالثوار،والثقة التياكتسبوهاخلالالمرحلتينالسابقتين،وعدمالثقةالمطلقةفيرموزهذاالنظاموقبلكلشيءالملايينالذينانضموا يومبعديومللثورةرأسياعبرانتشارهافيمحافظاتومدنجديدة،أوأفقياعبرعودةالعملبانتقالالثورةلكافةمواقع العملوالإنتاجخاصةمععودةالعمالللمصانعهموالذينظلوايشاركونفيالثورةعلىمدارأيامهاالأولىكمواطنينبنظرا لإغلاقالمصانع،لكنمععودتهمللمصانععادوالممارسةالسياسةباعتبارهمطبقةعاملة.

وجاءيومالخميس10فبرايرليحسمالأمر،حيثشهدكلمكانفيمصرسواءكانمصنعاأوشارعاأوشركةإضرابات وتظاهراتلمتجدالقواتالمسلحةسوىأنتلتقيشرعيتهامعشرعيةالثوارفيمواجهةمشروعيةالنظامالقائم،وفي محاولةيائسةخرجالرئيسالمخلوعليلقيخطابهالأخيرفيهذهالليلةمحاولاالتحايلسياسيابتفويضالسلطةلنائبهعمر سليمانالذيكانقدتمحرقهعبرالأيامالقليلةالتيقضاهاكنائبللرئيسوظهورهأماماالجماهيركجزءمنفشلوترهل النظاموسوءأدائهالسياسي،لتنطلقفيمساءاليومنفسهوصباحاليومالتاليالجمعة11فبرايرمظاهراترافضةللرئيس ونائبهتحتشعارلامباركولاسليمانليخرجالنائبفياليومالثانيمعلناحسمالثورةللمعركةبنصرتاريخيلثورة شعبيةسلميةنموذجية.[1]

2**المرجع نفسه**، ص 06، 07.

1 الفريقالبحثيلمنتدىالبدائلالعربيللدراسات، **المرجع السابق**، ص 05، 06.

لقد استطاع الشعب المصري إرغام النظام للتخلي على الرئيس مبارك في11فبراير2011،أيبعدأقلمنشهرمناندلاعالاحتجاجاتالمطالبةبتنحيه، ومن هنا بدأت مرحلة جديدة تمثلت في المرحلة الانتقالية والتي ترأسها الجيش حتى الانتخابات المصرية.

ثانيا: الضباطوتأييدهم لثورةيناير:

فيأثناءاندلاعثورةالخامسوالعشرينمنيناير2011،شاركعددقليلمنالضباطفيالثورة كونهاوسيلةمنوسائلالتغييرالسلميوالذيأ صبحمتاحاًفيوقتالثورةلإصلاحنهجالمؤسسةالعسكريةأثناءفترةالرئيسمحمدحسنيمبارك، حيث أطلق لقب ضباط 8 أبريلهممجموعةمن 21ضابطًافيالقواتالمسلحةالمصرية،شاركوافيتظاهرات جمعة 8 أبريل2011بزيهمالعسكريهذهالجمعةالتيعرفتباسمجمعةالمحاكمةوالتطهير،

بعدماشعرهؤلاءالضباطبأنالمجلسالعسكريوخاصةالمشيرمحمدحسينطنطاوييتلاعببمطالبالثورة،ويتعمدتصفيتهامعنويًاوما ديًافقرروالانضمامإلىالمتظاهرينفيميدانالتحريريوم 8 أبريل 2011.

تتلخصمطالبالشعبالمصريالمؤيدةمنقبلضباط 8 أبريلفي:

1توليمجلسرئاسيمدنيقيادةالبلادوعودةالقواتالمسلحةلعملهافيحفظالأمنوالدفاععنمصر.

2سرعةالقبضعلىالرئيسمحمدحسنمباركوعائلتهوأعوانهالفاسدينومحاكمتهمعلىماقترفوه.

3إقالةالنائبالعامالذيادعواأنهثبتتواطؤهفيإجراء

التحقيقات،وتعيينجهازقضائيمستقلحرونزيهلمحاكمةرجالالنظامالسابق.

4إقالةنائبرئيسالوزراءيحيىالجملبعدسقطاتهالمتكررةوماأحدثهمنفتن،وفشلهفيإدارةالحوارالوطني.

5إقالةومحاكمةوتطهيرالأجهزةالأمنيةوالحكمالمحلي،وسرعةالإفراج عنجميعالسجناءالسياسيينوتعويضهم.

6

استكمالتطهيرالمؤسساتالإعلاميةوالصحفيةوكافةالوزاراتوالمؤسساتالرسميةوالبنوكمنرموزالنظامالسابقومحاكمةالفاسدينمنهم.

وقدتمالإفراجعنجميعضباطحركة 08أبريلفيينايير2013،وقتحكمالرئيسمحمدمرسي. [1]

بعدمدوجزرطويلأعقابالثورةالمصريةوماأفرزتهمننتائجاعتبرتفيأوانهابأنهاصماماالأمان

نحودولةديمقراطية؛وفيظلانتخاباتشفافةأعلنالمستشارفاروقسلطانرئيساللجنةالعليا

1 محمودجمال،" اتجاهاتالتغييرداخلالمؤسسةالعسكريةالمصرية الجزءالثاني :حركاتالإصلاحوالتغييرالقانونيوالسياسي"، **دراسات إستراتيجية**، المعهد المصري للدراسات، (24 جانفي 2019) ص 12، 13.

للانتخاباتالرئاسيةفي24جوان2012،فوزالمرشحمحمدمرسيمنصبرئيسالجمهوريةالمصرية بعدحصولهعلىنسبة51.73%منعددالأصواتفيحينتحصلمنافسهالخاسرالفريقأحمد شفيقعلى48.27 %منعددالأصوات.

نجحت الثورة المصرية ووصل رئيس شرعي إلى الحكم جراء انتخابات شارك فيها العديد من أطياف المشعب المصري، وحتى الجيش قام بدعم الفريق احمد شفيق لكن خسر الانتخابات، وعند وصول مرسي للحكم بدأت أحداث جديدة مع المؤسسة العسكرية.

المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية والثورة المصرية.

اندلع الثورة المصرية وانتشرت في كامل المحافظات مطالبة بالحرية والتغير، وتطورت الأحداث بشكل سريع ولعبت العديد من الأطراف دورا بارزا في الثورة منهم المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في الثورة المصرية.

تتمثل السمة الرئيسة للتركيبة الاجتماعية للثورة المصرية في أنها ثورة شعبية سعت لتحقيق تحول سياسي عميقفي الدولة المصرية، وبشكل عام تتكون التركيبة الاجتماعية من الفئات والكيانات التالية:

أولا: المجتمع المصري.

–جيل الشباب: يعد جيل الشبابشكل عامقلب الثورة المصرية، فهو الذي قام بالتمهيد لبدء الثورةوإعلان موعدها، وبالنظر للخلفيات السياسية لجيل الشباب، يلاحظ أن غالبيتهم ينتمي إلى جماعة الإخوانالمسلمين، والحركات اليسارية، وذلك بالإضافة إلى فئة واسعة من غير المنتمين سياسيا يتطلعون لدورسياسي.

–التنظيمات السياسية: باستثناء الحزب الوطني، شاركت معظم التنظيمات السياسية، بشكل أو بآخروتمثلت المساهمة الأساسية في جماعة الإخوان المسلمين، والحركات اليسارية، فيما كانت مشاركة الأحزابالسياسية المرخصة هامشية، أو غير موجودة، وهذا الوضع سوف يثير إشكالات حول مستقبل النظام الحزبيفي مصر،

وبخاصة في ظل تبلور حركات سياسية جديدة تعبر عن الثورة والشباب، وبشكل يهدد الأحزابالتقليدية العتيدة.[1]

– **الأفراد:** شاركت أعداد كبيرة من الأفراد غير المنتمين سياسيا، وقد ساعد كسر حاجز الخوف من السلطةعلى تشجيع الأفراد لتأييد الثورة؛ رغبة في إصلاح أحوال البلاد في النواحي السياسية والاقتصاديةوالاجتماعية، وقد شكلت مشاركة هؤلاء زخماً إضافياً للثورة أضفي عليها طابعاً شعبويا، ساهم فيتقويض قدرة السلطة على إجهاض الثورة، في الوقت ذاته يعد ضمانة للاستمرار في تحقيق الإصلاحالسياسي.[2]

–**الفئات الاجتماعية:** شهدت تركيبة جماهير الثورة تنوعا شديدا شمل المستويات المختلفة في المجتمع المصريبحيث يمكن القول: إن الثورة لا تعبر عن فئة اجتماعية محددة، ولكنها شملت: الأغنياء والفقراء، والجامعيينوالنقابيين، وبعض رجال الأعمال، وأيضا الفئات العمرية المختلفة، فيما شكلت الطبقة الوسطى العمود الفقريللثورة الذي ساعدها على الاستمرار لأكثر من أسبوعين.

–**النخبة الثقافية:** انضمت النخبة الثقافية بتوجهاتها المختلفة: الإسلامية والليبرالية والاشتراكية إلى الثورةوبدأت في التعبير عن مطالبها في وسائل الإعلام المختلفة، وخلال أحداث الثورة ركزت النخبة الثقافية علىالقضايا الوطنية المشتركة، ولم تتطرق للقضايا الخلافية بين التيارات الفكرية، غير أنه في الفترة القادمة من المتوقعأن تثار القضايا الخلافية، وبخاصة ما يتعلق بهوية الدولة، وطبيعة النظام السياسي.[1]

وفي التحليل الأخير يمكن القول إن الوضع السياسي في مصر وصل إلى حالة من التكافؤ بين الدولة والمجتمعويتوقف استمرار هذا التكافؤ على مدى قدرة الطرفين على التلاقي على المصلحة الوطنية.

هناك العديد من الأطراف الفاعلة في الثورة المصرية لكن جماعة الإخوان كتنظيم كان لها الدور البارز في الثورةحيث استطاعت الوصول للحكم، لذلك سنرى كيف وصلت هذه الجماعة ودورها.

---

1 ورقة بحثية، **"الثورةالمصريةوالتجربةالبولندية فيالتحولالديمقراطي"**، مصر: **منتدىالبدائلالعربيللدراسات المعهدالبولنديللشئونالدولية**، ص 09.

2 إيادجاد لله، **المرجع السابق**، ص 16.

1 ورقة بحثية، **المرجع السابق**، ص 11.

ثانيا/ دور جماعةالإخوان المسلمون في الانتفاضة

قبلثورة25يناير 2011 كانتجماعةالإخوانالمسلمينبمنزلةقوةالمعارضةالوحيدةالأكثرتنظيمًا و تأثيرافيمصر؛وذلكفيظلحالةالضعفوالهزالالشديدةالتيعانتهاالقوىالسياسيةالأخرى.

لعبشبابالإخواندورابارزافيثورة25يناير،حيثكانتمشاركتهمفيالتظاهراتفيميدانالتحريرملحوظة وفعالةإلىحدكبيروعلىالرغممنلعبهمهذاالدورالفعال،وأنهمكانوامنأكثرالتنظيماتالتيساهمتفيصد اعتداءاتالأمنوالبلطجيةعلىالمتظاهرينفيميدانالتحرير، ولكنهملميقودواحركةالشارعوليكونواالطرفالأبرز بها. [2]

وهذاباعترافقياداتالإخوانأنفسهممفقدصرح عصاماالعريانالعضوالبارزبمكتبإرشادالجماعةأنهلا يمكنلأحدأنيدعيأنالملايينالتيشاركتفيالثورة كانتجميعهامنالإخوانالمسلمينوأقرأيضابأنالإخوانلم يقولوامطلقابأنهمصناعالثورة،و بأنهمليسواسوىجزءمنهذاالشعبالذيخرجبكلانتماءاتهوتياراتهمتفقاعلى مطالبموحدةفيرفضالظلموالاستبدادوالفسادالممثلينفيالنظامالسابق.

بعدثورة25يناير تمتأسيسحزبسياسيكذراعسياسيللجماعةهوحزبالحريةوالعدالة،بجانببعضالمؤسساتالاجتماعية كالجمعياتالخيريةالمشهورةالتيكانتتابعةللجماعةبشكلأو بآخرواستمرتالجماعةفيعملهابالهيكلالمؤسسيالسابق،ولكنبصور ةأكثرحريةوحركةعنذيقبل،فشاركتفيالانتخاباتالبرلمانيةمنخلالحزبهاالجديد،وكونتكتلةبرلمانيةذاتأكثريةبالبرلمانوتبعهمجل سالشورى.[1]

قررت جماعة الإخوان الدفعبمرشحلهاللمنافسةعلىمقعدرئيسالجمهوريةوهوالقرارالذيجاءوسطانقسام حاددااخلمجلسالشوربالعاملللجماعة؛فإنهكانقرارمفاجئابالنسبةإلىالكثيرين وبخاصةبعدتعهدالجماعةفيفبراير 2011، بأنهالتنافسفيانتخاباتالرئاسة؛وهوالقرار الذيفاجأأيضًاالكثيرمنقواعدالجماعةالتياضطرتلقبولهحفاظاعلىوحدةالجماعةوتماسكها وسطحالةاستقطابوخلافحادمعالمجلسالعسكريالذيكانيديرالبلادآنذاك.

---

2 يمنيسليمان،" البنيةالمؤسسيةللإخوانالمسلمين: اقترابتحليلي "، **مقالات المعهد**، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، (04 فيفري 2017) ص 06.

1 يمنيسليمان،**المرجع السابق**، ص 06.

وفي 30يونيو2012،انتقلالإخوانوللمرةالأولىمنالمعارضةإلى السلطةوذلكبعدمافازالرئيسمحمدمرسيبالانتخاباتالرئاسيةضدمرشحالنظامالقديمالفريقأحمد شفيقبفارقضئيلكشفحجمالانقساماالعميقداخلالمجتمعالمصري،وقدكانفوزمرسيبمنزلة لحظةاستثنائيةفيتاريخالجماعةليسلأنهاالمرةالأولىالتيتصلفيهاللسلطةفحسب،بلأيضًا لطبيعةالاستحقاقاتالتيكانعلىالجماعةمواجهتهاوأهمهاالانتقالمنحالةالتفكيركحركةمعارضة إلىحزبحاكم. [2]

بعد عام من حكم الرئيس محمد مرسي العيّاط ومن ورائه جماعة الإخوان المسلمين تطورت الأحداث إلى رفض الرئيس والمطالبة برحيله وهذا ما تجسد بانقلاب عسكري وعزل الجماعة نهائيا.

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية المصرية وتعاملها مع الحراك الشعبي.

تعد المؤسسة العسكرية المصرية من أقوى المؤسسات في الدولة المصرية، لذلك في هذا المطلب سوف نرى المؤسسة العسكرية وكيف تعاملت مع الثورة المصرية.

أولا: المؤسسة العسكرية قبل ثورة يناير.

المؤسسةالعسكريةالمصريةليستكتلةمصمتةولكنهافيواقعالأمرعبارةعنتكويناتوأفراد،تختلفطبائعهم ونفوسهمومبادئهموأيديولوجياتهم،وكانتالعقودالسبعالماضيةشاهداًعلىذلكالتنوع،إذكانتهناكاتجاهات متمثلةفيعسكرييندا خلالجيشالمصريحاولتأنتعدلالمسارالذيتحيدعنهالمؤسسةالعسكريةفيبعض الفتراتبسببسياسةمنيتولىقيادةالدولةوقتهافالدورالسياسيللجيشكانولا يزالحاضراوبقوةمنذأنبدأمحمدعلىباشاإنشاءالجيشالمصريوالتمردعلىالدولةالعثمانية،مرورابما عرفبثورة1952،وسيطرةتنظيمالضباطالأحرارعلىالحكموماتلاهمنأحداثمتعلقةبالانقلابعلىمحمدنجيبوسيطرةعبدالناصر وماتلاهامنصراعاتبينالضباطالأحراروصلتإلىمحاولةعبدالحكيمعامرالإنقلابعلىعبدالناصر،وصولاإلىالساداتومحاولةالانق لابعليهفي15مايو1971،ثماغتيالهمنداخل الجيشثمتولىمباركواستمرارهفيحكمالبلادلأكثرمنثلاثينعاما، فالجنرالالعسكريالذيتسلمالسلطةفجأةعقباغتيالسلفهأنورالساداتعام1981،لميخرجفي هذاعننسقانتقالالسلطةفيمصرمنذ1952،منعسكريإلىآخر غيرأنأهممايميزفترةمباركهو تراجعالدورالسياسيللمؤسسةالعسكريةمقارنةبالفتراتالسابقة،فقدنجحمباركفيتحييدالجيش

2خليلالعناني،" جماعةالإخوانالمسلمينفيمرحلةمابعدمرسي"، **سياساتعربية**،العدد4 (سبتمبر2013) ص 18، 19.

بأشكالمختلفةبدأتبإزاحةالمشيرأبوغزالةالذيكانيتمتعبشعبيةداخلالجيشوخارجه،وهبخطوة شبيهةبمافعلهالساداتفورتوليهفيماعرفبحركةتصفيةمراكزالقوىفيأجهزةالدولة.

استبدلمباركأبوغزالةصاحبالشخصيةالقويةبشخصيةأخرىضعيفةلمتكنمعروفةفيالجيشبالقدرالكافيالمشيرطنطاويأحتفظمبه اركبطنطاويفيمنصبهلمدةتزيدعلىأكثرمن17عاماًطولفترةوزيردفاعفيتاريخالجيشالمصري[1].

كانت المؤسسة العسكرية فترة مبارك تابعة له ومسيطر عليها بشكل كبير من طرف السلطة.

ثانيا: المؤسسة العسكرية تدعم الثورة

فوجئالجيشالمصريبحجمالحراكالشعبيالذيتضخمبسرعةقياسية،وشملمعظم المدن المصرية فيأقلمنأسبوع،مطالباًبإسقاطالنظامورحيلالرئيسوالعودةإلىالشعبفياختيارالرئيسوتكوينالسلطة،وكافعلىالجيشأنيفهممنذالبدايةأنطلبإسقاطالنظام سيلامسبصورةأوأخرىموقعالجيشالذييعتبرتاريخيامنتجا لهذا النظام.

فبعدانهيار

المؤسسةالأمنيةفيبدايةالحراكالشعبي،بعدماحاولتاستخدامكلمقوماتالبطشوالقوة،تماستدعاءالجيشلسدالفراغالذيأحد ثهغيابهذه المؤسسةوانسحابقواتالشرطةفي

الميدان،وسرعانماظهردورمختلفللجيشالمصري،فشكلعنصراثالثافيمكوناتوعناصر هذا الحراك، السلطة، المتظاهرين.

كانالمؤشرالأولعلىموقفالمؤسسةالعسكريةتجاهالحراكالشعبي،هوتشكيل المجلسالأعلىللقوات المسلحةأثناءالحراك،الذيضمعشرينعضوامنقادةالقواتالمسلحة المصرية. [1]

ويرىالمجلسالعسكريدورهفقطكضأمنلعدموقوع

البلادفيفوضىحالتخليهعنالسلطة،معإجراءمجموعةمنالإصلاحاتالسياسيةوالدستوريةوالاقتصادية،لضمان نقلالسلطةللمدنيينبشكلأمنولكننظراللحالةالسياسيةوالاقتصاديةوالاجتماعيةسالفةالذكروخاصةضعفالنخب

1 رجبعزالدين،" إدارةالعلاقاتالمدنيةالعسكريةفيمصر"، **دراسةتحليلية، المعهد المصري للدراسات**، (07 مارس2015) ص 05، 06.

1خليلالعناني،**المرجع السابق**، ص 20.

الحزبيةوالسياسيةوفسادالمناخالسياسي،فيعتبرالمجلسالعسكريهوالممسكبزماماالأمورفيالوقتالحاليبشكلشبه كاملباستثناءتأثرهواستجابتهللمطالبالشعبية،والضغوطفيالشارع[2].

فبإنشاء المجلس العسكري عادت جميع القرارات إليه كونه المؤسسة الوحيدة القوية والتي وثق فيها الشعب.

انعقدالمجلس العسكريوأصدرالبيانين الأولوالثانيقبلتنحيمبارك عنالسلطة،حيثصدر **البيانالأول**الذيألقاهاللواءأركانحربمحسن الفنجري،مساعدوزيرالدفاع،وجاءفيهأنمنمسؤوليةالقواتالمسلحة والتزامامنمصالح الشعبوحمايتهوتوفير أمنهوحرصاعلىسلامةالمواطنينوممتلكاتهو تأكيداو تأييدالمطالبه المشروعة قررالمجلسالاستمرارفيالانعقادلبحثمايمكناتخاذهمنإجراءاتوتدابير للحفاظعلىالوطنومكتسباتهوطموحاتشعبمصرالعظيم،أما**البيانالثاني**فقدنصعلىثلاثةقراراتوهي:

1ضمانتنفيذالإجراءاتالآتية :

إنهاءحالةالطوارئفورانتهاءالظروفالحاليةالفصلفيالطعونالانتخابيةومايليبشأنهامنإجراءات،إجراءالتعديلاتالتشريعيةاللازمةوإجراءانتخاباترئاسيةحرةونزيهةفيضوءماتقررمنتعديلاتدستورية.

2تلتزمالقوات المسلحةبرعايةمطالبالشعبالمشروعةوالسعيلتحقيقهامنخلالمتابعةتنفيذ هذهالإجراءاتفيالتوقيتاتالمحددةبكلدقةوحزمتحتنامياالانتقالالسلميللسلطةوصولاللمجتمعالديمقراطيالحرالذييتطلعإليهأ بناءالشعب.

3تؤكدالقواتالمسلحةعلىعدالملاحقةالأمنيةللشرفاءالذيرفضواالفسادوطالبوابالإصلاحوتحذرمنالمساسبأمنوسلامةالوطنوا لمواطنين،كماتؤكدعلىضرورةانتظامالعملبمرافقالدولةوعودةالحياةالطبيعيةحفاظاعلىمصالحوممتلكاتشعبناالعظيم[1].

فرغمأنجميعقراراتهفيالفترةمنذتوليهمقاليدالأمورجاءتمتماشيةمعمطالبالشارعوماكانواينادونبه،إلاأنها اتسمتبشكلفوقيدونإجراءحوارحولهااللجنةالمعدلةللدستور(التعديلاتالوزارية،الإفراجعنعددمنالمعتقلين السياسيين)معمراعاةطبيعةالعقليةالعسكرية،وطرقاتخاذالقراراتبداخله،ومنثمنرىأنالمشهدالسياسيالحالي تتصدرهالمؤسسةالعسكرية،يوازنهافيالقوةويضغطعليهافقطالمطالبالشعبيةفيالشارعالمصري[2].

2رجبعزالدين، **المرجع السابق**، ص 07.

1نورالدينحفيظي،**المرجع السابق**، 120، 123.

2 ورقة بحثية، **المرجع السابق**، ص 07.

إذا لقد استطاع الجيش بقيادته المتمثلة في المجلس العسكري أن يدير المرحلة الانتقالية بوقوفه مع العب المصري ومع مطالبه التي ينادي بها والمشروعة، ومن بين هذه المطالب هو تطبيق الحريات ودولة القانون والحياة الكريمة لكافة الشعب المصري والتنمية.

كانواضحاأنالجيشوضعمسافةبينهوبينالقيادةالسياسيةوحرصعلىأنلايتدخلفيلحظةاحتداالأزمة،وبشكلعام كانموقفهمتوازناطيلةالوقت،ويعتبر هذا الموقفجديدعلىالقادةالعسكريين المصريين،إذوجدواأنفسهمأماماختبارصعبهوكيفية حمايةالشرعية،وقدتعقدتعمليةتعريفتلكالشرعيةبالتنازعبينعدةأبعاد،سواءعلىالبعدالشعبي(السياسي)أوعلىالبعدالعسكري.

ثالثا: المؤسسة العسكريةوصراعالتحالفات.

علىالرغممنإيجابيةالدورالذيأدتهالقواتالمسلحةفيإسقاطمبارك،فإنإصرارهاعلىاحتكارإدارةالمرحلةالانتقاليةلميكنم وضعتوافقعلىالإطلاق،سواءبينالقوىالإسلاميةأوالشبابيةأوحتىالتياراتالمدنية،كانالمشهدضبابيابعدعزلمبارك؛فلميجرالتوا فقعلىجدولزمنيتوقيتاتمعينةيتمعلىإثرهتسليمالحكملسلطةمدنيةمنتخبة،وإنمارضخالمجلسفيسبيلذلككلهلضغوطاتالشار عالعنيفة.

نتيجةلغيابالتوافقالعامحولماهيةالمرحلةالانتقالية،سعتالأطرافجميعهاوفيمقدمتهاالمجلسالأعلىللقواتالمسلحة،لبناءا لتحالفاتالسياسيةبغرضتجاوزضغوطاتاللحظةالآنيةالتيمثّلالشارعوالقوىالشبابيةالناشطةفيفضائهمحورها،فاستطاعالمج لسالعسكريمنخلالتحالفهمعالقوىالإسلاميةتمريراستفتاءمارس 2011، بنسبةتجاوزت 77فيالمائة، واعتبرتلكالنسبةبمنزلةتجديدللثقةبإدارتهلكنالتحالفبينالمجلسالعسكريوقوىالإسلامالسياسيلميَدُمطويلا،وانهاركليًابعدسعي المجلسللاحتفاظبامتيازاته،وكذلكالصراعالذيوصلأشدهبعدإصرارقوىالإسلامالسياسيذاتالأغلبيةالبرلمانيةعلىسحبالثقةم نحكومةالمجلسالعسكري،واعتبارالأخيرذلكخطوةغيردستورية،وتلويحهبحلالبرلمانكشفهذاالتهديدنيةالمجلسالأعلىللقواتا لمسلحةالاحتفاظبالسلطةالسياسية،أوعلىأقلتقديرعدماستعدادهلتسليمهاللإسلاميينوهكذاانتهىهذاالتحالف،وحلم حلهصراعمباشربعدحلمجلسالشعبفي 14يونيوقبيلمرحلةالإعادةفيالانتخاباتالرئاسيةعام 2012. [1]

1 محمودعبدالعال،" تأثيرسياساتالشارعفيعمليةالانتقالالديمقراطي: دراسةمقارنةبينحالتَيتونسومصربعدعام2011"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 34 (سبتمبر 2018) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 65. 66.

أثارتهذهالخطوةردودفعلعنيفةمنالأحزابذاتالتوجهالإسلاميالتياتهمتالمجلسالعسكريبالتآمرعليهامستخدمًافيذلك سلطةالقضاء،

وعلىالجانبالآخرأظهرتالقوىالمدنيةالممثلةفيالبرلمانا حترامهالحكمحلمجلسالشعب،باعتبارهصادرًاعنهيئةقضائيةمستقلة .وقديُنظَرإلىهذاالموقفعلىأنهبدايةتحالفجديدبينالمجلسالعسكريوالقوىالمدنيةالتيحصدتمانسبته 30 فيالمئةمنمقاعدالمجلسالتشريعي.

رابعا: المؤسسة العسكرية وفقدان الشرعية.

منناحيةأخرى،شهدتالعلاقةبينالقوىالشبابيةوالمجلس العسكريالحاكمتوترًامنذتوليهزماماالحكملكنهاوصلتإلى حدالقطيعةوالصراعالمباشربعدأحداثشارعمحمدمحمود، وتعززتبعدأحداثمجلسالوزراء، وكذاماعرفإعلاميا بقضيةالتمويلالأجنبيالتياتهمفيهاالمجلسالعسكري قوىشبابيةبارزةكحركةشباب 6أبريلوغيرهامنمنظمات المجتمعالمدنيالمنشغلةفيمجالاتالحقوقالسياسيةوالمدنيةبتلقيتمويلأجنبي،فضلاعناتهاماتبالعمالةوالخيانة[1].

فيالسياقنفسه،خسرالمجلسالعسكريعلاقتهبالكنيسةنتيجة أحداثالعنفالطائفيالتيظهرتفيالاعتداءعلىالكنائس والأقباط،وعجزالدولةعنتوفيرالحمايةلهم،بلولجوئها للجلساتالعرفيةلحلهذهالمشكلات، وهذاماأزعجالقيادة الكنسيةالتيطالماضمنتعلاقةجيدةبينالأقباطوالدولة،ولكنيبدوأنالمجلسالعسكريشعرأندورالوسيطالذيطالماأدّته الكنيسةبينالدولةوالأقباطلميعدمجديًاعلىالأقلفيهذه المرحلة،خصوصًابعدمخالفةالشبابالأقباطأوامرالكنيسة، وخروجهمفيالتظاهراتضدنظاممبارك،وكذلكماشهدتهمنطقة ماسبيرومنعنفبينقواتالجيشوشبابالأقباطالمعتصمين هناكللمطالبةبإصدارقانوندورالعبادةالموحدوإلغاءالمادة الثانيةمنالدستور،والاعتراضعلىحالاتالاعتداءاتالمتكررة علىالأقباطوالكنائس .زادذلكمنحدةالصراعالمستتربينالإدارة الانتقاليةوالأقباط.[2]

خسر المجلس العسكري الأطراف التي كانت تدعمه ومن بينها الأقباط وشباب الثورة وحتى جماعة الإخوان وذلك لتماطله في تسليم السلطة للمدنيين وفقدانه دعمهم، لذلك تم الضغط عليها عبر الخروج للشارع ومطالبتها بتغيير بعض قراراتها.

1 محمودعبدالعال، **المرجع السابق**، ص 65. 66.

2ميمجيب،"الأقباطفيالصراعالسياسيوالاجتماعي"،**مجلةالديمقراطية**،العدد 51 (يوليو 2013)ص02، 03.

خاتمة الفصل.

من خلال التطرق لدور المؤسسة العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، ومعرفة جميع الجوانب المتعلقة بحيثيات الثورة المصرية توصلنا لمجموعة من النتائج كالأتي:

- تتميز الأنظمة العربية بالاستبداد خاصة بعد الاستقلال، كما حدثت العديد من الانقلابات العسكرية للسيطرة على الحكم في هذه الدول العربية، كما تنوعت الانقلابات بين تدخل عسكري مباشر أو تدخل من وراء الستار كدعم مرشح لها في الانتخابات.
- اندلعت الثورة المصرية متأثرة بالعديد من العوامل منها الثورة المصرية، وقضية توريث الحكم لابن الرئيس مبارك، لذلك خرج الشعب إلى الشارع لتغيير هذا النظام الذي عاث فسادا طيلة 30 عاما.
- قام الجيش بالتدخل في الثورة المصرية من بدايتها، فبدا بدعم الشعب ضد الرئيس ثم قام بالانقلاب على الشرعية لتبدأ مرحلة جديدة المتحكم فيها و المؤسسة العسكرية.

الفصل الثالث

المؤسسة العسكرية ودورها في إفشال التحول الديمقراطية في مصر

الفصل الثالث: دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي في مصر بعد 2011

مقدمة الفصل.

تعتب الديمقراطية من ارقي أنواع الحكم التي توصل لها العالم، لذلك تسعى جميع الدول لتطبيقها في أنظمتها خاصة شعوب دول العالم الثالث التي تعيش تحت سلطات ديكتاتورية، ودائما ما تكون ثورات على هذه الأنظمة الفاشلة كما حدث مع ثورات الربيع العربي، فمصر كأحد هذه الدول قامت بثورة ناجحة وتحررت واستطاعت أن تصل لجزء من هذه الديمقراطية بانتخابها رئيسا شرعيا، لكن سرعان ما انقلب عليه من طرف المؤسسة العسكرية التي دائما ما تفشل التحولات الديمقراطية في جميع دول العالم، لذلك في هذا الفصل سوف نرى كيف انقلبت هذه المؤسسة على الشرعية وتحديد مدى سيطرة على المؤسسات المدنية.

سيتم التفصيل في هذا الفصل من خلال التطرق لهذه المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: التدخلات العسكرية بعد ثورة يناير.

المبحث الثاني: العلاقات المدنية العسكرية في عهد الفريق السيسي.

المبحث الثالث: تغلغل المؤسسة العسكرية في المجالات المدنية.

المبحث الأول: التدخلات العسكرية بعد ثورة يناير

تعتبرثورةالخامسوالعشرينأولمحاولةشعبيةجامعة،تسعيللتخلصمنحكممنظومة الفسادولكنلم يمضعامانعلى الثورةحتىانقلبتعليهاالمؤسسةالعسكريةمرةثانية.

المطلب الأول: التدخل العسكري في عهد مرسي.

جاءفيالتقريرالذينشرفيفبراير2013،أنالمؤسساتالعسكريةفيدولالربيعالعربيتعانيمنفسادماليكبيرعلىالرغممنمرورأكثرمنعا مينعلىتغييرالأنظمةالسياسيةالقائمةفيها،وجاءتحيوشكلمنالجزائرومصروليبياوسورياواليمنمنبيناًسوأالجيوشعلىمستوىالعالم فيالشفافيةومكافحةالفسادوحسبالتقرير،فإنالأجهزةالعسكريةفيدولالربيعالعربيتنفقالأموالبشكلسري،وتمنحالعقودلمقر بينومحسوبينعلىبعضالمسؤولينفيها،وتعرقلجهودالتحولإلىالديمقراطية، وقالالتقريرإن 99 %منموازنةالجيشالمصريلازالتسريةحتىالآن،ولاأحديعلمأينيتمإنفاقالأموالالتييحصلعليهاالعسكرفيمصر. [1]

لقدتعالتالأصواتبعدالثورةرافضةوضعالمؤسسةالعسكرية،كمؤسسةمستقلةماليواقتصاديالاتخضع للرقابة فبدأالحديثعناقتصادالجيش،والرقابةالمدنيةوالبرلمانية،ثمتطورالأمرللحديثعنعودة الجيش لثكناتهوالتفرغلصناعةالسلاحوالابتعادعنالاقتصادوالسياسة،

إزاءذلكحاولتالمؤسسةالعسكريةالتمسكبالوضعالاستقلاليالذياكتسبتهعبرعشراتالسنين،وبدأت تتصرفكمالوكانتخصمسياسييدافعونعظيممكاسبهوعدمالاقترابمنهاويتوعدمنيقتربمنها بالقتال،فحاولتمرةأخرىأثناءالجولةالثانيةللانتخاباتبينالرئيسمرسوالفريقشفيقفأقدمتعلىخطوتينفيمنتهىالأهميةالأولى أيقبلانطلاقجولةالإعادةبثلاثةأياموقامتبمنحالضبطيةالقضائية لضباطالجيشفيالقبضعلىالمدنيينفيأيوقتوذلكمنخلالوزيرالعدل(اختراقالقضاءكانمبكرا) علىاعتبارأنمنسلطاتهمنحالضبطيةالقضائيةفيحالاتالضرورة[2].

وهوماتمتبريرهساعتهاباعتباراتمتعلقةبضرورةتقنينوضعقواتالجيشالموجودةفيالشوارع بعد انتهاءحالةالطوارئوهوأمرغيرمقنعبالمرةلأنتسليمالسلطةلرئيسسيكونبعدأياموهومايصرف تفسير

1إدارة البحوث والدراسات،" مدخللقراءةالعلاقاتالمدنيةالعسكريةفيمصر"،**دراسةتحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية** (15 جانفي 2015) ص 11، 12.

2**المرجع نفسه**، ص 14.

القرار إلى أمر ما متعلق بالانتخابات وربما رغبة في تزويرها للفريق شفيق رجل دولة العميقة بامتياز، وهذا التفسير يؤيد هو قيام المجلس العسكري بإصدار إعلان دستوري مكمل عقب انتهاء التصويت في الجولة الثانية أي بعد قرار الضبطية بأيام، ثم أعقبا الإعلان الدستوري تأخر إعلان نتيجة الانتخابات لمدة عشرة أيام ويبدو أن العشرة أيام كانت، منوجهة نظر البعض، للتفاوض مع الإخوان حول وضعية الجيش، ولا تزال كواليس هذه الأيام غير معروفة حتى الآن.

كما احتفظ المجلس العسكري بحق إقرار الموازنة العامة للدولة، وفقا لما جاء في المادة 56 مكرر يباشر المجلس العسكري الاختصاصات المنصوص عليها في البند 1 من المادة 56 من الإعلان الدستوري" المتعلقة بالتشريع وإقرار الموازنة " لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرتها اختصاصاته .ثم احتفظ لنفسه بحق الاعتراض على الدستور القادم، بل والتحكم في كتابة الدستور. [1]

أولا: ملفات العلاقات المدنية عسكرية في عهد مرسي.

بدا منخلالا لإجراءات السابقة التي اتخذها المجلس العسكري قبيل تنصيب الرئيس مرسى، أنمل فالعلاقات المدنية العسكرية سيكون صراعيو صداميا، فالبداية ضبطية قضائية وإعلان دستوري مكمل مكبل يجعل الرئيس منزوع الصلاحيات، و تأخير لنتيجة الانتخابات لمدة تقترب من عشرة أيام بشكل دراماتيكي و يلاحظ الباحث، منخلال تحليل عدد من القضايا، أن فترة الرئيس مرسي شهدت محاولات لتحريك ملفالعلاقات المدنية العسكرية بشكل مختلف كثيرا عن وضعه خلال العهود السابقة،

استلم الرئيس مرسي السلطة مكبلا بإعلان عسكري يجعل منه رئيس شكلي منزوع الصلاحيات لكنه استطاع بعد شهرين أن يلغي هو يقيل قيادات الجيش في 12 أغسطس 2012 عقب حادثة قتل 16 جندي فيهجوم معسكري في رفح يوم 6 أغسطس حرئيس المخابرات وقتها بإرساله تقرير لقيادات الجيش قبل الحادث يحذر من وقوع أعمال إرهابية وتمت إقالته هو ورئيس الشرطة العسكرية على إثر الحادث بأيام. [2]

كانت هناك مواجهة بين الرئيس المنتخب مرسي والمؤسسة العسكرية التي تحاول أن تبقى في الحكم والمسيطر على الأوضاع، لكن كان الرد من الرئيس بإقالة العديد من اللواءات وتحديد قدرات المؤسسة العسكرية، لم تبقى

1 إدارة البحوث والدراسات، **المرجع السابق**، ص 18، 19.

2 علاء بيومي، **" الغضب ضد الآلة: المعارضة السياسية ضد السلطوية في مصر "، سياسات عربية**، العدد 09 (يوليو 2014) ص 139 ،

المؤسسة العسكرية ساكت على ما حدث لها، وبدأت تحضر نفسها للانقلاب على الرئيس المنتخب وهذا ما نفصل فيه في المطلب التالي.

المطلب الثاني: الحركة المضادة واسقاط نظام مرسي

أولا: إسقاط نظام الإخوان2013.

تعاملتالمؤسسةالعسكريةمنأوللحظةمناندلاعالثورةالمصريةفي 25يناير 2011بخطة محكمةمدروسةحتى تصلفينهايةالأمرإليإعادةتموضعهامرةأخريوتسيطرعلىزماماالأمور،تغيردورالمجلسالعسكرييصفةجوهرية،وأصبحيمتلكإدار ةالدولةوأصبحت لهصلاحياتواسعة،وفيمنتصفعام2011،اتخذالمجلسقراراستثنائيا،يقضيبأنأعضاءالمجلس العسكريلنتنتفيعنهمالصفةالعسكريةحتىلوتمإخراجهم منالخدمةعندإحالتهمللمعاش،وأنهم يظلواعلىقوةالاستدعاءللمجلسالعسكري،وبالتاليأيقائدعسكرييصبحعضوًافيالمجلسالعسكريفيأي وقتمنبعد2011،ولايتسنىلأيقائدأنيأخذقرارامنفرداًإلابعدأنيرجعإلىالمجلسو يأخذموافقةأعضائهالحاليينوالمستدعيين،كال رغبةفيالترشحلرئاسةالجمهورية. [1]

بعدعشرةأشهرمنحكمالرئيسمحمدمرسي، ارتفعتحدة العنفالسياسيبظهور تأسست حركةتمردفي26 أبريل2013والتيسعت إلىجمعالتوقيعاتمنأجلسحبالثقةمنالرئيسحيثبلغ عددالتوقيعات33مليونتوقيعاوقد دعتالحركةإلىالتظاهريوم30جوان2013،فيحينذهبتحركة تجردالداعمةللرئيسإلىالقول بأنهاجمعت26مليونتوقيعادااعمالرئيس، فيالمقابلرفضتقنواتالمعارضة دعوةالرئيسللحواروعلىرأسهاجبهةالإنقاذممثلةفي رئيسهامحمد البرادعيالذيعلقعلىخطابرئيس الجمهورية بالعاجزمعالدعوةإلىإجراءانتخاباتمبكر. [2]

وبعدمظاهرات 30جوانأعلنالقائدالعاملقوات المسلحةعبدالفتاحالسيسيفياليوممالمواليمنح القوىالسياسيةمهلة48ساعةقبلالتدخل أعقبها مظاهراتداعمةللرئيسالمصريوالشرعية؛وبعد انتهاءالمدةالمقررةأعلنقائدالقواتتنحيةالرئيسالمنتخب

1محمودجمال،" اتجاهاتالتغييرداخلالمؤسسةالعسكريةالمصرية الجزءالأول:محاولاتالانقلابوالتمردالعسكري "، **دراسات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات،** (21 جانفي 2019) ص 26، 27.

2 خلواتيمصعب،" حمايةالديمقراطيةبينالتدخلوعدمالتدخل:دراسةحالتيهايتيومصر"، **المجلةالأفريقيةللدراساتالقانونيةوالسياسية،** المجلد 80،العدد 80، (ديسمبر 2018) ص 99، 100.

وتعطيلالدستورمعتوليرئيسالمحكمةالدستوريةالعلياإدارةشؤونالبلادإلىحينإجراءانتخاباترئاسية مبكرة، أعقبذلكاحتجازالرئيسالمنتخبإلىمكانمجهولواعتقالداعميه. [1]

وبعدحركة 2013،سعى الفريقالسيسيللسيطرةعلىالأوضاعداخلالجيشالمصري،وحتيصلفينهايةالأمربالسيطرةعلىمقاليدالحكمبشكلتاموتحويلا لحكممنحكمالمؤسسةالعسكريةلحكمالفردقام بإخراجقائدعسكريمنالمجلسالعسكريإلىالآنحتيكونمتفرداًبالقراردا خلالجيش،ويوصفالبعضذلكبأنالسيسيقامبانقلابداخ لالانقلابالعسكريالذيتمفي 03يوليو2013. [2]

فيأولانقلابعسكري ينفذه الجيشالمصريبعدواحدوستينعاماًمنالإطاحةبالحكم الملكي في الحقيقة المؤسسةالعسكرية المصريةتلك الفترةلتكنبمعزلعمايجريمنأحداث،إذ يفترضعزميبشارة أن ما حدثمنفوضى كانمتعمدا لتبريرتدخلالقواتالمسلحة، لقدسادلغطحولاعتبارماحدثفي 3يوليو 2013انقلابا عسكرياًأو استجابةثورية،قد يكونمردذلكإلىالموقفالسياسيالذييتخذه المتجادلون حولهذه المسألة،من الناحيةالعلميةلا يمكنإيجادتفسيراتلاتتواءموخصائصالفعل السياسي. [3]

كان للمؤسسة العسكرية دورا في الحفاظ على النظام العام في مصر، واستطاع العسكر أن يضع يده على الثورة ويتبنى حمايتها، حيث أصبح جميع الأطراف الفاعلة مطمئنة للمؤسسة العسكرية كمرافق للثورة المصرية لكن حدث الانقلاب وبدأت مرحلة جديدة في الثورة المصرية، مرحلة يقال عنها أنها غير شرعية لأنها انقلبتعلى الشرعية في مصر، بدأت مرحلة جديد من حكم العسكر حيث سيطر المجلس العسكري ومن بعدهالسيسي كرئيس.

ثانيا: حركة ضباط2015.

إنالممارساتالتيمارستهاالقياداتالعسكريةبعدالانقلابالعسكريعلىالرئيسمحمدمرسيفي 03 يوليو2013،وماترتبعليهامنأعمالقتلواختفاءقسريوتصفياتجسدية،خلافالأوضاعالاقتصاديةالمتردية

1خلواتيمصعب،**المرجع السابق**، ص 100.

2محمودجمال، **المرجع السابق**، ص 27.

3 عزميبشارة،**ثورةمصرالجزءالثانيمنالثورةإلىالانقلاب** (الدوحة:المركزالعربيللأبحاثودراسةالسياسات2016) ص 348.

التيوصلتإليهامصر،أدبإلىظهورمجموعاتداخلالجيشالمصريأرادتالتغييرباستخداموسائلالقوه منهامنأرادتإنتنتهجنفسالأسلوبالذياستخدمهالسيسيوالقيامبانقلابعسكريعلىالانقلابالذيتمفي3 يوليو2013.

وكانتأبرزتلكالمحاولاتفيتاريخ16 جوان 2015،حيثتمالقبضعلى 26ضابطامصريابرتبمختلفةمنهم ضابطانبرتبةعميدوأربعةضباطبرتبةعقيدوثلاثةضباطبرتبةمقدموسبعةعشرضابطبرتبةرائدوضابطان برتبةنقيبووجهتلهمتهمارتكابجريمةمحاولتهمبالقوةقلبوتغييردستورالبلاد،واحتلالبعضمنالمباني العامةومؤسساتالدولةومنها:مقروزارةالدفاعوإدارةالمخابرات الحربيةوالاستطلاع،ومبنىالإذاعة والتليفزيون،ومدينةالإنتاجالإعلامي،ووزارةالداخليةوقطاعالأمنالوطنيوالاتفاقعلىعدمطاعةرئيس الجمهوريةومناهضةالسياسةالعامةالتيتتبعهاالدولةفيالمجالالداخليوالخارجي[1].

وتماتهامالرائدمصطفىمحمدمصطفى،بصفتهموظفاعاماًبأنهأفشىسرا منأسرارالدولة،وفي16 أوت 2015، أصدرتالمحكمةالعسكريةمصريةحكمهافيالقضيةوتراوحتالأحكامبين 25عاماًو15عاماو10أعوام،كما حُكمغيابياعلىالدكتورحلميالجزار،القياديبحزبالحريةوالعدالةالجناحالسياسيلجماعةالإخوانالمسلمين، ومحمدعبدالرحمن،عضومكتبالإرشادفيالجماعة،بالسجن 25عاما.

يضافإلىذلكماكشفتهمصادرفي 22/12/2015 بأنالقضاءالعسكريأصدرحكماًبالإعدامعلىثلاثة ضباطفيالجيش،وأوضحتالمصادرأنالضباطالثلاثةوُجّهتلهماتهاماتعدة،منهاالتورطبالتحضير لانقلابعسكري،وقالتالمصادرإنمخططالضباطالثلاثة،وفقاًللاتهامات،كان ينصعلىقتلالسيسيوخلقحالةمنالفوضى،والتمهيدإلىحراك فيالشارعتقودهأطرافمنالقواتالمسلحة، وأشارتبعضمصادرإلىأنعددالضباطالمتواجدينفيتلكالقضيةهمأكثرمنمائةضابطا برتبمختلفة.[2]

المطلب الثالث: التدخل العسكري بين الشرعية وتعطيل المسار الديمقراطي.

إذاانتقلناإلىالنظرفيتطوراتالحياةالسياسية،يلاحظأنناحظينالمدةوجيزةبمجلسنيابيوبرئيسمدنيمنتخبين، لكن سرعان ما جرى ازاحتهما من قبل المؤسسة العسكرية، لذلك سنحاول معرفة أن كان تدخل الجيش في مصر كان معطلا للمسار الديمقراطي أو له شرعية شعبية.

1 محمودجمال، **المرجع السابق**، ص 27.

2**المرجع نفسه**، ص 28.

أولا: التدخل العسكري كمعطل للمسار الانتقالي.

انتهتالثورةالانتخابيةإلىانهيارالمسارالديمقراطيالمرتبك،وتحولالثورةإلىمرحلةجديدةتمامًا،فقدتمكنتقوىالثورةالمضادةمنالسيطرةوالشروعفيهجومممضادعلىقيمثورةيناير وأهدافها،بحجةالحفاظعلىالدولةوالأمنوالاستقرار .

وقدتحققهذامنخلالتسلّمالمجلسالعسكريالحكممباشرةوقيامهبوضعخارطةطريقتستهدفترسيخحكممطلقيستندإلىاحتكارسلطتيالتشريعوالتنفيذ،وقمعكلمنلايؤيدالنظاموإقصاءه،معنسجروايةمرجعيةللنظامتقومعلىمجموعةمنالمغالطات، ومعالحفاظأيضاعلىبعضالديباجاتالديمقراطيةالشكليةكالانتخاباتوالاستفتاءاتالصوريةوالوزراءالمدنيين،كماأنّهاستغلماي سّمىالحربعلىالإرهابلضربالإخوانالمسلمينوبعضالقوىالثوريةالتيظلّتطالبالحرياتوإعادةالمسارالديمقراطيوالقصاصللقتلى،كانت لهذاالمسارثمنباهظكماأنهبالطبعكانبعيدًاكلالبعدعنالثورةوأهدافها،كماتضحأنّالكثيرمنالأمورتمّتدبيرهالتقسيمقوىالثورة والانقضاضعليها. [1]

بذلكحُكِمَتْمصرطوالالجزءالأكبرمنالأربعةوالخمسينشهرًا الماضيةحكمًاأبعدمايكونعنالديمقراطية بواسطةمجلسعسكري،أورئيسمؤقت،أومنتخبينفردبسنِالقوانين وتنفيذها، ومنذ يوليو 2013، صارتمصرتُحكَمبتحالفٍللجيشوالأمنوالرأسماليةالكبيرةالتيترعرعتفي عهدمبارك. [2]

إذن حكمت مصر في الرحلة الانتقالية بواسطة مجلس عسكري انفرد بالسلطة لنفسه، ثم جاءت الحركة المضادة ووقع اسقاط للنظام القائم من جديد.

لاشكأنفكرةالتدخلالناعمتقومعلىأنتدّخلالجيشلايكونبغرضالحكمالمباشر،وإزاحةمنفيالحكملصالحقادته،مثلماجرىمع الضباطالأحرارفيثورةيوليو،حينأطاحوالنظامالملكيوأسسوابقيادةعبدالناصرالنظامالجمهوريالجديد،

أماهذهالمرة،فأعادالجيشبتدّخلهترتيبالعمليةالسياسيةمندونأنيحكمبشكلمباشر [1].

إن تدخل الجيش بهذا الانقلاب غير النظام بشكل كامل فانتقلنا من رئيس شرعي منتخب من طرفالشعبإلى مؤسسة عسكرية متحكمة في زمام الأمور بدعوة من بعض المواطنين التابعين لهم أصلا إذن فهذاالانقلاب ضد الديمقراطية.

---

1 عبدالفتاحماضي،" تحوّلاتالثورةالمصريةفيخمسسنوات"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 18، (جانفي 2016) ص 33.

2 إبراهيمالعيسوي،" مصراليومومصرالتيأرادتهاثورةيناير"، **ملف قضايا،مركز الجزيرة للدراسات**، (12 أوت 2015) ص

1عمرومحمودالشوبكي،" كيفسقطحكمالإخوان؟"، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، (1أوت 2013) ص 1.

أولملمحفيهذاالمساركانتسييسالمؤسسةالعسكرية،واستقواءفريقسياسيبهالإقصاءفريقآخرومنثمّاختيارالمجلسالعسكريبرئا سةوزيرالدفاعالفريقعبدالفتاحالسيسيوالذيعُيّنقبلاندلاعثورةيناير بشهورمديرًاللمخابراتالحربية،وكانأحدالمقربينلحسينطنطاوي، التدخللملءالفراغالناتجعنصراعاتالسياسيينوالحفاظعلىمصالحه نظريا، كانمنالممكنللمجلسأنيدفعالطرفينالمتصارعينإلىطاولةحواروطنية،ورعايةمصالحةسياسيةشاملةلكنهذاالميحدثوا صطفافالجيشمعالقوىالمدنيةضدالتيارالإسلامي،ورسَمَمساراسياسيامندونالإسلاميين،بلواعتمدسياسةإقصائيةتجاهحركةا لإخوانالمسلمينوحلفائها،ولاحقًاضدكلالقوىالمحسوبةعلىالثورةثمّتسلموزيرالدفاعالسلطةمباشرة،بعدأنرشحنفسهفيانتخ اباتلميتوافرلهاالحدالأدنىمنالمعاييرالمتعارفعليهاللانتخاباتالديمقراطية،وفيظلحملةدعائيةمكثفةلصلحته،شاركتفيهاشخ صياتوقوىسياسيةاستخدمتمغالطاتعدةتروّجأنّالبلادوهيبتهافيخطروأنهاتحتاجرجلًقويًّامنالجيشولاشكفيأنهفيكلاالحالاتلم شابهةيطلقعلىهذاالنوعمنأنظمةالحكمحكومةعسكرية.[2]

قامت المؤسسة العسكرية بإجراء انتخابات شكلية ترشح فيها عبد الفتاح السيسي كممثل لها.

لتوصيفأوضحنستعيرماعبرعنهالسيناتورالأمريكيالسابق**جونماكين**بطريقةساخرةفيقوله:إذاكانتتمشيكالبطةوتصدرصو تاكالبطة،فهيبطةفيإشارةإلىأنماحدثفيمصرهوانقلابعسكري.

ثانيا: الحركة المضادة للمؤسسة العسكرية:المبرراتوالحقائق.

ساقالعسكرالعديدمنالمبرراتلتسويقالانقلابالذيقاموابهفي 3 يوليو2013محلياودوليا وخاصةأنهانقلابعلىأولتجربةديمقراطيةتشهدهامصروتسفرعنانتخابأولرئيسمدنيمنتخبلمصرفيتار يخهاوتتلخصمبرراتالانقلابكماصرحبهاالمنقلبونومؤيدوهفيمبررينرئيسيينهما:

1/الانفرادبالسلطةوعودةالاستبدادالسياسي:قامالرئيسمرسي بإتباعسياسةالتهميشوالإقصاءللقوىالمدنيةوالليبرالية،ونشرخطابالكراهية والتفرقةبين المجتمع وهومايؤكدهإصدارالإعلانالدستوريفي 22/11/ 2012الذيقررفيهالرئيسمحمدمرسي تحصينالجمعيةالتأسيسيةالحاليةالمكلفةبوضعالدستورمنالحلعنطريقالقضاء وتعيينائبعامجديد وإعادةالمحاكماتالسابقةالخاصةبقتلىمتظاهريالثورةتضمنالإعلان الدستوريبندايمنعالطعنعلى قراراترئيسالجمهوريةحتىقرارالدستورالجديدويمنعحلالجمعيةالتأسيسيةأومجلسالشورى، حيث

2عبدالفتاحماضي، **المرجع السابق**، ص 33.

اعتبرتالمعارضةهذاالإعلانبمثابةإعلانلعودةالديكتاتوريةوالاستبدادالتيثاربسببهماالشعب المصريعلىنظامباركوهتففيالميادينيسقطالنظامولقدترتبعلىذلكأنقامتعدةأحزاب سياسيةمعارضةبتشكيلجبهةالإنقاذالوطنيفي 2012/11/14 أيبعديومينمنالإعلانالدستوري واختيارمحمدالبرادعيمنسقاعاماله،الذيأصبحنائباللرئيسالجمهوريةالمؤقت. [1]

/2

الفشلفيحلالأزماتالاقتصادية: استمرارالأزماتفيالموادالغذائيةوالحاجاتالأساسيةللمواطنينوتفاقمهذهالأزماتفيالغاز والمواد البترولية وارتفاعالأسعارفيالسلعالغذائيةوالخدمات،وعدمتصدىالحكومةلجشعالتجار والمخالفين للقانون،بماأثرعلىالحركةالحياتيةللمواطنين،وأثارسخطهمموغضبهمويستشهدالمنقلبونعلىهذاالفشلبوعودمرسيالانتخابية، وخاصةوعدهفيحلأكبرخمسأزماتتعانيمنهامصرفي100يوم،وهي:الأمنوالوقودوالخبزوالنظافةوالمرور،ويرجعالسببفيذلكا لفشلفيتقديرهمإلىالاهتمامبالسلطةوالعملعلىأخونةالدولةبدلامنالتضافرلحلالمشاكلالتييعانيهاالمواطنالبسيطفمشاكلالمواطنينلمتكنتهمالرئيسمرسيبقدراهتمامه بالسيطرةعليمفاصلالدولة. [2]

وقدظهرتحملةتمردمنرحمهذهالمعاناة،وفقاًلهم،وهيحركةدعتإلىسحبالثقةمنالرئيسمحمدمرسي،بسببتردياًالأوضاعالاقتصا ديةوالاجتماعيةوفشلهمووالإخوانفيإدارةمصر،ونظرةسريعةللاستمارةالتيكانتتوزعهاحملةتمرد،والتيشملتمطالبالحركةتؤيد دماذهبإليه،فقدجاءفيها

منذوصلمحمدمرسيالعياطإليالسلطة،يشعرالمواطنالبسيطبأنهلميتحققأيهدفمنأهدافنصهاالثورة،التيطالبتبالعيشوالحريةوا لعدالةالاجتماع. [1]

واعتقد البعض أن الجيش هو المؤسسة الوحيدة القادرة على خلق التوازن بين القوة السياسية، وبالتالي لا خطورةعلى الجيش أو منه، من ترك السلطة للجيش بمفرده كما اعتقد أعضاء بالمجلس العسكري أنهم فقط هم الذينلديهم القدرة على التصرف والحكم في ظل مجتمع جرفت فيه السيادة لعقود، وربما يكون في هذين الأمرين

---

1 هانيإسماعيلمحمد،" مصرالثورةوالانقلابوالإدارةبالأزمات، دراسات سياسية"، **المعهد المصريللدراسات**، (30 مارس 2017) ص 06.

2**المرجع نفسه**، ص 06، 07.

1 هانيإسماعيلمحمد، **المرجع السابق**، ص 07.

قدرمن الصحة لكن ما كان منتظرا من المجلس العسكري هو قيادة البلاد نحو وضع أسس دولة القانونوالمؤسسات الديمقراطية الحقيقية وهذا لم يتم. [2]

وقدمهدتأحزابالمعارضةالطريقللانقلابدعواتهاالمتكررللجيشبالنزولإلىالشارعلإنهاءحكمالرئيسمرسي،فعلسبيلالمثالأ صدرحزبالدستورالذييترأسهالبرادعييبياناقبلالانقلاببساعاتطالبفيهاالقواتالمسلحةالمصريةبالتحركلحمايةالمصريين،وأصدر الحزببياناطالبفيهاالجيشبحمايةأرواح

المصريينواصفاالرئيسالمصريمحمدمرسيبأنهفقدصوابهوحرضعلىقتلالمتظاهرين،وأضافالبيان

أنمرسيأصرعلىالانحيازالكاملللفصيلالذييتنميله،وحرضأنصارهعلىقتالالأبناءنفسالوطنبزعم

حمايةشرعيةسقطتعنهوفقدهابسلسلةمنالإجراءاتانقضتعلىالشرعيةبحسبماجاءفيالبيان،

وماقامتبهالمعارضةالمصريةيعدسابقةمننوعهاأنتدعوالأحزابالمدنيةوتدعمالجيشضدرئيس منتخب. [3]

كل ما سبق ذكره في هذا العنصر أدى بالجيش إلى تعطيل المسار الانتقالي في مصر، والانقلاب على الرئيس المنتخب بطلب من الشعب المصري الذي خرج للشارع للمطالبة برحيل الرئيس مرسي، هنا ما كان على المؤسسة العسكرية إلا أن تطبق مطالب الشعب.

المبحث الثاني: العلاقات المدنية العسكرية بعد الإطاحة بنظام مرسي

انقلبت المؤسسة العسكرية على الرئيس المنتخب كما فصلنا في المبحث الأول، وبدأت مرحلة جديدة تمثلتفي سيطرة المؤسسة العسكرية على الدولة واختراق مواد الدستور.

المطلب الأول: أزمة الديمقراطية في ظل الحكم العسكري.

سيطرت المؤسسة العسكرية على الحكم في مصر سيطرة كاملة، وبدا تمارس سياسات تعسفية ضد المخالفين لهم، وهذه التصرفات ضد مبادئ الديمقراطية.

أولا: مظاهرالحكمالعسكري

2 عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر** (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2015) ص 61.

3 هاني، **المرجع نفسه**، ص 09.

انتهتالثورةالانتخابيةإلىانهيارالمسارالديمقراطيالمرتبك،وتحولالثورةإلىمرحلةجديدةتماما،فقدتمكنت قوىالثورةالمضادةمنالسيطرةوالشروعفيهجومممضادعلىقيمثورةيناير وأهدافها،بحجةالحفاظعلى الدولةوالأمنوالاستقرار،وقدتحققهذاامنخلالتسلمالمجلسالعسكريالحكممباشرةوقيامهبوضعخارطةطريقتستهدفترسيخ حكممطلقيستندإلىاحتكارسلطتيالتشريعوالتنفيذ،وقمعكلمنلايؤيدالنظاموإقصاءه،معنسجروايةمرجعيةللنظامتقومعلى مجموعةمنالمغالطات،ومعالحفاظأيضاعلىبعضأشكالالديمقراطيةكالانتخاباتالصوريةوالوزراءالمدنيين،واصطفافالجيشمعا لقوىالمدنيةضدالتيارالإسلامي،بلواعتمدسياسةإقصائيةتجاهحركةالإخوانالمسلمينوحلفائها،ولاحقًاضدكلالقوىالمحسو بةعلىالثورة،ثمتسلموزيرالدفاعالسلطةمباشرة،بعدأنرشحنفسهفيانتخاباتلميتوافرلهاالحدالأدنىمنالمعاييرالمتعارفعليهاللانت خاباتالديمقراطية،وفيظلّحملةدعائيةمكثفةلمصلحته،شاركتفيهاشخصياتوقوىسياسيةاستخدمتمغالطاتعدةتروّجأنّالبلا دوهيبتهافيخطروأنهاتحتاجرجلًقويًّامنالجيش ولاشكفيأنهفيكلاالحالاتالمشابهةيطلقعلىهذاالنوعمنأنظمةالحكم "حكومةعسكرية. [1]

وصلت المؤسسة العسكرية إلى الحكم، وذلك بوصول وزير الدفاع في فترة مرسي إلى الحكم بعد انتخابات شكلية، بدأت من خلالها مرحلة جديد في مصر تحت سيطرة المؤسسة العسكري، مرحلة يقال عنها أنها تغيب فيها الديمقراطية تماما.

ثانيا: الجدل حولالاختفاءالقسريوالاعتقالالتعسفيفيمصر

تعيشمصرمنذانقلاب 3يوليو 2013، علىوقعانتشارظاهرتيالاختفاءالقسريوالاعتقالالتعسفيبحيث منذ ذلكالوقتوالسلطاتالمصريةالأمنيةتنتهجأسلوباقمعيامنهجايتزاوجفيهالعنفوالقمعمعالترهيب والترويع، وقدتسلسلتأحداثالمعاملاتالغير إنسانيةالتيأكدتعلىانتهاجهذهالسلطاتلمنهجالقوة فيالتعاملخصوصا معرافضيالانقلاب،الذينقتلتمنهممائةوخمسينمتظاهرا،وجرحتيرابعةوالنهضة كما اعتقلتتعسفياالآلاف،وأخفت قسريامجموعةمنالمعارضينوالمسئوليناالسابقينوعلرأسهمالرئيسالراحلمحمدمرسيالذيأخفيقسريا لمدةناهزتستةأشهر.

وفينفسالسياقتعرضتالمنظماتالحقوقيةالمصريةأوالأجنبيةالمنتدبةفيمصرإلىمضايقاتكبيرةتصلإلى حداعتقالنشطائها،وذلكنتيجةتوثيقهالانتهاكاتحقوقالإنسان،بحيثقامتهذهالمنظماتبرصدشكاوى لأعدادكبيرةمنحالاتالاختفاءالقسريوالاعتقالالتعسفي،موضحةالسلوكالذيتنتهجهالدولةالمصريةلقمع

1عبدالفتاحماضي،" تحوّلاتالثورةالمصريةفيخمسسنوات"، **مجلةسياسات عربية**، العدد 18(جانفي 2016) ص 33.

الحرياتالأساسيةوترهيبكلمنتقديومعارضيالنظام،بحيثأنهطيلةالستسنواتمنعمرنظامعبدالفتاح السيسيومجموعةمنالمواطنينيتعرضونللإخفاءالقسريويتماحتجازهمتعسفيابدونأيإفادةقانونيةمع حرمانهممنالحقوقالأساسيةللمتهمكالدفاععنهممنطرفمحامين[1].

وغالباماتتحولجريمةالاختفاءالقسريفيمصرإلىاعتقالتعسفيتحتالتهديد،إذإنمعظمالذينأخفواقسريابعدمدةيظهرون علىالفضائياتالتابعةللنظامبتسجيلاتتنسبلهمعلىأنهمارتكبوأفعالاإجراميةأو تورطوافيالتخطيطأوالتنفيذلعملياتإرهابية،ويأتيذلكبعدتعرضهملتعذيبممنهجومتنوعالأساليبمنأجل انتزاعاعترافاتوهميةبأفعاللميرتكبوهابحكايةبوليسيةيتمصياغتهافيدواليبجهازالأمنالوطنيوبتوصيات وأوامرمنرؤوسالمخابراتالعامة.[2]

لقد اختفت العديد من الشخصيات المحسوبة على الإخوان والمواطنين، وكانوا يظهرون في إطارسلسلةمحاكماتغيرشرعيةوفيغيابتام لشروطالمحاكمةالعادلة،

ومنناحيةأخرى،فلمتسلمسيداتوفتياتمصرمنالاختفاءالقسريوالاعتقالالتعسفيبحيثتعرضنأيضا لمختلفأنواعالتعذيبوالمعاملاتالقاسية،ومنأبرزهاالتحرشاللفظيوالجسديبالإضافةإلىالظروفالتعذيب الأخرىالمألوفةفيالزنازينالمصرية،

بلاأبعدمنذلك،فلميسلمالطفلوالقاصرالمصريمنبطشالنظامومماراساتهالعنيفة،بحيثتعرضعدد كبيرمنالأطفالإلىالاعتقالالتعسفيوالاختفاءالقسري،وقدشهدتمظاهرات 20سبتمبرأقوىهجمة اعتقالاتضدالأطفالبحيثتجاوزعددالمعتقلين 110أطفالبينهمأبناءسياسيينونشطاءكردانتقامي من السلطات،ويشكلالمساسبحقوقالطفلانتهاكاخطيراللقانونوالمواثيقالدولية،وبالأخصتلكالمتعلقةبحقوق الطفل[1].

كماتعرضتفئةالصحفيينلممارساتقمعيةوبالأخصفيسنة 2019،بحيثعملتالسلطاتالمصريةعلىاعتقال عددكبيرمنهممخصوصامعتغطيتهملمظاهرات 20سبتمبر،وذلكبسببنقلهملموقائعوأحداثوتفاصيلالمظاهرات

---

1 نورةالحفيان،" مصرالسيسيبينالاختفاءالقسريوالاعتقالالتعسفي "، **تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات** (20 ديسمبر 2019) ص 11، 12.

2**المرجع نفسه**، ص 12.

1نورةالحفيان،**المرجع السابق**، ص 13.

علىأرضالواقع،وإبانذلكاعتقلتالسلطات 11صحفيالازال 7منهمقيدالاعتقالالتعسفيأوالاختفاء القسريومنأبرزهمالصحفيةوالناشطةالسياسيةإسراءعبدالفتاح،ومنخلالذلكتمتصنيفالسجون المصريةعلىأنهامنأكثرالسجونحبساللصحفيينعلىمستوىالعالمبحيثتحتلالمرتبةالثالثةعالميا[2].

انتهجتسلطاتالسيسينهجاانتقامياضدكلمنيعارضأوينتقدسياساتالنظام،وهذاماأدىإلىتفاقم أعدادالمعتقلينوالمخفيينقسريامعتعرضهملكلضروبالمعاملاتالغير إنسانيةمنتعذيبجسديونفسي، وشملت الاختفاء العديد من الفئات المعارضة من أفراد وناشطين رجال ونساء، بالإضافة إلى فئة الصحفيين، حتى عرفت مصر بأنها أكثر دولة تحبس الصحفيين.

كما رأينا فان انتهاك النظام المصري المتمثل في حكم السيسي والمؤسسة العسكرية للحريات الشخصية للمواطنين والمعارضين يعتبر شكل من أشكال انتهاك الديمقراطية، فالحرية والمعارضة تعبر من أهم ركائز الديمقراطية في جميع مناطق العالم.

المطلب الثاني: المؤسسةالعسكريةوالتعديلاتالدستورية.

خاض الشعب المصري حتى الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي خمس ممارسات ديمقراطية انتخابية شهد لها بالنزاهة والحيادية، حيث أجريت تحت إشراف قضائي وبمراقبة من مؤسسات المجتمع المدني المحلية والدولية بالمقابل فقد أظهرت الأحداث المصرية بعد عزل الرئيس مرسي أزمة حقيقية تعيشها البلاد، فقد أعلن قادة الانقلاب عن مواعيد محددة لإحداث انفراج في المشهد المصري ووضعوا خريطة لذلك، فشكلوا لجنة لوضع الدستور اختلفت عن سابقتيها شكلا ومضمونا، وتأخرت الانتخابات وبقي البلد وقتا طويلا خاضعا للمؤسسة العسكرية. [1]

أولا: الدستور في بعد إسقاط نظام مرسي

2عبدالفتاحماضي،"انتفاضةالمصرييناالصامتةورسائلالانتخاباتالبرلمانية"،الجزيرةنت،على الرابطhttp://bit.ly/1N4fnMz: تاريخ التصفح 2020/03/26.

1 باسم القاسم، ربيع الدنان، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016) ص 33.

تمتشكيللجنةمعينةمنخمسينعضوابعدالانقلابلإجراءتعديلاتدستوريةكانتموضعرفضالقوىالمدنيةفيالدستورالسابق (بلغت15إلى20مادةوفقالماأعلنواسابقا

)لكنهذهاللجنةلمتضمسواهمفتشكلأغلبهامنتيارسياسيواحدوهمأحزابجبهةالإنقاذ،معتمثيلرمزيلحزبالنوربمقعدواحد(كان واينتقدونالجمعيةالتأسيسيةالسابقةويصفونتشكيلهابالغيرمتوازن،ويتهمونالإسلاميين

بالهيمنةوالغلبةرغمأنهاشكلتبالتوافقبينهم50% تيارإسلاميو50%تيارمدنيورغمذلكخرج المنتجالنهائيللدستور (الذيكتبهالمدنيون) وكأنهدستورالمؤسسةالعسكريةوليسدستوردولةمصر،لما فيهمنوصايةعسكريةواضحةتجعلاالجيشدولةفوقالدولةوليستحتدولةداخلالدولة،فقدوضعوا مادةتجعلتعيينوزيرالدفاعحقللجيشوليسللرئيسلمدةثمانيةسنوات،وهيمادةليستموجودةفي دستورأيدولةفيالعالمحتالمتخلفة، ممافرضوصايةعسكريةصريحةعلى الدولةالمصريةلمدةثمانيسنوات،هذابالإضافةللميزانيةالعسكريةالتيظلتمحميةمنالرقابة والمناقشةفيالبرلمانكماتمالتوسعفيمادةمحاكماتالمدنيينعسكريافيالدستورالجديدحتوصل الأمرإلىإحالةالمتشاجرمعضابطجيشفيمحطةبنزينتابعةللجيشإلىالمحاكمةالعسكرية(رغم انتقادهملنفسالمادةالتيكانتأضيقمنذلكفيالدستورالسابق2012)[2]

الدساتيرفيالدولتوضعلتقنينأوضاعوعلاقاتوقيممموجودةأومرجوةلتحقيق استقراروهضةهذهالدولوتكونفيالغالببالتوافقبينفئاتالمجتمعوقطاعاتهاالحية، وعلىهذاجاءتتجربةدستور 2012 التياتسمتبأجواءتوافقيةحينًاوتنافسية حينًاآخر،علىعكسمشروعدستور 2014، الذيجاءتحتسلطةانقلابفاتسم بانعدامالديمقراطيّة.

النقاش حول قيام المؤسسةالعسكريةللدستورفيأكثرمن 10موادأهمها:

–مخالفةاتفاقيةترسيمالحدودبينمصروالسعوديةللمادةالأولىمنالدستور،التي تنصعلىوحدةالأراضيالمصريةوعدمجوازتجزئتهاأوالتنازلعنجزءمنها،والمادة139 التيتلزمرئيسالجمهوريةبالمحافظةعلىوحدةوسلامةأراضيالوطن،وكذلك

2 رجبالسيدعز الدين،" العلاقاتالمدنيةالعسكرية:قراءةنقديةفيالخطابالمدني"، دراسةتحليلية، **المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (20يناير2015) ص 51، 52.

المناطقالمتاخمةللحدود،ومخالفةأولوياتالانتفاعمنالمشروعاتالمتعلقةبالإسكان والتنميةوالتوطينفيالنوبةوسيناءللمادة 236منالدستور.

- عدمالتزامالسلطةبمعاييرالشفافيةوالحوكمة،وعدموضوحمصادرتمويل المشروعاتالكبرى،وسيطرةمؤسساتالنظامعلىأوجهكبيرةمنالنشاطالاقتصادي فيأعمالالمقاولاتوالأدوية والإعلام،ومحاولةاحتكار قطاعاتاقتصادية،مخالف للمادة 27منالدستور.

- احتكاربعضالمؤسسة العسكريةلبعضمناطق الصيد،وحرمانالبلادمن الاستفادةمنالثروةالسمكيةفيبعضالمناطق،مثلأسماكبحيرةناصر،ومحاربةالصيادينوالتضييقعليهميخلبالمادة 30 منالدستور.

- مخالفةالإجراءاتضدالأحزابوالجماعاتالسياسية،وتدخلالسلطة التنفيذيةفيأعمالالسلطةالتشريعيةوالقضائية،والانتهاكاتالعديدةلحقوقالإنسان، للمادة 4 منالدستور،والتيتنصعلىقيامالنظامالسياسيعلىالتعددية والفصلبين السلطات،واحترامحقوقالإنسان[1].

دخلتمصرعهدًاجديدابعد إطاحةأوّلرئيسٍمدنيي منتخببانقلابٍعسكريوبعدتعليقالعمل بالدستورالذيجرىإقرارهباستفتاءٍشعبي،لتجريخلالأسابيعمعدودةإطاحةالمسارالديمقراطي وذلك باختراق الدستور وإلغاءه بل استطاعت المؤسسة العسكرية أن تغير العديد من المواد وتخترق أخرى وكل ذلك من اجل تعزيز سيطرتها على الدولة المصرية.

ثانيا: المؤسسة العسكرية تسيطر على السلطات.

مععدموجودبرلمانطوالالشهورالتسعةعشر الأولمنرئاسته،جمعالسيسيفييديهبينالسلطتينالتنفيذيةوالتشريعية،واستخدمذلكفيإصدار 263 مرسومًاجمهوريًابقانون، تضمنتتلك المراسيمتشريعاتمقيدةللنشاطالسياسيلطلابالجامعات،وقانونًالمكافحةالإرهابفرضقيودًا

1محمد الفقي، **الكتاب الأسود: جرائم الانقلاب العسكري في مصر**، (دار البرلمان المصري بالخارج، 2018) ص 19.

علىحقوقوحرياتالمواطنين،وتعديلًا تشريعيا يعاقببالسجنالمؤبدعلىتلقيأموالمنالخارج، وقانونًايسمحبمحاكمةالمدنيينأمامحاكمعسكريةعلى الأعمالالمخلةبحمايةالمنشآتالعامة[1].

استطاع الرئيس السيسي الذي جاء عن طريق انقلاب كامل ومحكم على الشرعية بالسيطرة على كافةالسلطات التشريعية، التنفيذية والقضائية، وأصبحت جميع القرارات تتخذ من المؤسسة العسكرية، ما جعلالعديد من القرارات تكون ظالمة.

فيإبريل 2017أصدرمجلسالنوابقانونًامنحالسيسيسلطةتعيينرؤساءالهيئاتالقضائية (محكمةالنقض،وهيئةالنيابةالإدارية،ومجلسالدولةالذييشملالمحكمةالإدارية العليا)،وهي السلطةالتيكانتتمارسهافيالسابقالمجالسالقضائيةالتيترأستلكالهيئاتوالتيكانتتلتزمفي الأغلبمبدأالأقدميةوتسببالقانونفياحتجاجاتعلنيةعارضتتدخلالسلطةالتنفيذيةفيأعمال القضاء،ومازالتالطعونعلىدستوريةالقانونمنظورةأمامالقضاء.

قامالسيسيبتعيينكافةالمحافظين وفقًاللقانون،وازدادعددضباطالجيشوالمخابرات المعينينفيمنصبالمحافظففيأوائل 2018 كانثمانيةفقطمنأصل 27محافظًامنالمدنيين[2].

تغلغلت المؤسسة العسكرية في دواليب الحكم، وسيطرت على جميع السلطات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة، واستمر الرئيس السيسي في الحكم وتطبيق أجنداته هو والمؤسسة العسكرية، كل هذا أدى إلى جعل مصر في المراتب الأخير بين الدول في مؤشر الديمقراطية.

المطلب الثالث: مصر بين السيطرة العسكرية والمدنية.

في هذا المطلب سوف نحاول معرفة المجالات التي من المفروض تكون تحت السيطرة المدنية ونسقطها على مصرلمعرفة مدى تغلغل المؤسسة العسكرية في مصر.

أولا: مجالات السيطرة المدنية.

---

1 هانيعوّاد،" منالانتخابإلىالانقلاب: قراءةفيدرس 30 يونيو "، **سياسات عربية**، العدد 4 ، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات (سبتمبر 2013) ص 32

2 تقرير،" تصاعدالتحديات: تداعياتاستمرارالسيسيلفترة رئاسيةثانية "،**مركزالتحريرلسياساتالشرقالأوسط** (تايمب) على الموقع: www.timep.org ، ص 06، 07.

منخلالمعرفةماتعنيهالسيطرةالمدنيةومالاتعنيهفطبقالهذاالتصورفإنهناكخمسةمجالاترئيسيةتتمبهاسيطرةالمدنيينمنخلالإ حداثتوازنجديدفيشكلالعلاقة،هذاالمجالاتهي:

1**اختيارالنخبةوتوظيفها**:وهوالمجالالذييحددالقواعدوالمعاييروالعملياتالتييتممنخلالهاتوظيفواختياروإعطاءشرعيةللعامل ينفيالوظائفالسياسية،هذهالمعاييرتحددإذاماكانالمجالالسياسي

مفتوحللمنافسةالسياسيةأملا،ومدىقدرةهذاالمجالعلىاستيعابالتنوعات المختلفةللفاعلينالسياسيين.

2**السياساتالعامة**:وتشملالقواعدوالعملياتصنعالسياساتالعامةوضعالأجندةالحكومية،إعدادالسياساتالعامة،وتنفيذال سياساتالعامة،إذاكانهناكنفوذللعسكريينعلىهذهالإجراءاتفإن

هذايعطيفرصةأكبرللعسكريينفيالتأثيرفيهاأوحتىتحديدالسياسات الاجتماعيةوالاقتصادية،

وبالتاليفإندرجةسيطرةالمدنيينتعتمدعلىمدىقدرتهمعلىإخراجالعسكريين أوتقليلنفوذهمعلىهذهالإجراءات.[1]

3

الأمنالداخلي:تشملكلالقراراتوالمعاييرالخاصةبالاستخداماالممكنللجيشمنأجلضبطالأمنوالسلاموالنظامداخلالحدودا لوطنية(الأمنالداخلي) بالإضافةإلىتقديمالعسكرينللدعماللوجيستي

وترميمتجديدالبنيةالتحتيةالمدنيةخلالعملياتالتنمية،وتكمنالسيطرةالمدنيةفيمدىمقدرتهاعلى

وضعالأهدافوالوسائلوالحدودللعسكرينالتيتحكمالعملفيهذهالعمليات.

4 **الدفاعالقومي**:تعنيالدفاععنحدودالدولةضدالتهديدالخارجي،وهيالوظيفةالأولية للعسكريين،وفيهذاالمجالفإنهمنالمهممناجلسيطرةالمدنيينمعرفةمدىقدرتهمعلىاتخاذالقراراتفيهذاالمجال[2].

هذه المجالات إن كانت خاضعة للمدنيين فان الدولة تعتبر ديمقراطية، لكن إن خضعت لتدخل المؤسسة العسكرية فذلك يعني أن هناك خلل وتداخل بين العلاقات المدنية العسكرية.

ثانيا: مجالات تحكم المؤسسة العسكرية.

فيمصرحالياتتحكمالمؤسسةالعسكريةبشكلكاملفيالمجالاتالخمسةالخاصةبالسيطرةالمدنية،وهناتبرز

مجموعةمنالملاحظاتالأساسية:

---

1 أحمدمحسن،" العلاقاتالمدنيةالعسكريةفيالديمقراطياتالناشئة "، **تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات** (19 نوفمبر 2018) ص 07، 08.

2**المرجع نفسه**، ص 08.

.1

مجالاختيارالنخبةوتوظيفها: فإنالمؤسسةالعسكريةمنالبدايةهيالتيحددتحدودالمجالالسياسيومنالمسموحلهبالمشاركةابتدا ءفاستبعدتبذلكتياراتإسلاميةبالكاملليسفقطمنالمشاركةفيالحياةالسياسية،بلومنالوجودالفعليعبرالقتلوالتصفيةالجسديةوا لاعتقال.

2.**السياساتالعامةللدولة**: فتخضعللسيطرةالكاملةللمؤسسةالعسكريةبحيثتتحولالوزاراتإلىجهاتتنفيذية فيأحيانكثيرةتُنفذالسياساتوالرؤىالموجودةلدىالمؤسسةالعسكريةأوتعملبحريةفقطفيالمجالاتالتي تتركلهاالمؤسسةالعسكريةحريةالحركةبها.

3.إذاأرادالجيشالتموضعمرةأخرىفيالمشهدالمصريفإنهفيالمرحلةالأوليقديتخلىعنالسيطرةعلىالمشهدالسياسيوالانتخاباتوالن خبةالحاكمةبشكلمباشرليتركذلكللمدنيين،ومعهذافستظلالسيطرةغير المباشرةموجودةعبرقياداتالجيشالسابقةالموجودةفيالأحزابالمختلفةأوعبرالتأثيرغيرالمباشر.

4. واحدمنالتحدياتالتيستكونفيتلكالمرحلةهووجودانتخاباترئاسيةحقيقيةبمنافسةجادةبينالمدنيين أنالمؤسسةالعسكريةالمصريةلديهامشكلةمعفكرةالانتخاباتبالأساس،فإجبار موسىمصطفىموسىللدخولفياليومالأخيرللترشحكانيهدفإلىإبقاءشكلالانتخابات.

5.إنالعلاقةالوثيقةبينالأحزابالىسارويةوالليبراليةالتقليديةمنجهةوالمؤسسةالعسكريةمنجهةهيواحده منأسبابباستمرارالهيمنةالعسكريةعلىالسياسةحتىالآن،فرغمأنهذهالقوىالسياسيةالمدنيةغيرمحسوبة علىالمؤسسةالعسكريةبشكلمباشر،إلاأنهطالماتماستخدمهامنقبلالمؤسسةالعسكريةمنذعبدالناصر وحتىالسيسيكواجهةمدنيةللحكمالعسكري. [1]

إذن فالمؤسسة العسكرية كما رأينا لها تدخل كبير في المجالات المدنية ، بل أصبح تتدخل في بقية الوزارات وهذا ما نفصل فيه في المبحث الثالث.

المبحث الثالث: تغلغل المؤسسة العسكرية في المجالات المدنية

1أحمدمحسن، **المرجع السابق**، ص 10، 11.

بعد وصول السيسي للحكم جراء الانقلاب على الشرعية، بدأت المؤسسة العسكرية تسيطر على جميع المجالات المدنية، وأصبحت هي المتحكم في كافة دواليب الحكم.

المطلب الأول: احتواء المؤسسة العسكرية لمجالي القضاء والتعليم.

استطاع الجيش أن يتدخل في أهم مجالين وهما القضاء والتعليم، وسيطر عليهما بالكامل.

أولا: المؤسسة العسكرية تحتوي القضاء.

عمدقائدالانقلابالعسكريإلىإشراكالسلطةالقضائية في صراعه السياسيظنًامنقيادةالجيشأنهذاالأسلوبسوفيضفيشرعيةعلى الانقلابالعسكري ففييوم 3يوليو2013، أعلنقائد الانقلابالعسكري،الفريقأولعبدالفتاحالسيسي،تعيينرئيسالمحكمةالدستوريةالعليارئيسًاللبلادوكلّفهبأداءاليمينقبلتوليهالم نصبأمام المحكمةالدستوريةالعليا، وفي صباحيوم 4يوليو 2013، اجتمعتالمحكمةالدستوريةالعلياباكاملقضاتها في أجواءاحتفالية؛فأدىالمستشار

عدليمنصوررئيسالمحكمةالدستوريةالعليا،اليمينالقانونيةلتوليمنصبرئيسالجمهورية؛فجعلهذاالإجراءالقضاءالمصريطرفًاأ صيلاً فيالصراع السياسي؛وهوماأثّربشكلسلبيعلى أداء العمل في منظومة العدالة في مصر بصفة عامة، ذلكأنالقاضيالذيتُعرضعليهقضيةضدماقامبهقادة الجيش في مصر من انقلاب على السلطة الحاكمة، كيفيستطيعأنيحكم في مطابقةتلكالإجراءاتللدستورأومخالفتهالهإذاكانتهذهالسلطة الجديدةأوصلترئيسالمحكمةالدستوريةالعلياإلىسدةالحكم،وبالتاليلنيقتصردورالقاضي على إصدار حكم في مجردنزاعقانونيفقط،ولكنهينظر قضيةتخصرئيس أعلى المحاكم في مصر وأعضاءجمعيتهاالعمومية الذينوافقواعلى خرقالدستوروتوليرئيسهمرئاسةالنظامالجديد[1].

استطاع الجيش ان يدخل القضاء في اللعبة السياسية، وأصبح بذلك هذا القضاء غير مستقل فرئيس المحكمة الدستورية تم اختياره من طرف الجيش وبالضبط السيسي، بهذه الخطوة بدأت السيطرة على القضاء من طرف المؤسسة العسكرية.

شارك رئيس مجلس القضاء الأعلى في مصر المستشار حامد عبد الله في الاجتماع الذي أعلن أثناءه الفريق السيسيبيان الإطاحة بالمؤسسات المنتخبة، فالقي كلمة بارك فيها إعلان الانقلاب وتمنى التوفيق لقادة العسكر

1 وليد الشرابي،" عدالةمنحازة: دعمانقلابالسيسيوضربخصومه"، **مركز الجزيرة للدراسات**، (07 ابريل 2014) ص 2.

فيالمرحلة القادمة، علما بان العمل السياسي محضور على القضاة ممارسته، ويشكل جريمة بموجب أحكام القانونالمصري، لقد نجحت سلطة الانقلاب العسكري في مصر أن تشل القضاء المصري بأكمله وبكل مكوناته عنإمكانية أن يصدر حكم ما من أية محكمة مصرية يدين سلطة الانقلاب.[1]

نجحت المؤسسة العسكرية بالانقلاب على الشرعية وبدعم من القضاء، وهنا بدأت المرحلة الثانية من استغلال القضاء بإصدار الأحكام على كل من يعارض النظام.

استمرتسلسلةالبراءاتعقباسقاط مرسيلمصلحة وجوهالنظامالقديم،فأصدرتمحكمةالجناياتحكماًفي19ديسمبر 2013،ببراءةعلاءوجمالمبارك،والفريقأحمدشفيقالمرشحالخاسرفيانتخاباترئاسةالجمهوريةعام2012 والهاربخارجالبلاد،فيالقضيةالتيعرفتإعلامياًباسمأرضالبحيراتالمرة،كماأمرتالمحكمةبإخلاء سبيلهماعلىذمةقضيةالتلاعبفيالبورصة،كمابرأتالمحاكمرئيسديوانرئيسالجمهوريةالأسبق زكرياعزمي،فيقضيةالكسبغير المشروع رغمأنهسبقلمحكمةأولدرجةأنأصدرتحكماًبسجنه7سنوات وتغريمهمالياً[2].

وثار نقاش حول ملخصه أنه فيالوقتالذيتتمفيهتبرئةمباركورموز نظامه فيقضاياقتلالمتظاهرينوالفسادالماليوالإداريبدوالوضعمختلفاًتماماًمعالمعارضينالذيناستهدفهمالقضاءبأحكامأجمعالعالم لوصفها

بأنهافضيحةغيرمسبوقة،وصلتإلىأحكامجماعيةبالإعدامصدرتبشكلصُوَريبخلافمئاتالأحكامالقضائيةالمختلفةضدرافضيالانقلابتراوحتمابينالسجن

المؤبد25سنةوالسجنسنة،أحكامالإعدامواحدهاوصلتإلىنحو800حكماًفيحقرافضيالانقلاب العسكري؛ففي19مارس2014،أصدرتمحكمةجناياتشمالالقاهرة،حكماًغيابياًبإعدام26متهماًفيقضية استهدافالمجرىالملاحي،وذلكفيالتهمالمنسوبةإليهمبارتكابجرائمإنشاءوإدارةجماعةإرهابية والإضراربالوحدةالوطني[3]

---

1 وليد الشرابي، **المرجع السابق**، ص 02.

2رجب السيد عز الدين،" تحولاتالسلطةالقضائيةبعدانقلاب 3 يوليو2013"، **دراسةتحليلية المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (13مايو2015) ص 20، 21.

3**المرجع نفسه**، ص 21.

وفي07جويلية2014،أصدرتمحكمةجناياتشبراالخيمة،قراراًبإحالةأوراقمفتيجماعةالإخوانالمسلمينوعضومكتبإرشادا لجماعةعبدالرحمنالبر،والداعيةالإسلاميمحمدعبدالمقصودوآخرينإلىالمفتيالجمهوريةلأخذرأيهالشرعيفيإعدامهم،وحدد تجلسة 2يوليوالجاريللنطقبالحكم،فيالقضيةالمتهمفيها 42شخصاًبقطعطريققليوب.[1]

ثانيا: عسكرة قطاع وزارة التعليم.

أرسلت المؤسسة العسكرية 6ألويةمنالقواتالمسلحةإلىوزارةالتربيةوالتعليمفيعام 2015 بعهدالوزيرمحبالرافعيوهماللواءحسامأبوالمجدرئيسقطاعشؤونمكتبالوزير،واللواءعمروالدسوقيرئيسالإدارةالمركزيةللأمن،واللو اءنبيلعامرمستشارالوزيرلتنميةالموارد،واللواءمحمدفهميرئيسهيئةالأبنيةالتعليمية

واللواءكمالسعوديرئيسقطاعالكتب،بالإضافةإلىاللواءمحمدهاشمالذيتولىرئاسةقطاعالأمانةالعامةبديوانعاموزارةوالتيتة ضمالشؤونالماليةوالإداريةوأيضاإشرافجهازالخدمةالوطنيةبالقواتالمسلحةعلىتوريدوجباتالتغذيةالمدرسيةبالمدارسوالإشراف علىمطابخالمدينةالجامعيةلجامعةالقاهرة.

المشهدالأبرزفيعمليةعسكرةالتنشئةالسياسية كانواضحافيالخطابالذيألقاهأحدأفرادالقواتالمسلحةفيأحدالمدارسبعدانقلا ب 3يوليو2013، والتيأعنفيهاأندورالقواتالمسلحةالمصريةمرتبطبالشرعيةالمسلحةالتيتمتلكهاوكانبذلكيشيروبوضوحإلىعسكرةالتنشئةالسيا سيةفيالمدارسمنأجلإدخالقيمومعانيجديدةتساهمفيعسكرةالمجتمعككل[2].

بعد السيطرة على القضاء اتجهت المؤسسة العسكرية إلى وزارة التعليم ووضعت العديد من اللواءات مسئولين فيها، وذلك راجع لأهمية التعليم في السيطرة على الشعب وأفكاره وإبقاءه خاضعا لها.

ويمكنرصدعدةأشكاللعمليةعسكرةقطاعالتعليموهي:

1**العسكرةالمباشرة**:وتكونمنخلالتوليضباطالقواتالمسلحةإدارةالملفاتالمهمةبتكليفرسميومباشرمنقبلمجلسالوزراءسواءكان بالندبأوإعادةالتعيينأوالتكليف.

1رجب السيد عز الدين، **المرجع السابق**، ص 21.

2أمجدحمدي،" عسكرةالوزاراتالمدنية:وزارةالتعليمنموذجا"، سياسات عامة، **المعهد المصري للدراسات**، (08 يوليو 2019) ص 02.

2**العسكرةغيرالمباشرة**: ذلكمنخلالالحكمغيرالمباشرعبروسطاءمدنيينرسميينوغيررسميين.

3**الوكلاءالمدنيونالرسميون**: وهوالدورالذيتقومبهأكاديميةناصرمنخلالتأهيلوتدريبالكوادرالمدنيةمنالعامليبالقطاعالمدنيا لحكوميالمرشحينللحصولعلىمناصبقيادية،وذلكمنخلالبرنامجالزمالةبأكاديميةناصرالعسكرية .

4**الوكلاءالمدنيونغيرالرسميين**: وهوالدورالذيقامتبهشركةفالكونللأمن،والتيحلتمحلقواتالشرطةالمدنيةلتأمينالمنشآتالجامع ية،وعادةماتكونتلكالجهاتالخاصةتابعةلجهازالمخابراتالعامةوهوماتكررفيمجالالإعلاممنخلالسيطرةالعسكرعلىالقنواتالف ضائية.

6**العسكرةالأكاديمية**: وتهدفإلىالسيطرةعلىالمجالالبحثيبالجامعاتومنعالباحثينمنمناقشةالعلاقاتالمدنيةالعسكرية،والحراك الثوريوالتحولالديمقراطي،والدورالسياسيللقواتالمسلحة، كذلكإرهابالباحثينومنعهممنتناولأحداثثورةيناير أوفتحملفحقو قالإنسانوالاختفاءالقسريواستقلالالقضاءوالهدفالأساسيمنهذهالإجراءاتهوالسيطرةعلىالجامعاتأمناومسارا[1].

قامتالقواتالمسلحةخلالالسنواتالخمسالأخيرةباتخاذعدةإجراءاتنحوعسكرةالمجالالتعليميوذلكمنخلالإنشاءكليةالطبالع سكري،وانشهادةبكالوريوسالطبوالجراحةوكذلكالشهاداتالأكاديميةالممنوحةمنكليةالطبالقواتالمسلحةمعترفبهامنالمجل سالأعلىللجامعاتويسريعليهاكافةاللوائحالمنظمة، كما
أنشأتالقواتالمسلحةمدارسبدرالدوليةللغاتبالسويسوالتييمتلكهاالجيشالثالثالميداني،وجاءفيالإعلانأنهاستكونضمنسلسل ةمنالمدارسالدوليةالتيتمتلكهاالقواتالمسلحةوالتيتسعىإلىالارتقاءبالتعليمفيمصر، بهذا أصبح التعليم متحكما فيه من طرف المؤسسة العسكرية بالكامل وهذا ما يعتبر خلط بين العلاقات المدنية العسكرية.

المطلب الثاني: عسكرة باقي القطاعات.

بعد قطاع القضاء والتعليم سيطرت المؤسسة العسكرية على بقية القطاعات الأخرى سيطرة تامة.

أولا: صنع سياسة عامة في مصر.

مثلتالحكوماتالتيجاءتفيفترةرئاسةالسيسيمثالاواضحالتحالفالعساكرمع التكنوقراطالإدارة شؤونالدولةالمصرية،وهوالتحالفالقديم/الجديد، معهذا فإنهذاالتحالفكانمصحوبابعددمن التغييرات لكنهذهالمرةفإنالتحالفاتلا تأخذشكلالشراكاتبينالنظاموالرجالالأعمالكماكان

1 أمجدحمدي، **المرجع السابق**، ص 12، 13.

يحدثأيامجمالمبارك،ولكنتأخذشكلالتابعوالمتبوع،حيثتعملمؤسساتالجيش علىالسيطرةعلى المشهدالاقتصاديلكنهافينفسالوقتتسمحلرجالالأعمال والشركاتالكبربالعملللكنتحتإشرافها أوبالتعاونمعها.

تزايددورضباطالجيشالحاليينوالسابقينفيتوليالمواقعالتنفيذية،يبدوهذاأكثر وضوحاعلىمستوى المحافظينلكنهذاالنفوذالمتصاعديشملأيضامؤسساتوهيئات تابعهللجيش،وامتدادهذاالنفوذإلى مجالاتومساحاتجديدةفيالاقتصادالمصري وهوالذييفسرجزئياتراجعدوررجالالأعمالللصالح المؤسساتالعسكريةوأفرادها، ومعأندورالجيشفيالاقتصادوالإدارةليسجديدالكنوتيرةالتسارعفي هذاالدور هوالجديدووصولهإلىمساحاتجديدة[1].

جدول رقم 01: حضور المؤسسة العسكرية وفشل السيطرة المدنيةفي مصر.

المجالات	قبل الثورة	المرحلة الانتقالية	فترة مرسي	مرحلة السيسي
تجنيد النخبة	+	+	صراع	+
صنع السياسة العامة	+	+	صراع	+
تنظيم المؤسسات العسكرية	+	+	+	+
الأمن الداخلي	+	+	+	+
الأمن الخارجي	+	+	+	+

المصدر: بومدينعربي، العلاقاتالمدنيةالعسكريةوتحدياتالسيطرةالمدنيةفيمصرالمؤسسةالعسكريةفيمواجهةقواعدالديمقراطية، مجلة الحوار المتوسط، المجلد 10، العدد 02، (جوان 2019)

ثانيا: عسكرةالمناصبالقياديةبوزارةالصحة.

فيظلسعيالانقلابإلىالحكمالمباشروإقصاءكلمكوناتالمجتمعالمدني،تفشتظاهرةالسيطرة علىالقطاعاتالحيويةفيوزارةالصحةوأهمهاقطاعات (الأمنوالماليةوالقطاعالإداري) بالإضافةإلىالعشرات منالوظائففيالإدارةالوسطبدرجةمديرعاموالتييصعبرصدهالعدموجودشفافيةفيالإعلانعنآلياتتعيينالعسكريينفيتلكالمناصب،ومعذلكفإنعدموجودوثائقأومواد منشورةتخصتلكالقياداتالوسطى لايمنعمنالتنويهإلىوجودهاعلىأرضالواقعكظاهرةباتتمستقرةفيالمؤسساتالحكوميةالمختلفة،فمكتب

1أحمدمحسن،" منيصنعالسياساتالعامةفيمصر؟"، **دراساتسياسية، المعهد المصري للدراسات** (12 ديسمبر 2017) ص 17، 18.

اللواءأوالعميدأوالعقيدموجودفيجميعقطاعاتوزارةالصحةتحتمسمياتمديرإدارةالمقرأوالأمنأومدير عاممؤسسةأومسئولالاتصالات[1].

1. أثروجودالعسكرعلىبيئةالعمل.

إنتفشيظاهرةوجودالعسكرينفيقطاعاتوزارةالصحةالوسطساهمفيزيادةالاحتقانلدىالعاملين بالصحةخصوصافيظلضعفبنيةعملتلكالمؤسسات،وضعفالأجوروارتفاعرواتبتلكالقياداتبالإضافة إلىمايتقاضونهمنمعاشاتمرتفعةتبدأمن 15ألفجنيهلرتبةعقيدوتصلإلى25 ألفجنيهلرتبةلواء،وهو مايضاعفمنالعبءالنفسيعلىموظفخدميقدلايزيدراتبهالشهريعن 1500جنيهشهريا، كمايقللتواجدالعسكرفيالمؤسساتالمدنيةمنفرصالمدنيينفيالترقيوالحصولعلىوظائفعلياوفيالسلم الوظيفيكذلكيجعلالموظفالمدنييشعربالتمييزوأنهمواطنمنالدرجةالثانية.

كماأنالإدارةالمباشرةمنجانبالعسكرينللمؤسساتالمدنية،وتركيزهمعلىالجوانبالتنظيميةالمرتبطةبثقافة الضبطوالربط،وتنفيذالأوامردونمناقشة،ومركزيةالقرار،كلذلكيساهمفيتدجينالسلوكالوظيفيلدى الموظفالعام،ويعملوكأنهمحتل عسكرياويذهبإلىالعملهوكأنهذاهبإلىثكنةعسكرية[2].

إذن فوجود العسكر في المناصب المدنية الصحية يقلل كثيرا من الكفاءة لهم ويجعلهم يحسون أنهم تحت الاحتلال، خاصة أن المناصب المهمة تكون من نصيب أفراد المؤسسة العسكرية.

2. دورالإنتاجالحربيالمتناميفيالقطاعالصحي.

فيمايليعرضلأوجهتوغلوزارةالدولةللإنتاجالحربيفيمجالالخدماتالصحيةفيمصر.

-**مصنعسياراتالإسعاف**:فييوم 19يناير 2017وقعتالصحةوالإنتاجالحربيكممثلينللحكومةالمصرية مذكرةتفاهممعإحدىالشركات (لميذكربيانالصحةأوالإنتاجالحربياسمالشركة) لإنشاءأولمصنع سياراتإسعافةفيمصر.

1أمجدحمدي،" عسكرةالوزاراتالمدنية:وزارةالصحة نموذجا"، **دراسات، المعهد المصري للدراسات**، (21 مارس 2019) ص 04.

2**المرجع نفسه**، ص 05.

-**مشروعالتأمينالصحي**:فيالسادسمنديسمبر 2018شهدرئيسالوزراءمصطفىمدبوليتوقيع مذكرةتفاهمبينثلاثوزاراتهيالصحةوالإنتاجالحربيوالاتصالاتبشأنميكنةخدماتالتأمينالصحيالشاملفيمرحلتهاالأولىالتيستنطلقمنمحافظةبورسعيد.

- **إنشاءمصنعألبانأطفال**:أعلنوزيرالدولةللإنتاجالحربياللواءمحمدالعصارأنمصربصددنشاءمصنع لألبانالأطفالوذلكفيوم 10يناير 2017،وذلكبالتعاونمعوزارةالصحة.

-**إنشاءمصنعللسرنجاتذاتيةالتدمير**:أعلنأحمدعمادوزيرالصحةالسابقفيوم 30 ديسمبر 2015القيامباتخاذعددمنالإجراءاتلسرعةإنجازمصنعالسرنجاتذاتيةالتدميروذلكفيإطارالاستراتيجية التيتتبعهاالوزارةللوقايةمنفيروسسي،وأكدأنهتموضعمسودةبروتوكولتعاونمابينوزارةالصحة والسكانووزارةالإنتاجالحربيوالهيئةالهندسيةللقواتالمسلحةممثلةعنوزارةالدفاعلسرعةإنجازالمصنع لافتاإللقائهاللواءمحمدالعصاروزيرالإنتاجالحربيفيمكتبهلبحثإنشاءعددمنالمشروعاتمنبينها مصنعالسرنجاتذاتيةالتدمير.

- **إنشاءمصنعللمحاليلالطبية**:وقعتوزارةالصحةبروتوكولتعاونمعوزارةالإنتاجالحربيفيوم 15 أكتوبر 2016 ،وذلكلإنشاءمصنعللمحاليلالطبية،وقالتالدكتورةألفتغرابرئيسالشركةالقابضةللأمصالواللقاحات:إنالمصنعالمزمعإنشاؤ هوتجهيزهبالشراكةمعوزارةالإنتاجالحربيوالقطاعالاستثماريمتوافرلهمبنيانبفاكسيرابالإضافةإلىخطإنتاجسابقللمحاليلتما ستيرادهمنالخارجولميعملحتىالآنلافتةإلىجاهزيةحوالي% 60منالمصنع. [1]

ثالثا: سيطرةالجيش على الإعلام.

بعدإلغاءوزارةالإعلاموتحويلهاإلىالمجلسالأعلىللإعلام؛فإنهناكمجموعةمنالمؤسساتالإعلاميةالرسمية التيتسيطرعليهاالدولةمنخلالمجموعةمنالشخصياتالتيسبقلهاأنخدمتفيأجهزةالمخابراتالمدنية والعسكرية،أوتتبعمباشرةهذهالجهاتوأهمها: المجلسالأعلىللصحافة،المجلسالأعلىلتنظيمالإعلام، الهيئةالوطنيةللصحافة، الهيئةالوطنيةللإعلاموهيأهمهم،فهيالتيتقومنيابةعنالدولةبممارسةحقملكيةوسائلالإعلام وتؤولإليهاجميعأصولوحقوقاتحادالإذاعةوالتليفزيون، بالإضافة

1 أمجدحمدي، عسكرةوزارةالصحة، **المرجع السابق**، ص 23.

إلىالهيئةالعامةللاستعلامات،وتتبعرئاسةالجمهوريةمباشرة،وهيجهازالإعلاموالعلاقاتالعامةالرسمي الخاصبالدولة،ونظيرهالمطبوع،جريدةالوقائعالمصرية،وهيالجريدةالرسميةللدولة.[1]

أما بالنسبة الإعلامالإلكتروني تسيطرالمؤسسةالعسكريةمنخلالأذرعهاالأمنيةعلىخدمةالإنترنتفيمصربالكامل،سواءمنخلالمركزدعم واتخاذالقراربمجلسالوزراء،والذييسيطررسميًّاعلىخدمةالإنترنتالداخلةإلىمصر،أومنخلالسلسلةالشركات التيتهيمنعلىخدمةالإنترنتفيمصر،والتيتسيطرعليهاأجهزةالأمنالمدنيةوالعسكرية،ومنأبرزنماذجذلكشركةموبينيل،إحدىشر كاتمجموعةأوراسكومالتيتملكهارجلالأعمالالمسيحينجيبساويرسأحدأهم أعواندولةالعسكرفيمخططاتهاالمخابراتيةوالسياسية.

أما الإعلامالخاصفيمصر،هوإعلامرجالالأعمال؛حيثلايمكنفيبلدمثلمصرأنيمتلكغيررجالالأعمال، ومنفئةمعينةمنهمأيضًا وسيلةإعلاممؤثرةوفعالة،وقابلةللاستمرارونعنيبفئةمعينةمنهمهيتلكالفئة منرجالالأعمالالتيترتبطارتباطًاوثيقًابالسلطةالتييسيطرعليهاالعسكرمنذ1958وهذاالمجالهوأحدأهم مظاهرالفسادالناجمعنتزاوجالمالوالسلطةفيمصر[2].

منخلالالعرضالسابق؛فإنسيطرةالمؤسسةالعسكريةعلىالإعلامالحكوميمطلقةحيثبعضهذهالمؤسساتتشكلتعليددولةالعسكر، بالإضافة إلىالسيطرةعلى مصادر: التمويل، التعيين، الرقابة.

رابعا: عسكرة قطاع النقل في مصر.

بدأتظاهرةالعسكرةمبكرافيعهدالمجلسالعسكريبقيادةطنطاويبدايةمنعام2011،وقدرصدتجريدة الوطنفيالأولمنمايوانتشارالقياداتالعسكريةبالدواوينوالهيئاتالمدنية،ووفقالتحقيقالوطنوالذيلم ينفهالمجلسالعسكريالحاكمآنذاك –فقدأكدالتحقيقأنهتمانتداب 20منالقياداتالعسكريةالعاملين والمتقاعدينلإدارةوزارةالنقل،وأشارإلىأنرجالالبحريةيحتكرونرئاسةالموانئالمصرية،وتابعالتحقيق" :وزارة النقلمنالوزاراتالتيلهانصيبكبيرمنرجالالجيشحيثيتولى 20لواءوعميداسابقامناصبقياديةفيالوزارة

1 احمد التلاوي،" المؤسسةالعسكريةوإدارةالآلةالإعلاميةفيمصر"، **دراسات إعلامية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية**، (05 جانفي 2016) ص 05.

2**المرجع نفسه**، ص 06، 07.

وخاصة قطاع النقل البحري الذي يترأسه بالإنابة اللواء بحري السيد حامد هداية إلى جانب عمله رئيسا لهيئة ميناء الإسكندرية، في أغسطس 2017 بعث الأستاذ عبد الناصر سلامة سبعة شكو بلرئيس الجمهورية ينذرهم نخطر عسكرة وزارة النقل، وقام بتحديد 22 مسؤولا بوزارة النقل قادمين من المؤسسة العسكرية لإدارة المواقع القيادية العليا بوزارة النقل.[1]

وزارة النقل من أول الوزارات التي تم عسكرتها، والوزير ليس هو الوزير العسكري الأول للوزارة النقل في عهد السيسي، فهناك اللواء سعد الجيوشي الذي تولى حقيبة النقل في 19 سبتمبر 2015، كما أن رئيس هيئة السكة الحديد الحالي المهندس أشرف رسلان جاء إلى المنصب عقب إقالة السابق اللواء مدحت شوشة تماستبعاده عقب حادث قطار الإسكندرية في 13 أوت 2017، والذي جاء على خلفية إقالة اللواء أحمد حامد الرئيس الأسبق للهيئة في مارس 2016.

ومن الجدير بالذكر أنه عند الفشل في المهام يتم استبدال المسؤول العسكري بعسكري آخر، وهو ما يمكن وصفه بأنه عدم اكتراث وإصرار على استمرار منظومة الفشل، والأمثلة كثيرة فمثلا شركة القاهرة للعبارات ظل اللواء حسين الهرميل رئيسا لمجلس الشركة منذ إنشائها عام 2008 وحتى تم إقالته عام 2017 بسبب خسائر وديون الشركة، وتم تعيين اللواء شريف الخرشبدلا منه، ثم قام كما لا لوزير بإقالة الخرشفي مايو من العام الجاري لنفس السبب وهو استمرار الخسائر وتعيين اللواء بحري محمد طلعت خلفا له[2].

هناك عدة أسباب ساهمت في عسكرة وزارة النقل بهذا الشكل الكبير وهي:

-

هيمنة القوات البحرية على قطاع النقل البحري وإدارة الموانئ، بالإضافة إلى السيطرة على قناة السويس واحتكار مجال العمل في قطاع النقل البحري، وهو ما دفع وزارة النقل للتأسيس شركة مثل القاهرة للعبارات والتي يديرها اللواء المتقاعد من القوات البحرية.

-

أن قطاع النقل يتطلب أن يكون شاغلو وظائف القيادة العليا من الحاصلين على بكالوريوس الهندسة، وهذا الشرط متوفر في الضباط خريجي كلية الفنية العسكرية، وهو ما جعل النقل ملاذ اللواءات الجيش المتقاعدين من الحاصلين على بكالوريوس الهندسة من الكلية الفنية العسكرية التي يتخرج مهندسين عسكريين.

---

1 أمجد حمدي، **" عسكرة إدارة وزارة النقل المصرية: المظاهر والآثار "**، سياسات عامة، **المعهد المصري للدراسات**(28 أكتوبر 2019) ص 01.

2 **المرجع نفسه**، ص 07.

–

يعتقدالعسكريونالمهيمنونعلىنظامالحكمفيمصرأنالسيطرةعلىمجالالنقلبشكلعامسواءكانىنقلبريأوبحريأوجويمناختصاصا تالأمنالقومي،وبالتاليفإنإدارةالطرقومترواالأنفاقوالموانئوالسكةالحديدتضمنسيطرةالقواتالمسلحةعلىتلكالمرافقالحيويةوقتا لاضطراباتالداخليةوهومايعنيأنالتوجهاتالاستراتيجيةللقيادةالحاليةترىأنالخطرعلىالقواتالمسلحةيأتيمنالداخلمنخلالانتف اضاتشعبيةمحتملةتنددبالحكمالعسكري،وبالتاليفإنالسيطرةالعسكريةعلىالمرافقتضمنللقواتالمسلحةالتدخلالسريعلموا جهةتلكالمخاطرالمحتملة[1].

خلاصة الفصل.

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل حول دور المؤسسة العسكرية في إفشال التحول الديمقراطي المصري توصلنا للعديد من النتائج التي تعتبر مهمة ونفصلها في النقاط التالية:

- لقد كانت المؤسسة العسكرية ترى ما يحدث عند وصول مرسي للحكم، وكانت تعد خطة محكمة للانقلاب عليه، وعندما حانت الفرصة انقلبت عليه وعزلته، وهذا يعتبر أول انقلاب على الشرعية الدستورية في مصر، كما حدث انقلاب أخر على السيسي لكنه كان فاشلا.
- بدأت المؤسسة العسكرية استراتيجيتها في خرق الدستور ثم تغييره، وهذا ما نجحت فيه، كما بدأت في معاقبة أي شخص يعارضها، حيث تعرض المئات للاختطاف والتعذيب ومنهم الرئيس مرسي، ونجحت المؤسسة العسكرية في هذه المرحلة كذلك بالسيطرة على مصر.
- تغلغلت المؤسسة العسكرية في جميع القطاعات المدنية فدخلت وزارة الصحية والتعليم، كما لم تترك وزارة النقل، وممارسة الاضطهاد ضد الإعلاميين، وبهذه الخطوة الأخيرة انتهت الديمقراطية في مصر وهي ألان تحت حكم عسكري مدمر.

1أمجدحمدي،عسكرةوزارةالنقل، **المرجع السابق**، ص 10.

الخاتمة

الخاتمة.

بعد دراستنا للعلاقات المدنية العسكرية كأحد مجالات الدراسات الاستراتيجية، وكذلك دراسة التحول الديمقراطي في الدول العربية، وبعد تحليل العلاقة التي ترتبط بين المتغير السابق ذكرهما، وتجسد ذلك في دراسة حالة مصر التي شهدت ثورة كأحد بوادر التحول الديمقراطي، لكنها تعرضت للإجهاض والفشل من طرف المؤسسة العسكرية.

بالنظرإلىالإشكاليةالمطروحةوالأسئلةالمرتبطةبها،والفرضياتالمصاغة،وباستخدامنهج دراسة الحالةقمنا في هذه الخاتمة بالوقوف على نتائج اختبار الفرضيات،بالإضافة إلى النتائج العامة المتوصل لها:

- **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى: كلما كان للمؤسسة العسكرية دور في المجال السياسي، **كلما** زاد ذلك في إفشال أي عملية تحول ديمقراطي، ويبرز ذلك في مصر حيث قامت المؤسسة العسكرية بإفشال التحول الديمقراطي، ومما تطرقنا إليها وجدنا أن للمؤسسة العسكرية دور كبير في النظام المصري حيث توغلت في السياسية منذ 1945وبقية متواجدة في قلب الحكم بشكل بارز، لكن تغير دورها مع نظام مبارك وأصبح حامية له وتعمل معه بشكل خفي، لذلك عند حدوث الثورة المصرية قامت بالتدخل وإفشالها لأنها لن تغادر السلطة.

الفرضية الثانية: أدى هشاشة وضعف المؤسسات المدنية المصرية في ظل ثورة يناير، إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية، لتصبح هي المتحكم الفعلي في نظام الحكم، وبعد اختبارنا لهذه الفرضيةوجدنا المؤسسات المصرية التي كان تحت حكم مبارك أصبحت ضعيفة جراء غضب الشعب عليها، وهذا ما سمح للمؤسسة العسكريةوهي التي تعتبر المؤسسة القوية الوحيدة التي بقية صامدة إلى استغلال الموقف والسيطرة على الحكم، وبهذا تضمن بقاءها.

الفرضية الثالثة: نجاح التحول الديمقراطي في أي دولة، يؤدي إلى إعادة صياغة العلاقات المدنية العسكرية بشكل يحد من تدخل المؤسسة العسكرية، وهذا لم يحدث في مصر، و بدراستنا لحالة مصر وجدنا أن المؤسسة العسكرية والتي ادعت أنها تدخلت لاسقاط مرسي للمحافظة على الدولة، زادت في منح السلطات لها بشكل كبير وهو ما يتعارض مع الديمقراطية، لذلك فالتحول الديمقراطي في مصر قد عرف انتكاسة كبيرة.

- **نتائج الدراسة.**

الخاتمة.

من خلال الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. إن دراسة العلاقات المدنية العسكرية التي تعني بشكل أدق العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية، حيث تقتضي العلاقة بينهما أن لكل مؤسسة دور خاص بها ولا يجب تجاوزه، فالمؤسسة العسكرية مسؤولة على حفظ الأمن وحماية حدود الدولة، والمؤسسات المدنية مختصة في بقية المجالات الأخرى.

2. هناك العديد من الأدبيات التي تطرقت إلى موضوع العلاقات المدنية العسكرية، وتدخل المؤسسة العسكرية بالمؤسسات المدنية، فالعديد من المقاربات الحديثة ترى أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع.

3. إن درجة العلاقات المدنية العسكرية تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك راجع للعديد من العوامل، فهناك الدول المتقدمة التي فيها فصل تام بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية، وتخضع الأولى إلى الثانية، وهناك دول العالم الثالث التي فيها تدخل للمؤسسة العسكرية لكن بأشكال مختلفة.

4. إنعمليةالتحول الديمقراطيعمليةتراكميةتبعاًلشروطمعينةوفقمراحلزمنيةمتدرجة،والإرادة الإنسانيةتلعبدور أساسيفيتسريععمليةالتحولالديمقراطية،والذييتطلبنضالايومياًمنكلفردفي المجتمع وعلىجميعالمستويات نضالاًشاقاومستمرا.

5. شهدت العديد من الدول العربية ثورات، واصطلح عليه بالربيع العربي، ومن بين هذه الدول نجد مصر التي عرفت ثورة شاملة استطاعت أن تسقط نظام حكم مبارك، وتحرر البلاد من حكم دام قرابة الثلاثين سنة.

5. إن تأثير العلاقات المدنية العسكرية لها تأثير على التحول الديمقراطي أما بإنجاحه أو بإفشاله، ففي مصر نرى أن المؤسسة العسكرية دعمت الثورة في بدايتها لكنها انقلبت عليها، وانقلبت كذلك على الرئيس مرسي الذي يمثل الرئيس الشرعي.

6. لقد قامت المؤسسة العسكرية المصرية بدور سلبي في المسار العام للتحول الديمقراطي في مصر، وبدأت بالتغلغل في الحكم بشكل معمق عن طريق تغيرات في الدستور، والسيطرة على جميع القطاعات المدنية، وبهذا أصبحت هي الحاكم الفعلي والوحيد في مصر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع.

➢ الكتب

1. أحمد جلال،**صراعالقوبالمدنيةالعسكريةوأثرهعلىالسياسةالخارجيةالتركيةفيمنطقةالشرقالأوسط**(مصر دار المكتبالعربيللمعارفللنشروتوزيع 2015)

2. الأغا فؤاد، **علم الاجتماع العسكري**، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)

3. أفلاطون،ت:فؤادزكريا**جمهوريةأفلاطون**، (القاهرة :المؤسسةالعربيةللتأليفوالنشر،دارالكتاب العرب 2000)

4. بدوي محمدطه،**النظريةالسياسية:النظريةالعامةللمعرفةالسياسية**(الإسكندرية: المكتبالمصريالحديث،1991)

5. بشارة عزمي،**الثورةالتونسيةالمجيدةبنيةثورةوصيرورتهامنخلاليومياتها** (بيروت،الدارالعربيةللعلوم، 2012)

6. بشارة عزمي،**ثورةمصرالجزءالثانيمنالثورةإلىالانقلاب** (الدوحة:المركزالعربيللأبحاثودراسةالسياسات2016)

7. تورين آلان، ت:حسنقبيسي،**ما هيالديمقراطية**،ط2(لبنان: دارالساقي،2016)

8. الجابري محمد عابد، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)

9. زرتوقة صالح سالم، **أنماط الاستيلاء على السلطة في الوطن العربي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992)

10. عبد الرحمان حمدي،الجيوش والسياسة في الخبرة الإفريقية، في كتاب: **الجيوش والتحول الديمقراطي فيإفريقيا** تحرير حمدي عبد الرحمان، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)

11. عبد ربه احمد، الاتجاهات الحديث في دراسة الدور السياسي للجيوش، في كتاب: **الجيوش والتحولالديمقراطي في إفريقيا**، تحرير حمدي عبد الرحمان، (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)

12. عويد عدنان، **الديمقراطيةبينالفكروالممارسة**، (عمان: مطبعةدارالعلم، 1994)

13. الفقي محمد، **الكتاب الأسود: جرائم الانقلاب العسكري في مصر**، (دار البرلمان المصري بالخارج2018)

14. القاسم باسم، الدنان ربيع، **مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة**، (بيروت: مركز الزيتونةللدراسات والاستشارات، 2016)

15. ماضي عبد الفتاح، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر** (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم2015)

16. محمد عب الله يونس،القيم في دراسة العلاقات المدنية العسكرية: خصوصية الحالة الإسرائيلية، كتابمن تأليف نادية محمود مصطفى، **القيم في الظاهرة الاجتماعية**، (دار البشير للثقافة والعلوم، مصر 2011)

17. المدني توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتابالعرب 1997)

18. ولدداداهاحمدوآخرون،**الجيشوالسياسةوالسلطةفيالوطنالعربي**، (بيروت: مركز دراساتالوحدة العربية، 2002)

➢ الموسوعات.

1. الكيالي عبد الوهاب، **موسوعة السياسية**، الجزء الرابع، (بيروت: الموسوعة العربية للدراسات والنشر)

➢ المجلات والدوريات

أولا: المجلات باللغة العربية

1. إبراهيم حسنينتوفيق،" التطورالديمقراطيفيالوطنالعربيقضاياوإشكاليات "،**السياسةالدولية**العدد142،(أكتوبر2000)

2. إبراهيم شادية فتحي،" العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي: دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية"، **مجلة النهضة**، العدد 04، (أكتوبر2006)

3. احمد إيمان، " قراءة نظرية: الديمقراطية والتحول الديمقراطي "، دراسات سياسية، **المعهد المصريللدراسات السياسية والاستراتيجية**،(28 فيفري 2016)

4. بن سعيد مراد، " جدلية التغيير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: دراسة في مؤشراتالديمقراطية في الدول العربية بعد 2011 "، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 5 (مارس 2016)

5. بيومي علاء،" الغضبضدالآلة: المعارضةالسياسيةضدالسلطويةفيمصر "، **سياسات عربية**، العدد09(يوليو2014)

6. التلاوي احمد،" المؤسسةالعسكريةوإدارةالآلةالإعلاميةفيمصر "، **دراسات إعلامية**، **المعهدالمصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (05 جانفي 2016)

7. حسن محمد، الدولةوالشعبفيتصورالجيشالمصري تصورالجيشالمصريلذاتهوالدولةوالشعببعدثورةيناير2011، دراسات، **المعهد المصري للدراسات**، (28 جوان 2018)

8. الحفيان نورة،" مصرالسيسي بينالاختفاءالقسريوالاعتقالالتعسفي "، **تقارير سياسية**، **المعهدالمصري للدراسات** (20 ديسمبر 2019)

9. حفيظتي نور الدين،" المؤسسة العسكرية والعملية السياسية: دراسة في المنطلقات النظرية "، **مجلةالبحوث السياسية والإدارية**، العدد 12.

10. حفيظي نور الدين، " المؤسسةالعسكريةوالعمليةالسياسيةدراسةفيالمنطلقاتالنظرية "، **مجلةالعلوم القانونية والسياسية**، المجلد 09، العدد 03، (ديسمبر 2018)

11. حمدي أمجد،" عسكرةإدارةوزارةالنقلالمصرية: المظاهروالآثار "، سياسات عامة، **المعهد المصريللدراسات** (28 أكتوبر 2019)

12. حمدي أمجد،" عسكرةالوزاراتالمدنية:وزارةالتعليمنموذجا "، سياسات عامة، **المعهد المصريللدراسات**، (08 يوليو 2019)

13. حمدي أمجد،" عسكرةالوزاراتالمدنية:وزارةالصحة نموذجا "، **دراسات، المعهد المصريللدراسات**، (21 مارس 2019)

14. زياد الدباغ،زكي سمير،" العلاقةبينتطورمؤسساتالمجتمعالمدنيوالتحولالديمقراطيفيالوطنالعربي مصرأنموذجا "،**نشريهأبحاث**، (2009)

15. سيد فرج فتحي،" الحكومات العسكرية في العالم العربي "، **الحوار المتمدن**، العدد 2625، (2008/04/23)

16. الشرابي وليد،" عدالةمنحازة: دعمانقلابالسيسيوضربخصومه "، **مركز الجزيرة للدراسات**(07 ابريل 2014)

17. الشمري ناظمشواف،"إشكاليةالتحولالديمقراطيفيالبلدانالعربية "،**نشريةالمنتصريةللدراساتالعربيةوالدولية** (2012)

18. شنوف زينب،" جدليةتحليلالعلاقاتالمدنيةالعسكرية "، **مجلةالدراساتالاستراتيجيةالعسكرية**، المجلد01،العدد02، (ديسمبر 2018)،

19. الشوبكي عمرومحمود،"كيفسقطحكمالإخوان؟ "، **مركز كارنيغي للشرق الأوسط**، (1 أوت2013)

20. صبرينة حملة،" الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي: إشكاليةتعدد المداخل النظرية والتحليلية "، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد السابع،(سبتمبر 2005)

21. طيب محمدي،" الثورة وإشكالية التحول الديمقراطي في مصر "، **مجلة القانون والعلوم السياسية**العدد 02، (جوان 2015)

22. عبدالعال محمود،" تأثيرسياساتالشارعفيعمليةالانتقالالديمقراطي: دراسةمقارنةبينحالتَيونسومصر بعدعام2011"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 34 (سبتمبر 2018)

23. عبد ربه احمد،" العلاقات الدنية العسكرية في مصر: نحو السيطرة المدنية؟ "، **مجلة عمران**، العدد 6 (2013)

24. العربي العربي،" المؤسسةالعسكريةفيميزانالثورتينالتونسيةوالليبية "، **مجلة سياسات عربية**، المركزالعربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 37، (مارس 2019)

25. عربي بومدين،" العلاقات المدنية العسكرية وتحديات السيطرة المدنية في مصر بعد 2011: المؤسسةالعسكرية في مواجهة قواعد الديمقراطية "، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد 10، العدد 2، (جوان 2019)

26. عز الدين رجبالسيد،" العلاقاتالمدنيةالعسكرية:قراءةنقديةفيالخطابالمدني "، دراسةتحليلية**المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (20يناير2015)

27. عز الدين رجب السيد،" تحولاتالسلطةالقضائيةبعدانقلاب 3يوليو2013 "، **دراسةتحليليةالمعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية**، (13مايو2015)

28. عزالدين رجب،" إدارةالعلاقاتالمدنيةالعسكريةفيمصر "، **دراسةتحليلية، المعهد المصريللدراسات**، (07 مارس2015)

29. العناني خليل،" جماعةالإخوانالمسلمينفيمرحلةمابعدمرسي "، **سياساتعربية**،العدد(سبتمبر2013)

30. عوّاد هاني،" منالانتخابإلىالانقلاب: قراءةفيدرس 30يونيو "، **سياسات عربية**، العدد 4المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات (سبتمبر 2013)

31. العيسوي إبراهيم،" مصراليوممصرالتيأرادتهاثورةيناير "، **ملف قضايا،مركز الجزيرةللدراسات**، (12 أوت 2015)

32. غراب أمحمد رفيق،" العلاقات المدنية العسكرية: دراسة في الأطر النظرية (مصر أنموذجا)"، **المجلةالجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، (جويلية 2018)

33. ماضي عبدالفتاح،" تحوّلاتالثورةالمصريةفيخمسسنوات "، **مجلة سياسات عربية**، العدد 18 (جانفي 2016)

34. مجيب مي،" الأقباطفيالصراعالسياسيوالاجتماعي "،**مجلةالديمقراطية**،العدد 51(يوليو2013)

35. محسن أحمد،" العلاقاتالمدنيةالعسكريةفيالديمقراطياتالناشئة "، **تحليلات سياسية، المعهدالمصري للدراسات** (19 نوفمبر 2018)

36. محسن أحمد،" منيصنعالسياساتالعامةفيمصر؟ "، **دراساتسياسية، المعهد المصريللدراسات** (12 ديسمبر 2017)

37. محمد هانيإسماعيل،" مصرالثورةوالانقلابوالإدارةبالأزمات، دراسات سياسية "، **المعهدالمصريللدراسات**، (30 مارس 2017)

38. محمودجمال،" اتجاهاتالتغييرداخلالمؤسسةالعسكريةالمصرية الجزءالأول:محاولاتالانقلابوالتمردالعسكري "، **دراسات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات**، (21 جانفي 2019)

39. محمود جمال، اتجاهاتالتغييرداخلالمؤسسةالعسكريةالمصرية الجزءالثاني : حركاتالإصلاحوالتغييرالقانونيوالسياسي، **دراسات إستراتيجية**، المعهد المصري للدراسات، (24 جانفي 2019)

40. مصعب خلواتي،" حمايةالديمقراطيةبينالتدخلوعدمالتدخل:دراسةحالتيهايتيومصر"، **المجلةالأفريقيةللدراساتالقانونيةوالسياسية**، المجلد :02،العدد:02، (جامعة ادرار الجزائر، ديسمبر2018)

41. مصعب خلواتي،" حمايةالديمقراطيةبينالتدخلوعدمالتدخل:دراسةحالتيهايتيومصر"، **المجلةالأفريقيةللدراساتالقانونيةوالسياسية**، المجلد80،العدد80، (ديسمبر 2018)

42. يمني سليمان،" البنيةالمؤسسيةللإخوانالمسلمين: اقترابتحليلي "، **مقالات المعهد**، المعهد المصريللدراسات السياسية والاستراتيجية، (04 فيفري 2017)

ثانيا: المجلات باللغة الاجنبية

1 Wogu Ikedinachi, Ibnietan Jide,"civil military relations and leadership crisis in 21 st century africa: An inquiry", **International Journal of Innovative Social Sciences and Humanities Research**, Vol 2, March 2014.

قائمة المراجع

➢ المذكرات والرسائل الجامعية

1. أبوحشيش شفيقأحمدعبدالرحمن، **البعدالسياسيلعمليةالتحولالديمقراطيفيالوطنالعربي**رسالة ماجستير (غزة: جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2014)

2. بوضياف محمد، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، أطروحة دكتورا (جامعة الجزائر، علاقات دولية2008)

3. جادالله إياد، **دور مواقع التواصل الاجتماعي في الثورات العربية مصر نموذجا**، رسالة ماجستير(جامعة لبنان، كلية الآداب، برنامج الدراسات العربية المعاصرة، 2016)

4. حفيظي نورالدين، **العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر فيظل الحراك الشعبي الراهن**، رسالة ماجستير(جامعة المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)

5. دحماني مولود، **اثر مخرجات العلاقة الارتباطية بين مسار الانتقال الديمقراطي ومحددات الأمنالقومي على قوة الدولة في مراحل التحول السياسي**، رسالة ماجستير (جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)

6. *دهمان هبة محمد مصطفى، **إشكالية الديمقراطية في ظل التحولات السياسية في مصر**، رسالةماجستير (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم السياسية، 2015)*

7. صحراوي شهرزاد، **هيكليةالتحولالديمقراطيفيالمنطقةالمغاربية: دراسةمقارنة**، رسالة ماجستير(جامعةمحمدخيضربسكرة، كليةالحقوقوالعلومالسياسية، قسمالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية2013)

8. عبدالعظيم أحمدجمال، **التحولالديمقراطيفيالصين**،أطروحةدكتوراه(جامعةالقاهرة، كليةالاقتصادوالعلومالسياسية، 2003)

9. فواز ظافر، **اثر ثورة 25 يناير المصرية على القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، (جامعة النجاحالوطنية، كلية الدراسات العليا، 2013)

10. مرزوقي عمر، **حرية الرأي والتعبير في الوطن العربي في ظل التحول الديمقراطي**، أطروحة دكتوراه(جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012)

11. مسلم بابا عربي، **الجيش والانتخابات في الجزائر**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر، العوم السياسيةوالعلاقات الدولية، 2005)

12. مصطفى بلعور،**التحولالديمقراطيفيالنظمالسياسيةالعربيةدراسةحالةالنظامالسياسيالجزائري 1988 2008**، أطروحة دكتورا (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008)

13. منصور الاخضاري، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائركلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2006)

➢ المواقع الالكترونية.

1. بابا عربي،" المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي "، على الرابط:

http://www.arabsi.org/index.php?option=com_content&view=article&id=188:2012-05-03-09-30-21&catid=82:2012تاريخ التصفح: 2020/03/12

2. تقرير،" تصاعدالتحديات: تداعياتاستمرارالسيسيلفترة رئاسيةثانية "،مركزالتحريرلسياساتالشرقالأوسط (تايمب) على الموقع: www.timep.org

3. عبدالفتاحماضي،" انتفاضةالمصرييناالصامتةورسائلالانتخاباتالبرلمانية "،الجزيرة نت،على الرابطhttp://bit.ly/1N4fnMz: تاريخ التصفح 2020/03/26.

4. فاتح الشيخ،" من الجيش الوطني إلى الجيش "، على الرابط:

http://www.arflon.net/2011/09/blog-post_8342.htmlتصفح في: 2020/03/10.

➢ التقارير

1. إدارة البحوث والدراسات،" مدخللقراءةالعلاقاتالمدنيةالعسكريةفيمصر"،**دراسةتحليليةالمعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية** (15 جانفي 2015)

2. الفريقالبحثيلمنتدىالبدائلالعربيللدراسات،" الثورةالمصريةوالتجربةالبولندية فيالتحولالديمقراطي"، ورقة بحثية، مصر، **منتدىالبدائلالعربيللدراسات، المعهدالبولنديللشئونالدولية**.

3. ورقة بحثية، " الثورةالمصريةوالتجربةالبولندية فيالتحولالديمقراطي "، مصر: **منتدىالبدائلالعربيللدراسات المعهدالبولنديللشئونالدولية**.

فهرس الجداول والاشكال

الصفحة	قائمة الجداول.
87	جدول رقم 1: حضور المؤسسة العسكرية وفشل السيطرة المدنيةفي مصر.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
مقدمة	**2**
الفصل الأول: إطار تحليلي لدراسة العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي. 10– 36	
المبحث الأول: العلاقات المدنية العسكرية: مقاربة معرفية.	**11**
المطلب الأول: مفهوم العلاقات المدنية–العسكرية.	**11**
المطلب الثاني: مقاربات العلاقات المدنية –العسكرية.	**17**
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي.	**21**
المطلب الأول: تعريف التحول الديمقراطي.	**21**
المطلب الثاني: أنماط واتجاهات التحول الديمقراطي.	**26**
المبحث الثالث: العلاقاتالمدنيةالعسكريةوعلاقتها بالتحول الديمقراطي.	**30**
المطلب الأول: جدليةالعلاقةبينالجيشوالسلطة فيالنظماالديمقراطية.	**30**
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية ودورها في إفشال التحول الديمقراطي.	**33**
الفصل الثاني:تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة المصرية	**38 – 63**
المبحث الأول: التدخل العسكري في الأنظمة العربية وعملية التحول الديمقراطي.	**39**
المطلب الأول: التدخل العسكري في الأنظمة العربية.	**39**
المطلب الثاني: معوقات التحول الديمقراطي في الوطن العربي.	**44**
المبحث الثاني: الثورة المصرية: الأسباب والتطورات.	**47**
المطلب الأول: الأسباب الرئيسة لاندلا ع الانتفاضة المصرية.	**47**
المطلب الثاني: كرونولوجيا انتفاضة 25 يناير 2011.	**50**
المبحث الثالث: المؤسسة العسكرية والانتفاضة المصرية.	**55**
المطلب الأول: الأطراف الفاعلة في الانتفاضة المصرية.	**55**
المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية المصرية وتعاملها مع الحراك الشعبي.	**58**
الفصل الثالث: دور المؤسسة العسكرية في عملية التحول الديمقراطي في مصر بعد 2011	**65 – 93**
المبحث الأول: التدخلات العسكرية بعد انتفاضة يناير.	**66**
المطلب الأول: التدخل العسكري في عهد مرسي.	**66**

المطلب الثاني: الحركة المضادة /إسقاط مرسي.	**68**
المطلب الثالث: الحكم العسكري بين الشرعية وتعطيل المسار الديمقراطي.	**71**
المبحث الثاني: العلاقات المدنية العسكرية بعد إسقاط نظام مرسي	**75**
المطلب الأول: أزمة الديمقراطية في ظل الحكم العسكري.	**75**
المطلب الثاني: المؤسسةالعسكريةوالتعديلاتالدستورية.	**78**
المطلب الثالث: مصر بين السيطرة العسكرية والمدنية.	**81**
المبحث الثالث: تغلغل المؤسسة العسكرية في المجالات المدنية.	**83**
المطلب الأول: احتواء العسكر لمجالي القضاء والتعليم.	**83**
المطلب الثاني: عسكرة باقي القطاعات.	**87**
الخاتمة.	**95**
قائمة المراجع.	**98**
فهرس الجداول والأشكال.	**108**
فهرس المحتويات.	**110**